DR. FATIMA SALLOUMI



دراسات
STUDIES

د. فاطمة سلومي

اليمن

من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري

دراسة في التحولات السياسية للثورة







www.daralrafidain.com



دراسات
STUDIES

د. فاطمة سلومي



اليمن

من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري

دراسة في التحولات السياسية للثورة





اليمن: من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري
دراسة في التحولات اسياسية للثورة
YEMEN FROM MONARCHY TO REPUBLICAN GOVERNMENT
By: Dr. Fatima Salloumi

المؤلف: د. فاطمة سلومي
الطبعة الأولى، لبنان/ كندا، 2015
First Edition, Lebanon/Canada, 2015


لبنان - بيروت / الحمرا
تلفون: 350549 1 961+ / 541980 1 961+
daralrafidain@yahoo.com
www.daralrafidain.com

OPUS PUBLISHERS
66 Laurel Cres. London, Ontario, Canada
Tel: +2666783972
N6H 4W7
alfajrb@yahoo.com

مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية MCMD
بيروت - بغداد
009647814140760 / 009647901421677
www.masratiraq.orq
info@masaratiraq.org

هام: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978-0-9940966-5-4

سلسلة دراسات سياسية

صدر منها:

١. امبراطورية العقل الاميركي : الفوضى الشاملة او السلام الدائم
٢. المملكتان : تاريخ العلاقات السعودية الاردنية
٣. العنف السياسي في العراق المعاصر
٤. اليمن : من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري
٥. المعجزة الماليزية : ابعاد التنمية وتحدياتها
٦. الامبراطورية الناعمة : السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط
٧. التصدع الكبير : استراتيجية الناتو تجاه البلقان

المحتويات

الإهداء

إلى:

روح والدي ووالدتي.. وهما في الرفيق الأعلى تحقيقاً لأمل طالما تمنياه ووفاءً من تربيتهما ورعايتهما الكريمة.

الى:

أخي محمود الذي طالته الأيادي ألاثمة وهوفي ربيع شبابه.

الى:

ولدي قرة عيني (مصطفى)وسندي وحامل لواء الإيمان وحب المعرفة والثقافة من بعدي

الإهداء

إلى:

روح والدي ووالدتي.. وهما في الرفيق الأعلى تحقيقاً لأمل طالما تمنياه ووفاءً من تربيتهما ورعايتهما الكريمة.

الى:

أخي محمود الذي طالته الأيادي ألاثمة وهوفي ربيع شبابه.

الى:

ولدي قرة عيني (مصطفى)وسندي وحامل لواء الإيمان وحب المعرفة والثقافة من بعدي

مقدمة

تمثل الكتابة في قضايا عربية أدت أدواراً غير قليلة في تشكيل الخريطة العربية، للأعوام اللاحقة على قيامها، أهمية لا تقل أهمية عن الكتابة في قضايا تاريخية تخص مراحل زمنية مؤثرة. ذلك أن هذه القضايا، التي نقصدها، قد استطاعت تغيير الأوضاع وتغيير مسيرتها إلى وجهة أخرى مختلفة تماماً، ومن هنا تأتي دراستها والاقتراب منها.

ولعل الثورة اليمنية التي اندلعت عام 1962، تجسد هذا الموضوع خير تجسيد، فقد أصبحت هذه الثورة موضع اهتمام العديد من الأقطار العربية التي انخرطت في أحداثها، فضلا عن الاهتمام الدولي غير القليل، لاسيما أن الثورة قامت في زمن الحرب الباردة. ومن هنا تكمن أهمية الكتابة عن ثورة غيرت أوضاع بلد عربي بصورة جذرية، فقد تحولت الإمامة، أوالملكية بتعبير أصح، إلى جمهورية، فخرجت اليمن من عزلتها وأصبحت لأقطار عربية أخرى، مثل مصر، دور في تثبيت دعائمها بالمساعدات العسكرية والثقافية المباشرة، بالاتفاق مع قادة الثورة، الذين يمثلون صفوة ضباط الجيش اليمني.

وقد شغلت هذه الثورة وأحداثها وتطوراتها مساحة زمنية غير قليلة في ستينيات القرن العشرين، وظلت محور التوتر في العلاقات العربية بين الكثير من أقطار الوطن العربي، ومسَّت بشكل مباشر سياسة اكبر دولة عربية مؤثرة في محيطها وفي مجمل العلاقات الدولية، وهي مصر، كما مسَّت سياسة المملكة العربية السعودية التي وقفت ضد الثورة وضد المساعدات العسكرية المصرية، فضلاً عن انها تمثل مركز ثقل لا يستهان به في المنطقة.

وقد كان تركيزنا في الدراسة على جانب من الثورة وهو، التطورات السياسية للثورة من وجه نظر الصحافة العراقية تجاهها، أي موقف الصحافة العراقية من هذه التطورات السياسية التي صاحبت الثورة أوأدت إلى قيامها. ولعل أهمية دراسة موقف الصحافة العراقية من هذه القضية يكمن في ان العراق يمثل بلداً مهماً ضمن خريطة الأقطار العربية ثم ان الصحافة العراقية تمثل رأي حكومة عربية وشعب عربي يتبوأ موقعاً مؤثراً

ولعل دراسة انعكاس التطورات السياسية للثورة اليمنية في الصحافة العراقية تأخذ أهميتها من كون أن العراق لم يشارك بشكل مباشر في أحداث الثورة، على الرغم من أن ضباطاً من الثوار كانوا قد درسوا العلوم العسكرية في العراق وان العراق كان ينتهج رسمياً خطاً سياسياً قومياً قريباً من منهج الثورة ومن منهج الجمهورية العربية المتحدة. ولكن الشيء الأهم ان الموقف الصحفي العراقي كان يحوي، إلى جانب الصحف الرسمية والصحف القومية، صحفاً يسارية لا تتفق مع الخط القومي على الرغم من اختلافها الشديد مع الخط الرجعي الذي كانت تمثله الإمامة اليمنية والملكية السعودية، مثلما حوى الموقف الصحفي العراقي على صحف ليبرالية ومستقلة لا تنتمي إلى أي من الجانبين. ومن هنا فإن انعكاس تطورات الثورة اليمنية في هذه الصحف قد تعني شيئاً مهماً بالنسبة الى الباحث العربي عموماً والعراقي خصوصاً لما تحمله من وجهات نظر مختلفة للحدث إن اختيار دراسة التطورات السياسية للثورة اليمنية وموقف الصحافة العراقية منها إنما يكمن في دراسة جانب مهم من تاريخنا الصحفي والسياسي فضلاً عن الدراسة التاريخية للحدث نفسه، أما اختيار الفترة الزمنية (1962–1967)فلأن التاريخ الأول يمثل سنة اندلاع الثورة، بينما يمثل التاريخ الثاني سنة انسحاب الجيش المصري من اليمن وهوحدث كبير ومهم بالنسبة للثورة.

لقد درست الثورة اليمنية وجوانبها المختلفة، وبخاصة تطوراتها السياسية. وتم الاعتماد بالدرجة الأولى على الصحف العراقية ومضامينها المختلفة، وأهمها "الأيام" و"المواطن" و"الهدف" و"المنار" و"الطليعة" و"الفجر الجديد" و"الساعة" و"البلد" و"السجل" وغيرها من الصحف الصادرة في العراق في تلك الفترة الزمنية، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق غير المنشورة وأهمها وثائق ملفات البلاط الملكي المتمثلة بكتب المملكة المتوكلية اليمنية الخاصة بتعيين الإمام البدر ولياً

للعهد بعد وفاة الإمام أحمد، فضلاً عن كتب المفوضية العراقية في جدة والمتضمنة أهم المساعدات السعودية لليمن. كما اعتمدت الدراسة على كتب عديدة لعل أهمها كتاب بريماكوف (تشريح الصراع في الشرق الأوسط)وكتاب إدجار أوبالانس (اليمن الثورة والحرب)حتى عام 1970، فضلاً عن مجموعة رسائل وأطاريح عراقية لعل أهمها أطروحة عبد الرزاق خلف خميس الزيدي المعنونة (العلاقات اليمنية–السعودية 1932 – 1970)، وإبراهيم فنجان صدّام الإمارة (الولايات المتحدة الأمريكية وحرب اليمن 1962–1967)، وأطروحة جمال حزام النظاري المعنونة (عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن)، وأطروحة عصام نجم الشاوي (السياسة الخارجية لليمن في عهد الإمام احمد 1948 – 1962). فضلاً عن عدد من الكتب اليمنية التي كان لابد من العودة إليها بسبب قلة الكتب العراقية في هذا المجال، ولأجل فهم الموضوع بأقلام أصحابها، ومن تلك الكتب: (كتاب التعليم في الجمهورية اليمنية ماضيه – حاضره – مستقبله)لعلي هود باعبّاد، وكتاب سلطان ناجي المعنون (التاريخ العسكري لليمن 1839 – 1967)وغيرها.

واستندت الدراسة إلى اغلب الصحف العراقية التي تناولت تطورات الثورة على مدار الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة من خلال أرشيف المكتبة الوطنية. ومما يذكر أن الصحف العراقية نفسها كانت أحياناً تتوقف عن الصدور لأسباب مختلفة لتعاود الصدور بعد ذلك وصدور قانون المطبوعات في 4 نيسان 1963 وبامتيازات جديدة كصحيفة (الوطن العربي)ذات الاتجاه القومي المستقل، التي منحت الامتياز في 23 شباط 1963، و(الهدف)التي منحت الامتياز في 28 شباط 1963، والمنار التي صدرت بامتياز رسمي في 23 شباط 1963 ومنها صحف تغير أسمها مثل صحيفتي العروبة التي صار اسمها (العرب)لتجنب التشابه بينها وبين صحيفة لواء العروبة وخشية الالتباس بين الاسمين و(الحرية)التي تغير اسمها بعد قانون المطبوعات إلى (الطليعة)، و(الأيام)التي تغير اسمها بعد هذا القانون إلى (البلد).

وفي ضوء ذلك تناول المؤلف في هذا الكتاب مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، يبحث الفصل الأول «الأوضاع العامة في اليمن في ظل الأئمة»تاريخ اليمن من عام 1904 وحتى عام 1948 واستعراض موجز للأوضاع العامة في اليمن طيلة هذه الفترة. وحكم

الإمام أحمد وتأثيره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن حتى عام 1962.

أما الفصل الثاني «أحداث ثورة 26 أيلول وتطوراتها السياسية»فيضم مبحثين عنوان المبحث الأول «أحداث ثورة 26 أيلول 1962»يبحث في انطلاقة الثورة وأيامها الأولى ومنجزاتها ويتناول المبحث الثاني «موقف الصحافة العراقية من الثورة اليمنية»، موقف الصحافة اليومية وصحافة الأحزاب والصحف المستقلة.

وفي الفصل الثالث ركزت الدراسة على موقف الصحافة العراقية من التطورات اللاحقة للثورة إذا تناول المبحث الأول «التطورات السياسية التي أعقبت الثورة اليمنية»في بداية المناوشات الحدودية بين الملكيين والجمهوريين في حين المبحث الثاني «موقف الصحافة العراقية من التدخل الخارجي»فيعرض موقف الصحافة العراقية من التدخل المصري وأيضاً موقفها من التدخل السعودي والأردني.

أما الفصل الرابع «موقف الصحافة العراقية من التطورات السياسية في اليمن بعد عام 1962 وحتى عام 1967»فيتكون من مبحثين، عنوان المبحث الاول «المناوشات الحدودية والمساعي الرامية لإيقافها»، يتناول كيفية تأزم المناوشات الحدودية بين الملكيين ومن يدعمهم والجمهوريين ومن يدعمهم والمساعي الرامية لإيقاف القتال، في حين يبرز المبحث الثاني «موقف الصحافة العراقية من مساعي السلام»، مساعي السلام ومنها اتفاقية جدة ومؤتمر الخرطوم التي انسحب الجيش المصري على اثرها.

وفي الخاتمة عرضنا الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة من خلال الوقوف على ما كتبته الصحف العراقية المختلفة إزاء التطورات السياسية للثورة اليمنية.

وبعد نحمد الله سبحانه وتعالى والى التوفيق، وأرجوأن أكون قد وفقت في تقديم جهد متواضع لطلبة العلم والباحثين كافة...

المؤلف

الفصل الأول

الأوضاع العامة في اليمن
في ظل الأئمة

أولاً – اليمن في عهد الإمام يحيى (١٩٠٤ – ١٩٤٨)

توالى على حكم اليمن، منذ بداية القرن الثامن عشر، وحتى عام 1962 عدد من الأئمة، الذين لم يشغلهم سوى تقوية أنفسهم وتدعيم سلطاتهم[1]، مما جعل اليمن، يعاني من الفوضى والاضطراب[2].

ففي عهد الأمام يحيى بن حميد الدين، الذي تولى الإمامة عام 1904، أستأثر الإمام بالسلطة في اليمن بعد طرد العثمانيين من اليمن عام 1918، أثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى وقيام المملكة المتوكلية اليمنية[3].

وأخذ الاستئثار أشكالاً متعددة أبرزها إنفراده بالحكم وتمسكه بجهاز إداري ضعيف، ورفضه إقامة القنصليات والسفارات في بلاده[4]، فضلاً عن مراقبته الدقيقة للوافدين على صنعاء والذين كانوا يحبسون في أحد القصور بحجة الضيافة ولا يسمح لهم بالتجوال والخروج إلا بموافقته الشخصية[5]. وهذا يفسر لنا عدم إقامة عدد من الدول الأوربية سفارات أو قنصليات في اليمن، على الرغم من توقيعها معاهدة صداقة

---

(1) خالد بن أحمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1985، ص29.

(2) عبد الله بن أحمد الثور، مختصر تاريخ اليمن، دار الاستقلال للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص 119.

(3) ERICMACRO، Yemen and The Western World، London، 1968، P 50

(4) صوت الشعب (صحيفة)، العدد 1919، 24 شباط 1948.

(5) طارق عبد الله سعيد بن دحمان، الاتحاد السوفيتي وحرب اليمن 1962 – 1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة 1971، ص12.

مع الإمام يحيى مثل بريطانيا سنة 1934، والتي اعترفت بموجبها رسمياً باستقلال المملكة المتوكلية اليمنية[1].

انعكست سياسة الإمام يحيى هذه بشكل أوبأخر على الحياة الاقتصادية للمواطن اليمني، إذا أتقل الفلاحون بالضرائب، فضلاً عن ممارسة أسلوب السخرة المتعمد معهم، كما اتجه العديد من الموظفين ذوي الدخول المحدودة إلى اخذ الرشوة[2].

لذا ظل الإمام يحيى يمارس أساليب متعددة ضد اليمنيين، مما جعل اليمن بشكل عام، في حالة من الظلم والفوضى[3].

ولعل أساليبه الأخرى التي أخرت اليمن، احتفاظه بالتقاليد البالية، إذ لا يسمح باقتناء السيارة والمذياع، ورفضه المستمر زيارة الرحالة الوافدين، الذين يرمون الاطلاع على صروح اليمن الحضارية [4].

أدت هذه الظروف بطبيعة الحال إلى أن تكون علاقة اليمن مع الأقطار العربية محدودية ومشوبة في كثير من الأحيان بالحذر والتردد، فموافقته التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في آب 1946، جاء من اجل تثبيت مركزه في الداخل، إلى جانب كسب مساندة دولية، ومثله يقال بالنسبة.

لانضمامه إلى هيأة الأمم المتحدة عام 1947. وفيما يخص علاقته بالدول الأجنبية فكانت أغلبها تجارية[5].

وبحكم سياسته المعروفة أي العزلة بدأت الحركات الثورية الرافضة لحكمه تأخذ سبيلها الى التنفيذ. ففي 23 تشرين أول عام 1948، دبر عبد الله بن احمد الوزير عضوديوان الإمام انقلاباً ضد الإمام يحيى لكراهيته وحقده له ولحكمه[6]. وقد شارك

(1) إبراهيم فنجان صدّام الإمارة، الولايات المتحدة الأمريكية وحرب اليمن 1962-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995، ص 10.

(2) محمد أنعم غالب، اليمن، دار الكاتب العربي - بيروت، ط2، د.ت، ص 63.

(3) السجل، (صحيفة)، العدد 311، 1 نيسان 1948.

(4) صوت الشعب، (صحيفة)، العدد 1922، 28 شباط،1948.

(5) عادل نور الدين محمد نور الدين، اليمن ماضيه وحاضره ومستقبله، مطبعة التحرير، اليمن، 1964، ص 39-40.

(6) تعود أحد أسباب حقده إلى عزل الإمام يحيى لأبن عمه علي بن عبد الله الوزير الذي كان يعد ثاني شخصية في آل الوزير، إذ سبق أن ولاه يحيى إمارة لواء تعز التي حكم فيها خمسة عشر عاماً، ثم نحي

في الحركة إلى جانب عبد الله بن احمد الوزير عدد من الشخصيات منهم حسين الكبسي وزيد بن على الموشكي والضابط العراقي جمال جميل والفضيل الورتلاني وآخرون[1].

كان أهم ما تمخض عن الانقلاب هووفاة الإمام يحيى الذي أطلق عليه الرصاص من سيارة كانت تسير الى جانب سيارته[2]، أثناء تفقده إحدى إقطاعاته الزراعية في جزيرة حزيز التي تبعد عشرة أميال عن صنعاء[3]().

كما قتل معه القاضي عبد الله العمري رئيس وزرائه السابق وحسين المظهر مرافقه[4]، فيما أغارت القبائل بعد ذلك على مقر دار السعادة، فقتلوا الأمير سيف الإسلام حسين وسيف الإسلام محسن نجليّ الإمام[5].

ألا إن النظام الجديد، الذي نصبه ابن الوزير، بإعلانه إماماً على اليمن، سرعان ما أنهار لعدم وجود أي سند خارجي له[6]. كما ان احمد النجل الثالث للإمام يحيى، كان قد أعلن نفسه ولياً للعهد، قبل وفاة أبيه، مما سها عليه الحصول على تأييد القبائل له بعد الزحف عليها[7]. فضلاً عن ذلك اتصل أحمد بالملك عبد العزيز، من أجل السماح له باللجوء إلى إحدى الجهات السعودية القريبة من حجمه وتجهيزه بالجنود والأسلحة والذخائر والمال، للاتجاه نحوصنعاء عن طريق الحديدة، إذ كان الطريق الوحيد الذي يربط تعز بصنعاء ليتمكن بعد ذلك من الزحف إلى صنعاء معلناً إمامته محل أبيه بعد مبايعته في 15 آذار 1948 ولقب (بالناصر لدين الله)[8].

عنها، وأسند إمارتها إلى ولده أحمد، للمزيد عن الاسباب الأخرى ينظر: أحمد حسين شرف الدين، البحث عن التاريخ، مطبعة السنة المعمرية في القاهرة، ط1 1963، ص325 - 326.

(1) محمود كامل المحامي، اليمن شماله وجنوبه. تاريخه وعلاقاته الدولية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص 273

(2) السجل، (صحيفة)، العدد 280، 25 شباط 1948، حسن إبراهيم حسن، اليمن - البلاد السعيدة، دار المعارف، مصر، د.ت، ص237.

(3) صوت الشعب (صحيفة)، العدد 918، 22شباط 1948 ؛ سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967، د.م، د.ت، ص182.

(4) الساعة (صحيفة)، العدد 966، 23 شباط 1948؛ العدد 968، 25 شباط 1948.

(5) المصدر نفسه، العدد 981، 9 آذار 1948.

(6) أحمد عبد الرحمن المعلمي، الثورة المصرية في الأدب اليمني، القاهرة، ط1، 1986، ص20.

(7) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 182.

(8) لواء الاستقلال، (صحيفة)، العدد 324، 6آذار 1948.

ثانياً – طبيعة حكم الإمام أحمد وانعكاساته على الوضع العام في اليمن حتى عام ١٩٦٢:

- **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:**

كان أول عمل قام به الإمام احمد عندما أصبح إماماً على اليمن،، أن نقل العاصمة من صنعاء إلى تعز، التي سبق أن مارس فيها سلطته كولي للعهد[1].

تميز حكم الإمام احمد بطابع الانفراد بالسلطة وقيامه بتشكيل (هيئات أمامية) إلى جانب الوزارات الملكية، مثل الديوان الملكي والمجلس الاستشاري، فضلاً عن انفراده بصنع القرار السياسي واقتصاره على تعيين أفراد أسرته وأقربائه وحلفائه في الوزارات والهيئات واستمراره بجمع المال والسلاح، لكي يضمن له البقاء والاستقرار في الحكم دون التركيز على هدف معين[2].

لذلك لم يكون عهده، يختلف عن عهد أبيه في التظاهر بنشر العدل وتشكيل الوزارات وسن قوانين جديدة، أذ لم يحاول القيام بأي مشروع تضمن[3] للبلاد تقدمها وازدهارها في النواحي الاقتصادية، مما جعل البلاد تعيش في حالة من الركود والتخلف في جميع الميادين. فعلى صعيد المجال الزراعي لم يعد الفلاح، يمارس دوره الحقيقي في حصاد الأرض المزروعة[4]. بالرغم من أن الزراعة كانت تشكل 90٪ من اقتصاديات البلاد[5]. لكون الاقتصاد اليمني في هذه الفترة كان زراعياً، وهذا ما أنعكس بالدرجة الاولى على الصادرات اليمنية آنذاك، التي كانت ذات طابع زراعي مثل البن والقطن والحبوب والسمسم والقات، فضلاً عن بعض الماشية ومنتجاتها من الجلود والتي تصدر الى اقطار الجزيرة العربية كالمملكة العربية السعودية وبعض الدول الاوربية مثل ايطاليا وبريطانيا ودول شرقي افريقيا.

---

(1) عصام نجم الشاوي، السياسة الخارجية لليمن في عهد الامام أحمد 1948-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 1999، ص42-43.

(2) د.طارق نافع الحمداني، عبد الله فارع عزعزي، ثورة اليمن 1962، الخلفية التاريخية مجلة دراسات تاريخية، بغداد(1)، كانون الثاني – آذار، السنة 1 (2) 2000، ص 22.

(3) Robir Bidwell LONG، Main west view، The two Yemens، without date P.15

(4) احمد حسين شرف الدين، المصدر السابق، ص 331.

(5) طارق عبد الله سعيد بن دحمان، المصدر السابق، ص 13.

أما أهم واردات اليمن فكانت بالدرجة الأساس من المواد المصنعة ذات طابع الاستهلاكي والمتمثلة بالأقمشة والمعلبات الغذائية والرز والنفط والأدوات المنزلية والسمنت والزجاج والحديد والتي تأتي من الدول الأوربية.

وفيما يخص عوائد الدولة في المجال الزراعي، فكانت تأتي عن طريق فرضها ضرائب على المحاصيل الزراعية، التي يمارسها المخمنون دون تقدير عادل، الأمر الذي جعل الكثير من المزارعين يضطرون للهجرة خارج اليمن[1]طلباً للرزق وهرباً من ظلم الضرائب[2]كما أن هناك ضرائب المواشي، التي تفرض على الأغنام والماعز والأبقار والإبل وايضاً ضريبة أوزكاة[3]ربع العشر (1، 40)التي كانت تجبى حسب ما يملكه الفرد من أموال وذهب وفضة [4].

والحال لا يختلف في المجال الصحي، الذي عانى الكثير في عهد الأمام احمد، ومن حيث قلة عدد المستشفيات والمراكز الصحية وانعدام سجلات تدوين الولادات والوفيات[5]وتفشي الأمراض[6]. كما عانى الجانب التعليمي معاناة كبيرة تمثلت بانتشار الأمية بين غالبية سكان الريف والمدينة وقلة المدارس التعليمية[7]،والتي كانت مقتصرة على العلوم الإسلامية الفقهية والعلوم اللغوية دون غيرها، فضلاً عن افتقار البلاد إلى الكفاءات العلمية في مجالي الطب والهندسة[8]. وهذا ما انعكس بشكل أوبآخر على مظاهر الحياة الاجتماعية للمجتمع اليمني واحتفاظه بقيمه القديمة كحالات الزواج المبكر للفتاة وهي بعمر التاسعة، مما عزز شيوع ظاهرة تعدد الزوجات عند الرجال[9].

---

(1) خالص الاشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي،دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص 125-232.

(2) احمد حسين شرف الدين، المصدر السابق، ص332.

(3) كانت اغلب الضرائب التي تفرضها الإمامة يطلق عليها ضريبة الزكاة، لكي لا يشعر المواطن اليمني بغبن في حقه عند فرض الضريبة.

(4) خالص الاشعب، المصدر السابق، ص 125.

(5) الجماهير، (صحيفة)، العدد 215، 25 أيلول 1963.

(6) علي هود باعبّاد، التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، ماضية – حاضره – مستقبله. دراسة شاملة، منشورات جامعة صنعاء، ط2، 1985، ص 34

(7) خالص الاشعب، المصدر السابق، ص 130.

(8) علي هود باعبّاد، المصدر السابق، ص34.

(9) خالص الاشعب، المصدر السابق، ص 82.

- **الأوضاع السياسية الداخلية:**

وبحكم ظروف التخلف التي عانى منها اليمن كان من الطبيعي ظهور عدد من الحركات الرافضة لحكمه، ففي التاسع والعشرين من آذار عام 1955 تزعم أحمد يحيى الثلايا أحد زعماء حركة أبن الوزير عام 1948 واحد أعضاء البعثة التي أوفدت إلى العراق عام 1934 لتلقي العلوم العسكرية وبالاتفاق مع الأمير عبد الله بن الإمام يحيى شقيق الإمام أحمد انقلاباً ضده[1].

كان الدافع الاساسي له الرحلات الكثيرة والتنقلات المستمرة، لعبد الله بن الإمام يحيى الى أوربا، فضلاً عن إقامته الطويلة في مصر وما شاهده في هذه البلدان من تطور ونهضة عمرانية شاملة، حفزته على استشفاف أساليب جديدة لحكم بلاده. ولكي يعزز نجاح الحركة عمل على الاتصال ببعض الشخصيات ومنهم المقدم أحمد الثلايا، الذي انتفض على الإمام أحمد وطالبه بالتنازل عن العرش[2].

أرسل أحمد الثلايا قوة حاصرت قلعة العرضي بجوار تعز مقر الإمام، بغية الحصول على تنازل منه إلا انه رفض وقال لهم: «إذ أردتم أن تضيفوا شيئاً عن ذلك فلكم أن تقتلوني»، ألا أنه وبعد حصار شديد وصل إلى حد أطلاق الرصاص على غرفة نومه، مما أضطره إلى التوقيع على وثيقة التنازل لأخيه الأمير عبد الله، الذي كان يعتقد بأنه أحق منه في الإمامة[3].

وحل سماع الأمير محمد البدر النجل الأكبر للإمام أحمد بهذه الأحداث، اتجه فوراً إلى حجة المقاطعة التي لجأ إليها والده أثناء انقلاب عبد الله بن الوزير عام 1948. وتمكن من حشد أنصاره من قبيلتي حاشد وبكيل واسترداد السلطة واعتقل الأمير عبد الله[4].

ونتيجة إخماد هذه الحركة، أصدر الإمام احمد مرسوماً يقضي بتعيين نجله محمد البدر ولياً لعهد المملكة المتوكلية اليمنية[5].

---

(1) الحياة، (صحيفة)، العدد 65، 13 أيلول 1966 ؛ عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، العلاقات اليمنية السعودية 1932 – 1970، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 1996، ص 108.

(2) اليقظة (صحيفة)، العدد 217، 12 نيسان 1955 ؛ محمود كامل المحامي، المصدر السابق، ص274.

(3) عصام نجم الشاوي، المصدر السابق، ص56.

(4) الشعب (صحيفة)، العدد 3188، 8 نيسان 1955.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4830 / 311، كتاب المملكة المتوكلية اليمنية، وزارة

وبعد عودة السلطة إلى الإمام احمد من جديد، خرج من قصره إلى الميدان، وقد اجتمع حوله ألاف اليمنيين، في حين كان زعماء الانقلاب موثوقي الأيدي بالحبال وفي مقدمتهم احمد الثلايا الذي خاطبه الإمام قائلاً:عمرت لك البيت، ركبتك فوق الطائرة، فرد عليه الثلايا بكلمته الشهيرة «لم أثر من أجلي ولكن من أجل الشعب الذي ظلمته»[1].

- **سياسة الإمام أحمد وتوجهاته الجديدة:**

إزاء هذه الأحداث، التي شغلت الساحة الداخلية لليمن في منتصف الخمسينيات، حاول الإمام احمد تخطي أسوار العزلة الخارجية، والتي ظلت في جوهرها امتداداً حقيقياً لسياسة العزلة التي عليها أبوه الإمام يحيى، فقد أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين ترضية لجامعة الدول العربية[2]. كما حمل على التودد إلى السعودية التي راحت تزوده بالأسلحة والمعدات والأموال، لكي يضمن جانبها[3].

وعلى هذا الأساس، حاول إتباع سياسة التقرب من الأقطار العربية فما كاد يسمع بأي حلف يعقد أواتحاد يبرم أوميثاق حتى يقترح توحيد الصف العربي ولم شمل العرب ويبادر بإرسال وفوده معلناً التأييد والانضمام[4].

ولعل عقده ميثاق جدة في 21 نيسان 1956 مع مصر والسعودية، كان أنموذجاً على ذلك أراد من خلاله، خطوة أولى للدفاع المشترك نص فيه «**أن حكومات جمهورية مصر والمملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، وتوطيداً لميثاق الجامعة العربية وتوكيداً لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ ورغبة منها في زيادة وتوثيق التعاون العسكري وحرصاً على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها وإيماناً منها بأن إقامة نظام آمن مشترك فيما بينها يعدّ عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كل منها، وتحقيقاً لأمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ**

الخارجية، المرقم 2934/ 10/ 4ح، والمعنون (الى الامين العام لجامعة الدول العربية حول الاعلام الرسمي بتعيين سيف الاسلام البدر ولياً للعهد)والمؤرخ بتاريخ 4 آذار 1955، و14، ص 23.

(1) نقلاً عن عبد الله بن أحمد، ثورة اليمن -1948 1968، دراسات يمنية، صنعاء 1968، ص 106 – 107.

(2) عصام نجم عبد الشاوي، المصدر السابق، ص 43 – 44.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 4830/ 311، كتاب المفوضية العراقية في جدة، المرقم 2/ 7/ 152 والمعنون (مساعدات سعودية إلى اليمن)والمؤرخ بتاريخ 18/ 4/ 1955، و18 وص30.

(4) أحمد حسين شرف الدين، المصدر السابق، ص 337.

وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، اتفقت على عقد هذه الاتفاقية والمتضمنة العديد مـــــن البنود»[1]، وقع الاتفاقية[2] عن مصر الرئيس جمال عبد الناصر وعن المملكة العربية السعودية سعود بن عبدالعزيز وعن المملكة المتوكلية اليمنية أحمد حميد الدين[3].

وقد جاء توقيع الإمام أحمد لهذا الميثاق[4]، في الوقت الذي كان ينظر فيه بقلق بالغ إلى إقامة محميات الجنوب اليمني المحتل، والى السياسة البريطانية الرافضة لأي تفاهم معه. كما أن الميثاق نفسه يضمن له صداقة المملكة العربية السعودية وتأييدها وكسب مصر بدعايتها القوية، عن طريق إذاعاتها وصحافتها في جميع محافلها الدولية[5].

ومن هنا جاءت خطوته أيضاً لعقد ميثاق اتحاد الدول العربية في 8 آذار 1958 في القاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر ممثلاً عن الجمهورية العربية المتحدة في الميثاق ومحمد البدر ولي العهد ممثلاً عن المملكة المتوكلية اليمنية[6].

وبعد أن كسب الإمام أحمد المؤيدين من حوله أضطر في عام 1951 للسفر إلى روما بسبب اعتلال صحته وأناب عنه في الحكم ولده ولي العهد محمد البدر الذي قام في صنعاء، يساعده في ذلك مجلس نيابي، يترأسه أمير لواء أب القاضي أحمد السياغي والعديد من دعاة الإصلاحات الذين دفعوه إلى إدخال بعض الإصلاحات

---

(1) للمزيد من بنود الميثاق ينظر: محسن محمد محسن الحلفي، تطور العلاقات السياسية اليمنية المصرية 1945 – 1962 ، دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2001 ، ص 163 – 164.

(2) أحمد حسين شرف الدين، المصدر السابق، ص 337 .

(3) عدنان ترسيسي، اليمن وحضارة العرب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص287.

(4) المصدر نفسه.

(5) نقولا زيارة، الجمهورية العربية اليمنية، مجلة شؤون عربية، العدد (23)، في شباط 1982، ص 168.

(6) وقد نص الميثاق، انشاء اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يضم الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام الى الاتحاد، وتحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام حكمها الخاص، الا انه في 26 كانون اول عام 1961، حل الاتحاد من قبل الجمهورية العربية المتحدة، بسبب إظهار الامام أحمد عدم ميله للخط الاشتراكي الذي سارت عليه مصر. للمزيد من التفصيل ينظر: جمعة عليوي فرحان الخفاجي، العلاقات العراقية يحتاج ويحمله.

الجديدة في الإدارة والجيش كالسماح بتدريب بعض قطعاته من قبل مدربين مصريين، وتكليف قائد حرسه العقيد عبد الله السلاك بالإشراف على تكون فوج البدر، لتعزيز حرسه الخاص[1].

عدّت تلك الإصلاحات التي قام بها البدر إساءة إلى أنصار الأمير الحسن ابن يحيى حميد الدين، الذي كان يعدّ نفسه المنافس الوحيد للأمير البدر في ولاية العهد والأجدر بالإمامة[2]. فعمل هووأنصاره على تكرار تهديداته المستمرة ضد الأمير البدر، المتمثلة بإثارة الفتن والأحقاد بين صفوف الجيش، مما أدى إلى حركة الجيش في صنعاء وتعز[3].

إزاء هذه الأحداث، اضطر الإمام أحمد، إلى العودة من روما، قاطعاً فترة علاجه والتنقل بين حمام الشفاء في السحنة والحديدة[4].

ولم تخلُ اليمن من الأحداث السياسية عند مستهل عقد الستينات. ففي منتصف شهر آذار عام 1961، وإثناء وجود الإمام أحمد في مستشفى الحديدة لتلقي العلاج، تعرض لحادث اغتيال أدى إلى سقوطه مضرجاً بدمائه وأصابته عدة أطلاقات نارية، جعلته يعاني آلامها قرابة عام ونصف، إلى أن توفي في (20)أيلول 1962، في مدينة تعز ودفن في صنعاء[5]. أما العلفي الذي نفذ عملية الاغتيال، فأنتحر بإطلاق النار على نفسه، في حين القي القبض على الآخرين ونفذ بهم حكم الأعداد[6]، وألقى القبض على من اشتبه به[7].

وبناءً عليه يمكن القول، بأن الفترة التي شهدتها اليمن في عهد الإمام أحمد، كانت فترة مليئة بالصراع بين أفراد الإمامة أنفسهم، مما انعكس بشكل أوبأخر على المجتمع اليمني عموماً، الذي ظل يعاني التخلف فترة طويلة في المجالات كافة. كما ستشهد الفترة الآتية أحداثاً جساماً، وهوما سنتناوله في الفصل الثاني.

---

(1) إدجار أوبالانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة وتعليق عبد الخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، ط1، 1985، ص107.

(2) محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا للطباعة، اليمن، 1976، ص 1391.

(3) عبد الله بن احمد الثورة، ثورة اليمن 1948 – 1968، ص 116.

(4) محمد يحيى الحداد، المصدر السابق، ص39.

(5) الزمان، (صحيفة)، العدد 7107، 12 نيسان 1961.

(6) الخليج العربي، (صحيفة)، العدد 533، 20 آيار 1967.

(7) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 204.

الفصل الثاني

أحداث ثورة ٢٦ أيلول

وتطوراتها السياسية

المبحث الأول
أحداث ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢

أ – قيـام الثورة

بعد وفاة الإمام احمد، أعلن ولي العهد محمد البدر، تنصيب نفسه إماماً، بصفته الوارث الشرعي للعرش، ولقب (المنصور بالله)، فأخذ في توجيه مراسيمه وبلاغاته إلى الداخل، والخارج، موضحاً أهدافه ومخططاته التي ينتهجها من اجل إنعاش البلاد ورفاهيته في المجالات كافة[1].

ولكي يبين سياسته للشعب اليمني القي برنامجاً افتتاحياً، دعا فيه إلى إقامة برنامج إصلاحي، أعلن فيه إطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين، وأعطى لنفسه منصب رئيس الوزراء، فضلاً عن تعيينه مجلساً للشورى يضم أربعين عضواً[2].

استغل الأحرار[3]البيان أوالخطاب الإصلاحي، الذي أعلنه البدر، فأوعزوا إلى المشايخ بضرورة مطالبة البدر بالمشاريع وإصلاحه وإنشاء

(1) أحمد حسين شرف الدين، المصدر السابق، ص385.
(2) إدجار اوبالانس، المصدر السابق، ص 118.
(3) انشأ الضباط تنظيماً سرياً، أطلقوا عليه منظمة الضباط الأحرار وظل حتى كانون الأول 1961، عندما عقدوا اجتماعاً سرياً أطلق عليه اسم (تنظيم الضباط الأحرار)الذي يضم مجموعة من الضباط ونخبة من العناصر الوطنية، التي تعمل على كتابة التعليقات السياسية وتقصي أخبار النظام، فسعى الضباط ولتقوية نشاطهم إلى إيجاد نفوذه لهم داخل صفوف الجيش والتنظيمات السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، ولذلك وعند وفاة الإمام احمد وتولي البدر السلطة تحول اهتمامهم، إلى صنعاء، مقر الإمام للإسراع في تفجير ثورة 26 أيلول 1962، للمزيد ينظر: احمد الرحومي وآخرون، إسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت، 1978، ص53 ؛ بلا، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة 26 سبتمبر، دار العودة، بيروت، ط2، 1986، ص5.

المدارس والمستشفيات وشق الطرقات، لإجل إظهار على حقيقته، إلا انه لم يعر مطالبيهم أي اهتمام، وقابلها بالسخرية والاستهزاء واتهمهم بالتدخل والخروج عن تقاليد المجتمع اليمني. كانت تصرفاته هذه مكسباً لهم ولكل المحيطين به إذ استطاعوا ان يثيروا حوله الشكوك والأوهام تمهيداً لإشعال الثورة والإطاحة به[1].

تحركت في السادس والعشرين من ايلول 1962، وتحديداً الساعة الحادية عشر مساء ست دبابات وأربع عربات مدرعة أخرى، على الطريق المؤدي من الحديدة إلى صنعاء، وإثناء وصولها إلى العاصمة صنعاء، كان البدر يترأس اجتماعاً في قصره البشائر، ومعه العقيد عبد الله السلال[2] وعبد الرحمن الارياني والسياسي محمد علي عثمان وعند الانتهاء من أجواء الاجتماع، طلب السلال من الأيام أذناً للخروج مما أثار دهشته واستغرابه، أعقبها بعد ذلك أصوات طابور المدرعات والدبابات وهي تطلق نيرانها على القصر[3].

استطاعت بعدها القوات العسكرية النظامية اليمنية، الاستيلاء على محطة إذاعة صنعاء وعلى مطارها الجوي وقد سبب القصف قتل ثلاثة من رجال حرس القصر، فيما ترك الآخرون مراكزهم مخلفين الإمام وحده[4]، مع أفراد أسرته[5].

استمرت المقاومة الملكية من قصور الأمراء حتى تمام الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس السادس والعشرين من ايلول 1962. وفي صباح اليوم التالي حسم الموقف لصالح الثوار وتم افتتاح الإذاعة والإعلام عن قيام الجمهورية العربية

---

(1) عبد الله بن احمد الثور، ثورة اليمن 1948 – 1968، ص123- 124.

(2) بعد تسلم الإمام البدر السلطة كان أول إجراء اتخذه هوإطلاق سراح عبد الله السلاك، من السجن بسبب اشتراكه بحادث اغتيال الإمام احمد عام 1961 وعيُّنه رئيساً لأركان الجيش الأمامي، ويعود سبب إجرائه هذا إلى العلاقة الشخصية بينه وبين عبد الله السلال. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله السلال وآخرون، ثورة اليمن الدستورية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت،ط1، 1985، ص1.

(3) إدجار أوبالاتس، المصدر السابق، ص 121 – 122.

(4) كانت إذاعة صنعاء قد أعلنت أن البدر قد توفي تحت الأنقاض، بسبب تدمير مدافع الدبابات لقصر البشائر وعثور الثوار على مجموعة من الجثث ومن بينها جثة منتفخة كبيرة فظنوها جثة البدر، إلا انه في حقيقة لاذ بالفرار الى العربية السعودية. للمزيد ينظر: المستقبل، (صحيفة)، العدد 560، في 26 أيلول 1962 ؛عبد الله بن احمد الثور، ثورة اليمن 1948 – 1968، ص 127.

(5) إدجار أوبالاتس، المصدر السابق، ص 121.

اليمنية، ووجهت الدعوة للشعب إلى الالتفاف حول الثورة والدفاع عنها، فتوجهت الجماهير الى صناعة من كل أرجاء البلاد للمساندة وإعلان الولاء[1].

وبعد أربع وعشرين ساعة من قيام الثورة، توالت البيانات التي كان يصوغُها قادة الثورة برئاسة السلال، فصدر البيان الأول الذي أعلن فيه سقوط الإمام كما يأتي:

«بسم الله وبسم الشعب، تعلن قيادة الجيش سقوط الملكية في اليمن وقيام الجمهورية العربية اليمنية ابتداءً من الساعة الخامسة من ليلة الخميس

الموافق السابع والعشرين من ربيع الثاني عام 1382 هـ السادس والعشرين من أيلول 1962»[2].

تلا إعلان البيان ترديد النداء الثوري عدة مرات، من إذاعة صنعاء، معلناً سقوط النظام الأمامي وتشكيل أول مجلس لقيادة الثورة على النحو الأتي[3].

1- الزعيم عبد الله يحيى السلال	رئيس لمجلس قيادة الثورة
2- الزعيم حمود الجائفي	عضواً
3- المقدم عبد الله قائد جزيلان	عضواً
4- الرئيس عبد اللطيف ضيف الله	عضواً
5- الرئيس محمد قائد سيف	عضواً
6- الرئيس محمد المأخذي	عضواً
7- الملازم علي عبد المغني	عضواً
8- الملازم محمد مفرح	عضواً

كما أعلن عن تأليف مجلس الوزراء[4].

---

(1) جمال حزام النظاري، عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1996، ص 100.

(2) نقلاً عن المصدر نفسه، ص101

(3) فاروق عثمان أباظه، بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن 1939- 1988، مطابع جريدة السفير اليومية، بيروت، ، ص 194.

(4) للمزيد عن أسماء تشكيلة مجلس الوزراء ينظر: عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ط1، 1983، ص 572.

ب – منجزات الثورة

أعلنت الثورة في بياناتها المتتابعة أهدافها ومبادئها كالآتي[1]: إنهاء الحكم الملكي الفردي المطلق والنفوذ الأجنبي والعمل على إقامة حكم (ديمقراطي إسلامي)، أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة، تمثل إرادة الشعب وتحقيق مطالبه، كما أعلنت الثورة عن سياستها العامة في المجال الداخلي والعربي والدولي، فعلى الصعيد الداخلي ركزت على[2]:

1. أحياء الشريعة الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها (الحكام الطغاة).
2. تنظيم جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد، يشارك في عملية البناء الثوري.
3. تحديث وتنظيم الجيش على أساس حديث.
4. إحداث ثورة ثقافية وتعليمية على مخلفات العهد البائد التي عمقت الجهل والتأخر الفكري.
5. تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعي يتلاءم مع الشعب وروح الشريعة الإسلامية.
6. تشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل.

وفي مجالها العربي والدولي أكدت إيمانها بالقومية العربية، لتحقيق الدولة العربية الواحدة القائمة على مبادئ الديمقراطية الشعبية والتضامن مع جميع الدول العربية لما فيه مصالح القومية العربية وتقوية جامعة الدول العربية والى إقامة علاقات اقتصادية مع أبناء الشعب العربي في جميع أقطاره بلا استثناء وتطوير أوثق العلاقات مع الدول العربية المتحررة، فضلاً عن إيمانها بمبدأ التعايش السلمي بين الشرق والغرب[3]. واستعادة الجزء السليب من فلسطين وعادة اللاجئين العرب إلى أرضهم[4].

---

(1) أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن، دار الفكر، دمشق، 1982، ص 121.

(2) جمال حزام النظاري، المصدر السابق، ص 102 – 103.

(3) جلال إبراهيم عبد الله فقيره، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي 1968 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص 14 ؛ مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر 1917 – 1982، ترجمة محمد علي البحر، مراجعة د. محمد احمد علي، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص 24

(4) العرب، (صحيفة)، العدد 98، 28، أيلول 1963.

إزاء ذلك أعلنت الجمهورية العربية اليمنية التزامها بانتهاج سياسة الحياد والنضال ضد الاستعمار الأجنبي ومنع أشكال التدخل كافة، واحترام ميثاق الأمم المتحدة وتدعيم علاقات الصداقة مع جميع الدول التي تحترم استقلال وسيادة الجمهورية اليمنية، وقبول القروض والإعانات الخارجية غير المشروطة التي لا تمس استقلال وسيادة الجمهورية الفتية[1].

وحال إعلان الجمهورية اليمنية عن سياستها هذه اعترفت بها مصر وتونس وسوريا والعراق والجزائر ولبنان والبانيا وبلغاريا والصين الشعبية وكوبا وجيكوسلوفاكيا والمانيا وغينيا والمجر واندونيسيا وفيتنام الشمالية ورومانية وسيلان والاتحاد السوفيتي[2].

وبعد إعلان أهداف الثورة وسياستها الداخلية والخارجية، قام الجمهوريون بسلسلة من الإصلاحات، منها تحريم «الرق» ومصادرة كل ممتلكات آل حميد الدين، ومحاكمة وإعدام الكثيرين من المسؤولين الإداريين واتخاذ إجراءات جديدة لإطلاق حرية الاقتصاد، كإنشاء بنك اليمن للإنشاء والتعمير[3].

وقد اتخذت الثورة هذه الإجراءات من اجل بناء نظام اجتماعي متكامل[4]، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على أساس تنظيم أجهزة الدولة ونظام الإدارة المحلية كوسيلة من وسائل الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع[5]. أسهمت هذه الإجراءات بشكل وبآخر في إقامة نظام جديد[6] عُدّ القاعدة الأساسية لمرتكزات الثورة[7]، ولعل من ابرز منجزاتها العامة[8] التي حققتها تطور التعليم في البلاد

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الأيام، (صحيفة)، العدد 161، 23 تشرين أول 1962.

(3) مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة 26 سبتمبر، المصدر السابق، ص 77.

(4) المصدر نفسه، ص 80.

(5) عبد الله بن أحمد الثور، اليمن دراسة موجزة للمحافظات، د.م، 1979، ص25–26.

(6) عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، دار العودة، بيروت ط1، 1977، ص6.

(7) سلمى عدنان محمد، اليمن وآمن الخليج العربي في الدوريات العربية، جامعة البصرة 1980، ص 325.

(8) عبد الله سعيد الكاندا، سلطات رئيس الدولة في الجمهورية العربية اليمنية، 1904 – 1974، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1987، ص 56.

وانتشار المدارس في مختلف المناطق اليمنية، وإدخال التعليم الجامعي الذي أسهم في رفد أجهزة الدولة بالكفاءات والقدرات العلمية، فضلاً عن مبادرتها بتأسيس منظمة ديمقراطية للشباب في كل من الريف والمدينة، لتعبئة طاقات الشباب وتعزيز إمكانياتها وقدراتهم ومواهبهم.

ولم تكتفِ الثورة بذلك، بل سعت إلى إنشاء مكاتب ثقافية مركزية إلى جانب المنظمات والأندية الثقافية والرياضية والفنية[1]، وتشجيع المراكز المهنية لتغطية البلاد في هذا المجال[2]. وهذا ما جعل السياسة التعليمية في اليمن، تتخذ طابعاً جديداً، ممثلاً بإنشاء مدارس جديد لمختلف المراحل، ففي مدينة صنعاء، أنشئَ معهد لتخريج معلمين للمراحل الابتدائية وأيضاً ثلاث مدارس ثانوية بصنعاء والحديدة وتعز. إزاء ذلك تضاعفت ميزانية التربية والتعليم، إذا زاد عدد الطلاب في جميع المراحل بنسبة تصل حوالي ٪30 وتوفير مجمعات سكنية، تستوعب 500 طالب تقريباً[3].

وعلى هذا الأساس من ازدياد المدارس للمراحل كافة اسهم الى حد كبير في اكتساب جيل الثورة أفكاراً جديدة[4].

لم تقتصر منجزات الثورة، على الجانب التعليمي، بل شملت مجالات العمل كافة، منها الجانب الاقتصادي المهم، فحرصت على تنظيم العمليات التجارية والخارجية، وذلك من خلال إصدارها قانون تنظيم الوكالات التجارية، ومنع مزاولتها إلا بترخيص من الحكومة، إذ أنشأت في هذا المجال شركة مساهمة للتجارة برأس مال يقدر بحوالي 50 ألف ريال يمني، كما أصدرت القرارات الخاصة بفرض رسوم الموافقة على العقود والسجلات، فضلاً عن ذلك علمت على استحداث فنادق جديدة ومستشفيات والعديد من مراكز راعية الطفولة والأمومة[5]، كما أنشئت حوالي 95 عيادة خارجية في مختلف

---

(1) عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، الجبهة القومية، سلسلة وثائق دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1972، ص 96.

(2) مركز الدراسات والبحوث اليمني،ثورة 26 سبتمبر،المصدر السابق،ص 24-25

(3) علي هود باعبَّاد، المصدر السابق، ص 57.

(4) المصدر نفسه، ص 58.

(5) العرب، (صحيفة)، العدد 140، 9 كانون أول 1963 ؛ عبد الفتاح إسماعيل، المصدر السابق، ص 97.

محافظات اليمن، وتم تزويدها بالأدوات الطبية والأدوية اللازمة، وافتتاح مدرسة للتمريض في صنعاء واستحدثت ولأول مرة في وزارة الصحة أقسام للطب الوقائي[1].

عدّت ثورة 26 أيلول بالنسبة للشعب اليمني أنموذجاً فردياً من نوعه، اتضحت معالمه من خلال ما حققته الثورة من إنجازات سريعة شملت قطاعات الحياة كافة.

وعلى الرغم مما تعرضت له الثورة من معوقات في التنفيذ، فأنها استطـــاعت أن ترسم لنفسـها مسـاراً متميزاً، حـــدد إطاره الرئيس الشعب اليمني نفسه، الذي بات يدرك ويحس درجات الاختلاف بين النظامين الملكي والجمهوري.

ولعل التغيرات التي أعقبت الثورة في مفاصل التعليم والصحة ومجالات أخرى، كانت دليلاً واضحاً، على أهدافها وغاياتها وقدرتها على معالجة الضعف والخلل الذي كان يدبُ في قطاعات عمل المواطن اليمني.

وعلى هذا الأساس ستشهد المرحلة اللاحقة، تطورات سياسية جديدة تلقي بظلالها على الخارطة اليمنية لتشكيل محاور رئيسة جديرة بالدراسة والبحث.

---

(1) الطليعة، (صحيفة)، العدد 56، 5 أيلول 1963.

المبحث الثاني
موقف الصحافة العراقية من الثورة

دأبت الصحافة العراقية على الاهتمام بالقضايا العربية وايلائها المقام الثاني في الأهمية، بعد القضايا والأخبار المحلية، إيمانياً منها والقائمين عليها بالانتماء القومي إلى الوطن العربي وشعبه الواحد، ولهذا فقد تابعت الصحافة العراقية منذ انطلاق ثورة 26 أيلول 1962 في اليمن الشمالي، أبعاد الثورة ونتائجها، من خلال حرصها على نشر المادة الصحفية الخاصة بمدلولات الثورة وتطوراها.

وتنوعت المادة المنشورة بين الخبر والتقرير والمقال الافتتاحي الذي خلت منه بعض الصحف لبيان موقفها، وقد عكست هذه المواد التوجهات السياسية للصحف ومرجعياتها الحزبية والفكرية ومدى قربها من القضايا القومية واهتمامها بالأحداث التي تقع في الدول العربية، فالصحف القومية، أوالقريبة من الفكر القومي، اهتمت بالحدث وأفردت له حتى مقالاتها الافتتاحية، التي تمثل قمة اهتمام الصحيفة وقرب الحدث من فكرها وسياستها، أما الصحف الأخرى ذات الخط اليساري، والاتجاه الحر، فقد تناولت الحدث بأسلوب اقرب إلى الحيادية من حيث المتابعة والتغطية الصحفية فقط من غير التركيز والتوقف عندها وتخصيص المقاولات الافتتاحية خصوصاً إذ علمنا أن التعاطف الشعبي والرسمي لم يكن يسمح لهذه الصحف ومنها الصحف ذات الاتجاهات الحرة بمهاجمة الثورة.

وقد أكدت صحيفة الهدف، بأن الصوت الذي أطلقته إذاعة صنعاء في الساعة الخامسة من مساء الخميس 26 أيلول 1962 بتوقيت اليمن، معلناً الجمهورية العربية اليمنية وسقوط الإقطاع والملكية، لم يكن مفاجأة مذهلة للعالم فـ «الشعب اليمني يريد الثورة ومستعد لها بسبب سوء الأحداث الداخلية التي بلغت مداها في عهد الإمام

احمد»[1].

والصحيفة، بهذه الصورة، تدلل بما لا يقبل الشك على التأييد العراقي للثورة اليمنية، ولعل وصف النظام السابق بالإقطاع، والتأييد على أن الشعب اليمني يؤيد الثورة، كما أن وصف الأوضاع السابقة بالسوء الذي بلغ مداه يشير إلى موقف مؤيد للثورة، بل وكذلك موقف تعريفي باتجاه التغيير.

وبهذا التقييم فإن الصحيفة تسمح لنفسها بالحكم على مرحلة الإمامة في اليمن، وتهلل للثورة في موقف متسرع، مما يؤكد الأرضية السياسية المسبقة للصحافة في رفض الملكية والترحيب بالجمهورية.

وعدتّ الصحيفة نفسها يوم 26 أيلول يوم الوفاء والتضحية للشعب اليمني لأنه يمثل «الوفاء لدماء الشهداء الذين تسابقت مراكبهم من اجل تحقيق السيادة والحرية والتقدم نحوطريق الزحف المقدس»[2].

وهكذا فإن الثورة اليمنية تسير، طبقاً لوصف صحيفة عراقية، في طريق الزحف المقدس، وأن الذين سقطوا، من رجال الثورة، صرعى هم شهداء في سبيل تحقيق السيادة والحرية والتقدم.

كما أشادت بالدور الذي أضطلع به الضباط الأحرار، في الجيش اليمني ومساهمتهم في تفجير الثورة من خلال تنظيمهم السري قائلة في هذا الصدد «في الوقت الذي اختمرت فيه فكرة الثورة في الرؤوس كان هناك فريق من الضباط الأحرار يستعدون لثورة عسكرية منظمة لتغيير الأوضاع من خلال تشكيل تنظيم سري داخل وحدات الجيش يضم حوالي 500 ضابطٍ»[3]. فضلاً عن عدد من القوات المساندة من كلية الشرطة والطيران يترأسهم العقداء عبد الله السلال وعبد الله جزيلان وحمود الجائفي ومحمد سيف وهاشم الحوس وعشرات من الرتب الصغيرة.

وقالت الصحيفة عبر مقالها الافتتاحي المعنون (الثورة في اليمن) بأن الثورة جاءت في وقت مناسب وسليم لاسيما بعد إكمال كل مستلزماتها، لذلك ومن أجل إطلاق

(1) الهدف، (صحيفة)، العدد 268، 16 تشرين اول 1962.
(2) المصدر نفسه، العدد 269، 22 تشرين اول 1962.
(3) المصدر نفسه.

لحظتها الحاسمة لابد أن يسبقها الإحساس بالقهر والظلم الذي يعانيه الشعب اليمني والمحاولة الجادة لإنهاء ما يكابده. فالثورة «هي مرحلة إتمام العدة المادية والتوقيت السليم لإحداث التغيير اللازم، فلحظة قيام الثورة لابد أن يسبقها مراحل الإحساس الجماعي بحالة الشعب وإزالة الظلم السياسي الذي يعانيه»[1].

والصحيفة بذلك تفرض أن نظام الحكم الجديد سوف يغير الأوضاع البائسة السابقة تماماً، وسوف يزيل الإحساس بالقهر والظلم، وهي أوهام كانت سائدة في تلك المدة، وربما كانت أحلاماً لم يستطيع الثوار، سواء في اليمن أم غيرها، تحقيقها.

وهذا يعني أن هذه الصحيفة العراقية قد اختارت، بوضوح شديد، الانحياز إلى جانب الثورة اليمنية ومهاجمة الأوضاع السابقة في ظل الإمام احمد، ولكي يشعر الجميع بمعاناة الشعب اليمني رأت الصحيفة ضرورة «توجيه الأفكار والآراء الواعية بصورة ايجابية من قبل قيادة ثورية قادرة على التوجيه والأعداد»[2].

وكتبت (الهدف)في الحلقة الثانية من مقالها الافتتاحي (الثورة في اليمن)بأن ثورة اليمن كانت آتية مهما طال الوقت، فهي جاءت لان حكم الإمامة المتوكلية لم يكون حكماً رجعياً مستبداً فحسب، بل انه يمثل أقصى درجات الجمود والاستهتار بحقوق الشعب اليمني فهولم «يفكر في الإصلاح والتقدم، بل عمد إلى إبقاء الأوضاع الاجتماعية متردية ويسعى إلى عزل أفراد الشعب عن التطلع إلى الرقي»[3].

وعزت الصحيفة أسباب سوء الأوضاع في اليمن، والذي أدى إلى الثورة، إلى طبيعة نظام الحكم فقد وصفته بأبشع الأوصاف،إزاء ذلك وصفت الصحيفة حكام اليمن المتوكلية بالتفرد بالحكم والدكتاتورية،والتجرد من كل عاطفة إنسانية يمكن أن تربطهم بأفراد الشعب مع«دكتاتورية قائمة على الحكم المطلق الذي لا مقومات له سوى الغباء والبلادة»[4]. وهي بذلك تريد الإيحاء ان قاد الحكم الجدد هم ديمقراطيون ينبذون الاستبداد والدكتاتورية، وأنهم يحسّون بالآم الشعب من منطلق وطني وإنساني،

---

(1) المصدر نفسه، العدد 274، 27 تشرين أول 1962.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، العدد 275، 4 كانون أول، 1962.

(4) المصدر نفسه.

وإنهم سيسيرون في منهج يقضي على سوء الحال، وتحقيق الأهداف التي أعلنوا عنها.

وواظبت (الهدف)نشرها الحلقة الثالثة من مقالها الافتتاحي «الثورة في اليمن»، الذي أكدت فيه سمات الحكم المتوكلي في اليمن ومظاهر تخلفه، الذي أنعكس بشكل كبير جداً على عزل الشعب عن العالم الخارجي، وعن كل خطوات التقدم في الوطن العربي.

فالشعب اليمني الذي يقدر عدد أفراده بحوالي خمسة ملايين ظلوا يعيشون مشردين في عدد من المدن والقرى ولا تربط بينهم وسائل المواصلات الحديثة ولا وسائل نقل بري سريعة[1].

وانتقدت الصحيفة بشدة سياسة الحكم الأمامي تجاه الفلاح اليمني الذي لم يُصِبْهُ إلا الشقاء والبؤس، فالحكم المتوكلي كما رأت (الهدف)لم يهتم بتحسين حالة الفلاحين، بل أستمر في إرهاقهم بالضرائب وامتصاص ثمار جهودهم[2].

ويبدوان الهدف انطلق برأيها الصريح والمؤيد للتغير الذي حدث في اليمن انطلاقاً من اتجاهها القومي المستقل حيال قضايا الشعوب العربية، اتضح ذلك من خلال دأبها إلى نشر. وفي حلقات متسلسلة، ومقالها الافتتاحي (الثورة في اليمن)للكشف عن موقفها الحقيقي من الثورة وأهدافها التحررية لإعلان النظام الجمهوري.

فالصحيفة أيدت التغير الذي يهدف إلى رفاهية الشعب اليمني وبينت رفضها الحكم الملكي الذي جعل اليمن عامة، وحسب تعبيرها، يعيشون في الفقر والجهل.

كما وصفت صحيفة الأيام (الثورة اليمنية)في مقالها الافتتاحي المعنون (ثورة اليمن ومواقف الاستعمار من الثورات الوطنية)بأنها ثورة مميزة أنهت العهود السابقة، التي لم ير الشعب اليمني فيها أي تقدم، فقد دوّت في الأفاق، معلنة انتصار الشعب على الملكية الرجعية، «التي جرعته المر الواناً طوال عهود بائدة وخائبة»[3]. وطالبت الأقطار العربية حماية الثورة ودعمها والتسابق إلى إعناتها، من اجل اجتياز الأزمة، فالأسس التي قامت عليها جميع الجمهوريات المتحررة في الوطن العربي، هي

---

(1) المصدر نفسه، العدد 276، 11 كانون أول 1962.

(2) المصدر نفسه.

(3) الأيام (صحيفة)، العدد 155، 16 تشرين أول 1962

بالتأكيد نفس الأسس التي قامت عليها الثورة في اليمن لإعلان الجمهورية، وفي مقدمتها الجمهورية العراقية التي ترى الجمهورية في اليمن، أنها «تعزيز لكيانها ضد الاستعمار والرجعية وقواها السوداء»[1].

والصحيفة بذلك تعقد نوعاً من المقارنة بين الثورة اليمنية والثورة في العراق وبقية البلدان العربية لتشير إلى حتمية انتصار الثورة في اليمن باعتبار أن الثورة في العراق وبقية البلدان العربية قد انتصرت ونجحت في الاستقرار وتجاوز المؤامرات.

وهذه المقارنة التي عقدتها الصحيفة تكشف عن جانب من سر التأييد الحماسي لها، مع الصحف العراقية الأخرى، تجاه الثورة اليمنية لأنها ترى فيها استمراراً للنهج الثوري التقدمي في العراق والذاي يجتاح المنطقة، وحيث تسعى الأنظمة الثورية إلى زوال الملكيات الرجعية، وسير دوالها في ركاب التغيرات الجديدة.

وتحدث صحفية (المواطن)في مقالها الافتتاحي المعنون (ماذا يجّري في اليمن)، عن تغير نظام الحكم في اليمن وعدته خطوة أساسية بخطوات قادمة سيراها الشعب اليمني «الذي سيضع الأسس المطلوبة لتطوير بلاده، نحوالديمقراطية والوحدة العربية»[2].

وهكذا ترى (المواطن)أن نجاح الثورة اليمنية سيكون أحد العوامل لنجاح تحقيق الوحدة العربية، وهوهدف قومي طالما نادت به الصحف والأحزاب من دون التفكير أومناقشة قابليته على التطبيق الفعلي. والى جانب ذلك فقد ربطت الصحيفة قضية الوحدة مع الديمقراطية التي هي مفهوم وممارسة لم تعمل الأقطار العربية على تطبيقه بالصورة التي كانت قائمة في أوربا، للظروف التي أحاطت بتلك الأقطار.

وواصلت الصحيفة متابعتها لإحداث اليمن، وقيام الجمهورية من خلال حرصها، على نشر الإخبار والمتابعات والأعمدة الصحفية. ففي صفحتها الثانية نشرت مقالاً افتتاحياً يحمل عنوان «الخطوات الأولى للجمهورية اليمانية»أشارت فيه إلى متابعة الرأي العام العالي لتطوير الأحداث في اليمن التي يعدّها نقله نوعية في مسيرة الجمهورية الفتية، لذلك رأت الصحيفة بأن «الرأي العام في كثير من البلدان يتمنى

(1) المصدر نفسه، العدد 156، 17 تشرين أول 1962.
(2) المواطن، (صحيفة)، العدد 157، 13 تشرين أول 1962.

النجاح للشعب اليمني، من اجل تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلاده»[1]، لاسيما وان الجمهورية الفتية العربية اليمنية كما سمتها الصحيفة، تسير بخطوات لتحقيق التغيرات الثورية، كإصدار القوانين المتعلقة بالفلاح، وإلغاء الضرائب.

واستعرضت الصحيفة في عدد لاحق[2]أهم الثورات التي شهدها اليمن، بدءاً من ثورة عبد الله الوزير عام 1948، ضد الإمام يحيى وثورة 1955 التي قام بها سيف الإسلاف عبد الله ضد الإمام احمد واختتمت رأيها قائلة: «تم تعويض الحكم الملكي بقيام الجمهورية العربية اليمانية وتحقيق نجاح الثورة»[3]، التي تمثل مرحلة من مراحل التحويل الحتمي الذي يختاره الشعب العربي في كل مكان.

والصحيفة، بذلك تؤكد على وحدة النضال العربي على امتداد الأرض العربية ضد عدوواحد ولأجل هدف واحد.

واكتف صحفية (الأخبار)بنشر أخبار الثورة دون إعطاء أي رأي في التغير الذي حدث في اليمن.. إذ نشرت في صفحتها الأولى خبراً عنوانه (مقتل إمام اليمن، إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية اليمانية)أكدت فيه قدرة الجيش على تولي زمام الأمور وعن أول أجراء اتخذه عند إعلان الجمهورية وهوإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إذ قالت الأخبار بهذا الصدد «أعلنت القيادة العليا للثورة في اليمن، انه تم القضاء على العهد البائد واعنوانه وان القيادة أصدرت امراً بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين»[4].

ونشرت الصحيفة في العدد نفسه، خبراً عنوانه (فرض منع التجوال)، وضحت فيه نظام منع التجول، الذي أقره رجال الثورة على المواطنين اليمنيين، وبعدم الإخلال بهذا النظام «لانها ستطلق عليهم النار بمجرد رؤيتهم في الشوارع»[5]. وهوما يدل على اهتمام الصحف العراقية بأدق تطورات الثورة اليمنية ومتابعتها المستمرة لها.

واكتفت صحيفة (صوت الأحرار)ايضاً، بنشر أخبار الثورة وإعلان الجمهورية في

(1) المصدر نفسه، العدد 164، 14 تشرين أول 1962.
(2) المصدر نفسه، العدد 166، 16 تشرين أول، 1962.
(3) المصدر نفسه، العدد 164، 14 تشرين أول 1962.
(4) الأخبار، (صحيفة)، العدد 6118، 28 أيلول 1962.
(5) المصدر نفسه.

اليمن من خلال تلقيها تفاصيل الأحداث من إذاعة صنعاء التي أذاعت البيان الأول للثورة ونشرته الصحيفة والذي جاء فيه: «هنا إذاعة الجمهورية العربية اليمنية، أيها المواطن، أيها الأحرار أيها الثوار باسم الله وباسم الشعب، تعلن القيادة العليا سقوط الملكية في اليمن، وقيام الجمهورية العربية اليمنية ابتداءً من الساعة الخامسة من ليلة الخميس 26 أيلول 1962»[1].

وهذا الأسلوب شبه الحيادي في نشر أخبار الثورة في اليمن يشير إلى عدم استخدام هذه الصحيفة للشعارات والكلمات البراقة التي لم يكن بالإمكان تحقيقها. كما يشير إلى عدم التزام الصحيفة بخط فكري وسياسي مختلف عن الصحف القومية، التي هللت للثورة واستقبلتها بحماس كبير وجهلتها قضيتها الخاصة.

ونشرت (صوت الأحرار)ايضاً الخطاب الذي ألقاه عبد الله السلال في ساحة القصر الجمهوري في صنعاء، والذي شرح فيه معانات الشعب اليمني في عهد الملكية من «ظلم وتعسف وتلاعب بحق الدين الحنيف، وانتهاك الحرمات والأعراف وسلب الحقوق والأموال باسم الدين»[2].

ووجدت تصريحات عبد الله السلال قائد الثورة في اليمن صداها في صحيفة (وادي الرافدين)التي اكتفت بنشر تصريحاته المتعلقة بمصير أسرة البدر سواء الذين بقوا على قيد الحياة أم الذين أطلق سراحهم ذاكرة ما قاله السلال بأنه «بقي من أسرة البدر عشرون شخصاً واخرج حتى ألان ثلاثة آلاف سجين كانوا معتقلين أثناء نشوب الثورة»[3]واختتمت تصريحها بـأن حصيلة ما القي القبض عليهم منذ بدء الثورة بلغ حوالي «عشرين شخصاً من مدنيين وعسكريين، أما الذين أعدموا فبلغ ثلاثة وعشرين شخصاً بعضهم من المدنيين»[4].

ومنحت صحيفة (العهد الجديد)لنفسها طابعاً خاصاً لتغطية، أخبار الثورة، التي حدثت في اليمن من خلال اكتفائها هي الأخرى بنشر أخبار الثورة وكيفية

(1) صوت الأحرار، (صحيفة)، العدد 119، 8 أيلول 1962.
(2) المصدر نفسه، العدد 120، 9 أيلول 1962
(3) وادي الرافدين، (صحيفة)، العدد 266، 22 تشرين اول 1962.
(4) المصدر نفسه.

استيلاء الجيش على الحكم وذلك بالاعتماد على مصدرها الوحيد، من الأخبار، وهوالإنصات لكل ما تبثه إذاعة صنعاء، التي نقلت الخبر، ونشرته (العهد الجديد)في الصفحة الأولى، والمتمثل بتمكن الجيش من تسلم الحكم في اليمن، وإعطائه الأوامر إلى «ضباط الجيش من اجل محاصرة القصور الملكية»[1].

ونشرت الصحيفة ايضاً أهم ما جاء في مؤتمر الطلبة اليمانيين، الذي عقد في القاهرة، المؤيد للثورة والذي وصف الأئمة بالملوك الطغاة لانهم «ساموا الشعب ووقفوا في طريق حياته وقسموه إلى أحزاب وطوائف»[2]. واختتم المؤتمر رأيه مخاطباً الشعب اليمني بالقول: «انه اليوم قد تصدى جيشك الباسل ليتوج نضالك الطويل، ليحطم أعلى طغيان شهدته البشرية، وهذا بقوة جيشك وقوتك أنت، تحطمت الملكية في ليلة واحدة، وعاشت الثورة اليمانية ضد الرجعية والاستعمار وعاش الشعب العربي في اليمن، وفي كل ارض عربية»[3].

وعلى الرغم من هذا الطابع شبه الحيادي في نقل أخبار الثورة بلا توسيع في نشر المقالات الافتتاحية أواتخاذ الخط السياسي المؤيد لهذه الثورة فان عدم نشر بيانات الطرف الملكي الذي كان ما يزال يقاتل على الحدود، والالتزام بنشر بيانات الثورة بالمصطلحات والمسميات التي تستخدمها يؤكد حقيقة أن الصحيفة، وأمثالها، تدعم الثورة ولكنها لا تفصح عن ذلك بشكل مباشر.

وبينت (الدستور)، أن «ثورة 14 تموز في العراق عام 1958 تغلغلت في روح الثورة اليمانية»[4]وهي بذلك تشير إلى كون الثورة في العراق عامل الهام ووحي للثوار في اليمن.

وأكدت صحيفة (الرياض)الأسبوعية «بان اليمن أحبط محاولات الاستعمار للنيل من أرضها المقدسة»[5]. ونبهت إلى عدم تدخل المستعمرين في الشؤون اليمنية و«إلى فضح بعض العملاء، الذين شهروا السلاح بوجه إخوانهم العرب من اجل

(1) العهد الجديد، (صحيفة)، العدد 539، 28 أيلول 1962
(2) المصدر نفسه، العدد 540، 30 أيلول 1962
(3) المصدر نفسه
(4) الدستور، (صحيفة)، العدد 1268، 23 تشرين أول 1962.
(5) الرياض، (صحيفة)، العدد 51، 21 تشرين أول 1962.

تنفيذ المخططات الاستعمارية»[1]. ويوضح هذا النص أن الصحيفة كانت تربط بين النظام الملكي ومن يدعمه ويحاول اعتادته إلى حكم اليمن، وبين ما تراه الصحيفة من مؤامرات استعمارية هدفها النيل من الأرض العربية.... وتبعاً لهذا التقييم فإن كل من حمل السلاح دعماً للملكيين هوعميل للاستعمار طبقاً لحكم الصحيفة، وبالتالي فإن قيام الثورة أمر مُسَوّغ لأجل قطع الطريق إمام من يساند الاستعمار.

وعلى هذا الأساس طالبت بتوحيد أسس التعاون الأخوي وتقوية الروابط بين الشعب العربي في العراق واليمن.

ولعل هذا الموقف من صحيفة (الرياض)كان احد المواقف الملفتة للنظر للربط بين اليمن والعراق، والمطالبة بما يمكن ان يُعدُّ تدخلاً عراقياً لصالح الجمهوريين، وهوما لم يجد أذناً صاغية لان الموقف العراقي تجاه الثورة وتطوراتها اقتصر على الدعم المعنوي الذي تجلي بشكل خاص في موقف الصحافة.

والملاحظ ايضاً على موقف صحيفة (الرياض)تجاه الثورة في اليمن هوالتأييد الواضح لها ورفض تدخل أطراف أخرى، وهذا ما اتضح من خلال مطالبه الصحفية، إلى فضح أي طرف يهدف إلى إفشال الثورة وأهدافها المعلنة.

أما أخبار تمكن الجيش من تسلم السلطة في اليمن، فقد نال اهتمام صحيفة (المستقبل)ايضاً،التي اقتصرت على نشر أخبار الثورة وكيفية تمكن الجيش من تسلم زمام إدارة البلاد لحين تشكيل الحكومة الجديدة فكتبت قائلة: «الجيش اليمني أعلن الثورة على الملك محمد بن احمد حميد الدين وأقام جمهورية يمانية حرة»[2].

واستعرضت المستقبل في عددها اللاحق[3]حياة الرئيس عبد الله السلال، الذي أعلن الثورة وانه تلقى تدريبه العسكري في العراق عام 1936، ثم سجن عام 1948، بتهمة الاشتراك في اغتيال الإمام يحيى، وتعيينه بعد ذلك مرافقاً للإمام البدر، وقائداً للجيش اليمني.

واستمرت الصحافة العراقية تعبر عن موقفها المؤيد للثورة بعد مرور عدة سنوات

(1) المصدر نفسه، العدد 52، 22 تشرين أول 1962.
(2) المستقبل، (صحيفة)، العدد 559، 28 ايلول 1962.
(3) المصدر نفسه، العدد 560، 29 ايلول 1962.

على إعلان الجمهورية في اليمن، وبرز ذلك جلياً من خلال استذكار الصحف العراقية لانطلاق الثورة، وبيان موقف العراق الصريح منها، إذ أكدت صحيفة (صوت الجماهير)بان العراق يقف صفاً واحداً بجانب الجمهورية اليمنية (لإحباط كل المحاولات الاستعمارية والرجعية التي تستهدف النيل من الحركات التحريرية في الوطن العربي)[1].

وحثت كل ثوار اليمن الأشاوس الذين ضحوا بكل غالٍ ونفيس،» من اجل شعب اليمن.

وهنا يتكرر الموقف الصحفي نفسه الذي يؤكد وقوف العراق صفاً واحداً مع الجمهورية الوليدة حديثاً في اليمن، وهوموقف ظل، كما ذكرناه، محصوراً في الدعم المعنوي لان(الوقوف صفاً واحداً)الذي تحدثت عنه هذه

الصحيفة، وكما هوالحال بالنسبة لصحف أخرى، لم يتطور أبداً إلى مساندة عسكرية مباشرة أوتدخل في القتال.

ورفضت صحيفة (وعي الجماهير)في الوقت نفسه كل محاولات الاستعمار، التي تهدف إلى القضاء على الثورة ومبادئها، وحذرت من أي محاولة تبتغي النيل من الأهداف الحقيقية للثورة التي ستبقى «صلبة وعنيدة ومؤمنة وسنقف بوجه الاضطهاد»[2].

وهذه ثقة غير محددة أظهرتها الصحف العراقية للثورة اليمنية، وموقف ينبع من التمنيات أكثر مما ينبعى من الواقع، وقد يكون كذلك سعياً لرفع معنويات الثوار.

كما دعت (وعي الجماهير)العرب إلى التضامن من اجل انتصار الجمهورية العربية اليمنية.

وتساءلت (صحيفة الجماهير)، بعد مضي عام على الثورة، عما يدور في اليمن وما هي صور المستقبل الأتي بعد عام من قيام الجمهورية وانهيار الإمامة، فالزائر لليمن كما قالت سيندهش بمعجزات جديدة حققتها الثورة للمواطن اليمني، فـ «الزراعة تطورت والمستشفيات زُودّت بالأطباء وتعدد المدارس»[3].

(1) صوت الجماهير، (صحيفة)، العدد 8، 23 ايلول 1963.
(2) وعي الجماهير، (صحيفة)، العدد 23، 26 حزيران 1963
(3) الجماهير (صحيفة)، العدد 215، 25 أيلول 1963.

وهنا انحياز واضح للثورة، والقائمين بها، ففي كل القياسات لا يمكن أن يحقق أي نظام تلك الانجازات التي تتحدث عنها الصحيفة، فأية معجزات يمكن أن تتحقق خلال سنة واحد من عمر نظام حكم لم يستقر بعد، وما زال أعداؤه يقاتلونه، خصوصاً ان نظام الحكم هذا ما زال يسمى بـ(الثورة).

فضلاً عن ذلك رأت (الجماهير)بأن الثورة لم تهمل الثروات الحيوانية والمعدنية فقد ساهمت بخلق حياة جديدة ومجتمع ثوري، «يعمل بقوة من اجل إعادة بناء ما أفسده الحكام الملكيون طوال السنوات الماضية، التي عاشها الشعب اليمني في ظلام دامس»[1]، واليوم «يحطم أسوار العزلة ويفتح كل الأبواب والنوافذ على العالم الخارجي»[2].

وعَدت (صحيفة الطليعة)الثورة اليمنية، «قفزة هائلة لتحديد مصير العرب ومصير الشعب اليمني الذي اغتصبت حقوقه»[3]. وهوما يؤكد أن الصحافة العراقية قد لجأت إلى هذا الأسلوب وإبراز انجازات الثورة، من اجل تبرير قيامها والترويج لمشروعيتها.

ومن الواضح أن وصف حركة تغيير نظام حكم في بلد صغير وغير مؤثر،مثل اليمن،لا يمكن أن يعد قفزة هائلة لمصير العرب مهما كانت شعارات هذه الثورة وأمانيها،لان العرب شعب كثير السكان ويمتد وطنهم من

المحيط إلى الخليج العربي، وهناك أقطار أخرى وقضايا يمكن أن تؤثر بشكل أكثر فاعلية في مصير العرب.

ورفضت صحيفة (التضامن)الحكم الملكي الذي ابعد الشعب اليمني عن العالم وعدّته حكماً معادياً للقيم والمبادئ، لأنه «عاد باليمن إلى عصر الجاهلية»[4].

كما أشادت صحيفة (الشعب)بالدور الذي اضطلعت به ثورة الثامن من آذار في سوريا «في حماية الثورات العربية التحررية في الوطن ومنها ثورة اليمن»[5]. التي جاءت متممة لهذه الثورات التحررية للقضاء على الاستعمار وأعوانه.. فنجاحها

---

(1) المصدر نفسه، العدد 94، 23 أيلول 1963.
(2) المصدر نفسه، العدد 97، 26 أيلول 1963.
(3) الطليعة، العدد 1875، 27 أيلول 1963.
(4) التضامن، العدد 7، 30 آذار 1963
(5) الشعب، العدد 99، 10 آب 1963

كان متوقعاً ومنتظراً منذ الساعات الأولى لإشعال نيرانها «سيما وان نقمة الشعب العربي اليمني ضد حكم الأئمة قد بلغ أقصى الحدود»[1]، وهوربط ذودلالة للثورات المختلفة في أقطار الوطن. وبعد مرور ثلاث سنوات على انطلاق ثورة 26 ايلول في اليمن كرست صحيفة (المنار)بعض صفحاتها للاحتفاء بالثورة، كنقطة تحول كبرى في مسيرة الكفاح القومي العربي، وفي حركة التحرير في كل جزء من أجزاء الوطن العربي إذ عدتّ (المنار)الثورة انها ليست ثورة الشعب اليمني فحسب، بل «هي ثورة كل الأحرار والثوار في وطننا العربي من المحيط إلى الخليج العربي»[2]لإضفاء طابع قومي على الثورة اليمنية.

وبينت الصحيفة بان الخطورة العملية للثورة في البناء قد اتضحت ألان، لاسيما بعد انتهاء حديث المؤامرات والبدء بحديث جديد، سمته حديث السلام وتقرير المصير واحترام حقوق الشعب اليمني.

ولعل هذا القول كان واحداً من المواقف العقلانية للكفّ عن الشعارات والدعوة لمحاربة الاستعمار وما إلى ذلك من كلام لا يشع المواطن ولا يقدم له خدمة حياتية، وحيث ترى الصحيفة أن الوقت قد حان للحديث عن السلام واحترام حقوق الشعب اليمني وبتالي اللجوء إلى البناء.

ووصف صحيفة (الثورة العربية)قائد الثورة في اليمن عبد الله السلال بالبطل لأنه تمكن من القضاء على حكم الأئمة المستبد، فقالت: «أن عبد الله السلال أنقذ الشعب اليمني من الأوتاد القوية للائمة الذين حاولوا إعادة البلاد إلى عصر التخلف والظلام»[3].

ومنحت (الثورة العربية)الشعب اليمني حقه في التطلع إلى حياة أخرى أكثر رفاه، بعيدة عن الجوع الذي سببه حكم الأئمة للمواطن اليمني. وطالبت صحيفة (الثورة) الرئيس عبد الله السلال في الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة، أن يضع أمام الشعب اليمني سجلاً حافلاً، يضم منجزات الثورة وانتصاراتها لان «الشعب اليمني الذي

---

(1) الفجر الجديد، العدد 111، 27 أيلول 1964
(2) المنار، (صحيفة)، العدد 3169، 26 ايلول 1965.
(3) الثورة العربية، (صحيفة)، العدد 695، 26 ايلول 1966.

نـام في عهد الإمامة البائدة وأسدل عليه الستار حتى لا يرى استيقظ من سباته وقرر مصيره»[1]، وهذه إشارات غير صريحة إلى عجز الثورة عن تغيير الشيء الكثير في اليمن.

ويبدوهنا واضحاً إن نظام الحكم الجديد الذي جاء به ثوار الجيش لم يستطيع أن يغير الشيء الكثير من حياة المواطن العادي، وما حدث هوالمزيد والمزيد من كيل الشتائم إلى نظام الحكم السابق ومن يدعمه ومن تمنى بقاءه.

وعدّت صحيفة (النصر)أن استقرار الثورة بعد مضي خمس سنوات واستقرار العلاقات بين الدول العربية هو«أساس التقدم والبناء للشعب العربي، ووقوفه بوجه الاستعمار وتحدياته»[2].

وهنا إشارة إلى أن الثورة مدعوة ألان بعد مرور خمس سنوات على قيامها للالتفات إلى بناء البناء والتقدم، لان السنوات الماضية قد أنجزت حالة الاستقرار والأمان المطلوبة من اجل بناء البلد، وتحقيق التقدم للشعب.

وشكل يوم 26 ايلول بالنسبة لصحيفة (الجمهورية)استذكاراً حقيقياً للثورة اليمنية بعد مرور خمس سنوات على انبثاقها، إذ نُشرت بهذه المناسبة وعبر رأي الجمهورية المعنون «ذكرى ثورة اليمن الشقيق»مقالاً وصفت فيه الثورة بأنها من الثورات الجبارة التي حققها الشعب اليمني بعد جهاد طويل ضد العزلة الأمامية.

واتهمت (الجمهورية)الحكم الأمامي، بأنه حكم إرهابي ذوعقول متحجرة «لا تعرف قيمة الإنسان وحق الشعب في حكم نفسه بنفسه»[3].

وأضافت بان ثورة اليمن، بالرغم من المعوقات التي صادفتها الا أنها جاءت لتعبر عن الإرادة الحية للجماهير العربية، المؤمنة بدورها التاريخي الرافض لكل المخططات الاستعمارية التي تحاول النيل من الثورة. واختتمت الصحيفة رأيها بان اليمن يعيش اليوم حياة آدمية من خلال حرصه على تأدية رسالته الإنسانية المنسجمة مع ماضيه العريق، مما يعني ان الحديث كله من هذا النوع الذي يلوذ بالشعارات والكلمات

(1) الثورة، (صحيفة)، العدد 209، 13 آب 1967

(2) النصر، (صحيفة)، العدد 8، 17 آب 1967.

(3) الجمهورية، (صحيفة)، العدد 1328، 26 ايلول 1967.

العمومية ويتهرب من التطرق إلى الأوضاع المعيشية لليمنيين وحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها داخل المجتمع اليمني. وعلى المنوال نفسه رسمت صحيفة (الخليج العربي)، من خلال استقرائها حصيلة ما قدمته الثورة في اليمن لمدة خمس سنوات، بأنها ثورة قوية، تصدت لكل المحاولات الرامية للنيل منها ومن شعاراتها وذلك عندما قالت: «أن ثورة اليمن قوية والحكم الجمهوري أقوى من مؤامرات المستعمرين والعملاء ودعاياتهم المسعورة»[1]. وأكدت بان الاستعمار والرجعية حينما فشلوا في النيل من الثورة في بدايتها لجأوا إلى العملاء والأذناب في الداخل إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك لان الثورة في مرحلة تجديد «بقيادة الرئيس عبد الله السلال، الذي قضى على هذه المحاولات وطهر البلاد من العملاء والخونة»[2].

وهذه الإشارات عودة أخرى لإشغال المراقبين والمنتقدين عن المطالبة برصد ما حققته الثورة من تغير في حياة الشعب اليمني، وذلك بإلهائهم بالحديث عن قوة الثورة وعن قدرتها على مواجهة الأعداء والعملاء وما إلى ذلك من كلام لا يعدوان يكون مجرد كلام غير قابل للتنفيذ خاصة وان حالة المواطن اليمني العادي لم تتغير كثيراً.

وتأسيساً على ما تقدم، نجد ان استعراض مواقف الصحف العراقية من الثورة اليمنية عند اندلاعها عام 1962 تمثل بداية انطلاق الثورة ولغاية 1967 يؤكد بان الصحف العراقية كانت تتفاوت في تغطيتها للحدث وبيان موقفها الصريح من الثورة.

إذ حاولت بعض الصحف مثل صحيفتي (صوت الأحرار)و(الأخبار)، عدم البوح بموقفها بل أكتفت بإعطاء رؤية عن الأحداث من خلال اقتصارها على نشر أخبار الثورة بالاعتماد على ما تبثه إذاعة صنعاء، في حين راحت الصحف الأخرى كـ(الهدف)و(الأيام)و(المواطن)تبدي موقفها من الثورة بكل صراحة وجرأة. واتضح ذلك من خلال حرص هذه الصحف على نشر مقالها الافتتاحي، الصوت الحقيقي لإبراز الموقف، فهذه الصحف على نشر مقالها الافتتاحي، الصوت الحقيقي لإبراز الموقف، فهذه الصحف لم تكتف بنشر الرأي بل حرصت على نشر أخبار الثورة وتطوراتها ايضاً، ويعود السبب في ذلك إلى الاتجاهات المتعددة لهذه الصحف في

(1) الخليج العربي، (صحيفة)، العدد 444، 30 كانون الثاني 1967.

(2) المصدر نفسه، العدد 446، 1 شباط 1967.

تلك الفترة. فصحيفـة «الأحرار»اكتفت بنشر أخبار الثورة فقط، وهذا يعود الى سياسة الصحيفة عموماً والقائمة أساساً على نشر الأفكار الشيوعية.

أما الصحف الأخرى كصحيفة (الهدف)فقد أبدت رأيها وفقاً لتوجهها القومي المستقل، وكذا هو الحال بالنسبة لصحيفة (الأيام)التي حملت افكاراً سياسية مشوبة بالرأي الصريح، وفضلاً عن ذلك أعطت الصحف العراقية الناطقة بلسان أحزابها رأيها الجريء والمؤيد للثورة كصحيفة (الجماهير)و(وعي الجماهير)الصادرتين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وايضاً صحيفة الأهالي الناطقة باسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، فهذه الصحيفة منحت لنفسها الحق في بيان موقفها المؤيد للثورة اليمنية والمنطق اساساً من رؤيتها الهادفة إلى رقي الشعب اليمني، وحصوله على مستقبل أفضل.

والحق أن الصحف العراقية نقلت لنا الكثير عن الثورة اليمنية أوما يمكن أن تحققه من منجزات للشعب اليمني، إلا أنها لم ترصد التغيرات في حياة المواطن اليمني تبعاً لحياته الجديدة في ظل الثورة.

الفصل الثالث

موقف الصحافة العراقية

من التطورات اللاحقة للثورة

المبحث الاول
التطورات السياسية التي أعقبت الثورة اليمنية

بداية المناوشات الحدودية وتدخل اطراف اخرى فيها

بعد إعلان الجمهورية وتمكن البدر من الفرار إلى العربية السعودية وذهاب عمه الأمير الحسن الذي كان الممثل الرئيسي لليمن في منظمة الأمم المتحدة كان من الطبيعي أن يطالب كل منهما العون والمساعدة من العربية السعودية الرافضة لقيام الجمهورية[1]. فعملت العربية السعودية ومنذ الأيام الأولى لانبثاق ثورة 26 أيلول 1962 على تسليح وتمويل القبائل لقتال الجمهوريين[2].

كما عملت الأردن على أساس حوالي 300 جندي أردني بملابس مدنية و25 شاحنة محملة بالبنادق والرشاشات وخمسة ملايين أطلاقة إلى الحدود اليمنية لمساندة البدر[3]،مما أتاح للملكيين إنشاء مواقع وقيادات لهم في الكهوف والأماكن الحصينة، الواقعة في أطراف البلاد، واستطاعـــوا بسب المساعدات العسكرية السعودية والأردنية الاستيلاء على العديد من القرى والمدن الحدودية من صعده شمالاً إلى

---

(1) وجد السعوديون أنفسهم ملزمين بالدفاع عن اليمن بناءً على ما جاء في ميثاق جدة عام 1956 المعقود بين مصر والسعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، والذي نصت مادته الثانية: تعد الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح على أي دولة منها أوعلى قواتها اعتداء عليها،، وتلتزم التدابير اللازمة على الفور، وتستخدم ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها. للمزيد عن بنود الميثاق ينظر: أحمد كمال الطوبجي، القوات المسلحة العربية والسلام في اليمن، الدار القومية للطباعة والنشر، د.م.،.د.ت.، ص 73 ؛ عدنان ترسيسي، المصدر السابق، ص 287

(2) ي.م بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص 193.

(3) الطليعة، (صحيفة)، العدد 1837، 14 آب 1963.

مناطق مأرب وحريب والجوق جنوباً[1]، الأمر الذي جعل التصعيد العسكري يزداد اتساعاً، وبدأت اليمن تشهد حرباً أهلية طاحنة بين الجمهوريين والملكيين استمرت ثمان سنوات[2].

إزاء اندلاع الحرب الأهلية الحدودية واشتداد الهجمات الملكية وسيطرتهم على مدينتي حرض ومأرب، عملت الجمهورية العربية المتحدة على وضع ثقلها إلى جانب الثورة تدعمها بالمال والسلاح[3]، فوصلت أولى فصائلها إلى الحديدة في الخامس من تشرين أول 1962،منطلقة من وضوحها الفكري وانتمائها القومي للثورة اليمنية، فجاءت القوات المصرية إلى كل من صنعاء وتعز ومعها الطائرات التي سرعان ما تألفت من المظليين المصريين القادمين، لتأليف القوة الخاصة لحراسة الرئيس عبد الله السلال.

وفي اليوم التاسع العشرين من تشرين أول 1962، بدأت البواخر المصرية تفرغ شحناتها من الجنود والدبابات والسيارات والاعتدة العسكرية في ميناء الحديدة، حتى وصلت في بداية تشرين أول إلى حوالي 3000 ألاف جندي، يعسكرون خارج المدن اليمنية الرئيسة بمصفحاتهم، ليصل مجموع القوات المصرية في 15 تشرين ثاني عام 1962 إلى حوالي 8000 جندي تدعمهم الدبابات والمدافع[4]مع السفن والطائرات السوفيتية النفاثة من نوع ليوشن[5].

---

(1) بدأت التحديات الخارجية ورفض الثورة اليمنية ليس فقط من قبل السعودية والأردن المساندتين للملكيين، بل ايضاً بريطانيا وإيران، فبريطانيا كانت تخشى الثورة اليمنية في الشمال، لكونها تمثل تهديداً حقيقياً لوجودها في جنوب اليمن وعلى وجه الخصوص عدن، التي تشكل لها قاعدة مهمة لمصالحها، وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي عملت منذ اندلاع الثورة على تأييد الملكيين ودعم البدر بالمال والسلاح للمزيد انظر: عبد الله ناصر الذهب، العلاقات اليمنية السعودية 1978-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص19 ؛ فهد إبراهيم الدبيكل، السياسات الخارجية لإطراف النزاع، معهد الدراسات الدبلوماسية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1958، ص 76 ؛ فاروق عثمان أباظة، المصدر السابق، ص 207.

(2) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص.157

(3) مثلما عملت السعودية الأخذ بالمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك (ميثاق جدة)والمعقود في 21 نيسان 1956 بين المملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة وسيلة للدفاع عن المملكة، اتخذت الجمهورية العربية المتحدة المادة نفسها لتبرير دعمها للثورة اليمنية بالمال والسلاح والوقوف إلى جانب الجمهوريين للمزيد ينظر: الأيام، (صحيفة)، العدد 1963، 25 تشرين أول 1962 ؛ محسن محمد محسن الحلفي، المصدر السابق، ص164.

(4) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 221.

(5) الأهالي، (صحيفة)، العدد 733، 9 تشرين أول 1962.

وفي الوقت الذي عملت فيه مصر على دعم الجمهوريين، اتخذت السعودية المسار نفسه في مساندتها للملكيين في نجران وجيزان وتقديم السلاح والأموال والغذاء، بل أخذت تستأجر الجنود المرتزقة بأجور خيالية،من اجل أن تدفع بهم إلى داخل اليمن للقتال جنباً إلى جنب مع القوات الملكية، فضلاً عن تجنيد اليمنيين العاملين في السعودية،بالإغراءات المادية أوبالقوة للمشاركة في صفوف الملكيين،فسخرت كل إمكانياتها الإعلامية ومن ضمنها، تزويد الملكيين بإذاعة لاسلكية لشن الحملات الإعلامية المعادية للثورة اليمنية ولمصر[1]، لاسيما أنها عدت التدخل المصري المستند إلى اتفاقية الدفاع المشترك استناداً بعيداً عن الحقيقة، لان هذه الاتفاقية عقدت بين الدول الثلاث أي المملكة السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية والجمهورية العربية، للوقوف بوجه كل عدوان خارجي يقع عليها، من دول أخرى، مع تجنب أي من الدول الثلاث الحديث عن تمرّد في إحدى هذه الدول ضد حكومتها الشرعية[2].

ويعود سبب العداء السعودي للثورة اليمنية إلى خشيتها من الأفكار القومية، التي ينادي بها زعماء الثورة، والتي قد يمتد تأثيرها إلى النظام الملكي السعودي الرافض لقيام الجمهورية.

ووفق هذه المستجدات لم تقف السعودية مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات على الرغم من أنها حاولت إخفاء تدخلها، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث افتضح أمرها في 2 تشرين أول 1962، حينما وصلت طائرة سعودية إلى منطقة أسوان في مصر بقيادة الطيار رشاد ششه وعليها أسلحة وعتاد وذخائر حربية، كان المفروض أن تتجه إلى نجران لمحاربة الثورة اليمنية، ثم توالى الطيارون في الفرار من السعودية إلى مصر حتى وصل عددهم في الثامن من تشرين أول 1962 إلى خمسة طيارين سعوديين أجبروا

على حمل الأسلحة والذخيرة والمؤن للمرتزقة على طول الحدود اليمنية السعودية[3]. على أن هربَ الطيارين السعوديين جعل الملك سعود يصاب بوضع

---

(1) أمين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1977، ص128 ؛ عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص 150 – 157.

(2) ام القرى، (صحيفة)، العدد 1945، 16 تشرين ثاني 1962.

(3) الجماهير، (صحيفة)، العدد 5، 17 شباط 1963 ؛ الأيام، (صحيفة)، العدد 144، 3 تشرين أول

نفسي صعب، أضطر على أثره إلى السفر إلى لوزان للاستحمام والراحة، ليتولى فيصل القيام بمسؤولياته والذي اصدر أمراً بمنع الطائرات السعودية من الطيران[1].

ولم تقتصر عملية الهرب على الطائرات السعودية فحسب، بل فوجئ المراقبون في اليوم التالي بهرب ثلاث طائرات تابعة للقوات الجوية الأردنية إلى القاهرة، وعليها صناديق فيها حمولة مكتوب عليها شعار برنامج المساعدة الأمريكية[2].

تصاعدت الإحداث وتزايد هرب الطيارين الى القاهرة معاً حفز الرئيس المصري جمال عبد الناصر على الاستمرار في دعمه للثورة اليمنية التي يراها ثورته وثورة شعبه ومسؤولية نجاحها مسؤوليته هوو أمته،فانطلق قولـه بحقها: «وتعتبر ثورة اليمن، ثورتنا، ثورة العرب كلهم وإلا ما كنا بعثنا أبناءنا هناك يقاتلون ويستشهدون ويضربون أكثر صفحات البطولة»[3].

فضلاً عن ذلك رأى انبثاق الثورة اليمنية «تجسيداً حياً وتعبيراً مكثفاً للثورة العربية الشاملة معتبراً الانتصار فيها، انتصار يتخطى في أهميته وأصدائه ونتائج القرية والبعيدة حدود اليمن نفسها، بل وحدود الجزيرة العربية كلها، ليمتد بآثاره إلى مواقع الرجعية والاستعمار في كل مكان من الأرض العربية»[4].

وانطلاقاً من الرؤية المصرية للثورة اليمنية تركزت مهمة الجيش المصري على ثلاث أهداف[5]:

1. تأمين الثورة اليمنية من كل عدوان عليها.
2. الوصول إلى أبواب اليمن بقصد إغلاقها في وجه الإمدادات.
3. المساهمة مع الثورة اليمنية في بناء جيش يمني يستطيع مساندة ثورته.

.1962

(1) جمال حزام النظاري، المصدر السابق، ص 84.

(2) الثغر، (صحيفة)، العدد 8093، 4 تشرين أول 1962 ؛ ي.م بريماكوف، المصدر السابق، ص 127.

(3) محمد علي الشهاري، اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1972، ص 136.

(4) المصدر نفسه، ص 138.

(5) مكرم محمد احمد، الثورة في جنوب الجزيرة - عدن واليمن، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، فرع الساحل، القاهرة، 1968، ص 82.

ولهذا فأن التحاق الجيش المصري إلى جانب الجيش اليمني جاء بعد تدخل القوى الأخرى، التي هددت الثورة اليمنية بالانتكاس، فضلاً عن انه جاء بناءً على طلب شرعي من الحكومة اليمنية الجديدة التي سيطرت فعلاً على صنعاء، ليصبح هذا التدخل عربياً خالصاً[1]. تزايد عدد أفراد الجيش المصري وتعددت أهدافه الأمر الذي أدى إلى استمرار المناوشات والاشتباكات بينه وبين القوات الملكية[2].

ففي أواخر عام 1962، استطاعت حملة عسكرية من تشتيت قوة ملكية تضم حوالي 1500 رجل، بقيادة الأمير محمد بن الحسين، ليتمكن الجمهوريون من الاستحواذ على بعض المدن اليمنية المهمة[3]، واستعادة مدينتي مأرب وحريب، اللتين سبق أن احتلهما الملكيون[4].

---

(1) أمين هويدي، المصدر السابق، ص 28.

(2) إدجار أوبالانس، المصدر السابق، ص 161.

(3) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 223.

(4) الأيام، (صحيفة)، العدد 159، 21 تشرين أول 1962 ؛ فردها ليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب د. محمد الرميحي، الكويت، ط1، 1976 ص 92.

المبحث الثاني
موقف الصحافة العراقية من التدخل الخارجي

أولاً – الموقف من التدخل المصري:

حاولت غالبية الصحف العراقية إعطاء موقفها الواضح من التدخل المصري كطرف مساند للجمهورية العربية اليمنية، إذ برز موقف بعض الصحف المؤيد لهذا التدخل، على انه ضرورة حتمية، لدعم النظام الجمهوري في اليمن الذي أيدته بعض الأنظمة الجمهورية، في حين تجاهلت الصحف الأخرى ذلك ولم تبدِ رأيها فيه.

فقد عدت صحيفة (المواطن)التدخل المصري لدعم الثورة اليمنية أمراً لابد منه لاسيما بعد زوال الملكية، لذلك فمن حق مصر أن تقف إلى جانب اليمن لصد أي عدوان عليها.

والصحف العراقية، في موقفها هذا، لم تفتسر سبب امتلاك مصر لحق التدخل، مثلما لم تذكر أسباب كون هذا التدخل (ضرورة حتمية)، وكل ما هناك أن موقف هذه الصحف، المساندة للموقف المصري، جاء تعبيراً عن موقفها القومي، لذا رأت التدخل ضرورة للحفاظ على الأمر الواقع الذي فرضه العسكريون اليمنيون.

ودعت (المواطن)الحكومات العربية لدعم هذا التدخل وخصت بالذكر الجمهورية العراقية، للوقوف أمام من سَمّتهم بالملوك الطغاة الظالمين والأمراء الإقطاعيين الذين يبتغون النيل من الثورة، وبينت «بأن هذا التدخل

سيقدره الرأي العام العربي كل التقدير»[1]. كما رأت بأن «اليمن سيبقى راسخاً وقوياً طالما توجد قوى كبرى مثل مصر تدعمه، ويحسب لها الحساب الكبير في العالم العربي والعالمي»[2].

---

(1) المواطن، (صحيفة)، العدد 163، 12 تشرين أول، 1962.
(2) المصدر نفسه، العدد 169، 19 تشرين أول 1962.

ومن الواضح أن موقف الصحافة العراقية هذا تجاه الثورة، ومطالبة الحكومة العراقية بالتدخل هي الأخرى لصالح نظام الحكم الجمهوري، لم يرتق أبداً إلى مستوى المطالبة الملحة التي تعبئ الرأي العام خلف هذا المطلب أوتحرج الحكومة لاعتماده.

وقالت الصحيفة أيضاً بأن المساندة المصرية للجمهورية اليمنية أمر لا يمكن نكرانه. لان هذه المساندة أعطت للثورة استقراراً وثباتاً، فضلاً عن أنها «سدت الطريق أمام الرجعية والاستعمار الذين أرادوا تحطيم ثورة اليمن الأسطورة»[1].

وعدت صحيفة (الأيام)التحاق القوات المصرية إلى جانب القوات اليمنية طلباً لبته مصر على الفور من اجل إحياء «الميثاق، الذي عقد سنة 1956 في جدة بين مصر والمملكة العربية السعودية واليمن»[2].

كما أشادت (وعي الجماهير)بالدور الكبير الذي اضطلعت به الأقطار العربية ومنها مصر في مساندتها للثورة، قائلة بهذا الخصوص: «أن تضامن مصر من اجل انتصار الثورة اليمنية، ضد أبشع أنواع الحكم والاضطهاد، هوأقصر طريق لتحقيق العروبة الواحدة»[3]. وهوانعكاس للسياسة القومية للصحيفة.

وراحت الصحيفة تسلط الضوء على تصريحات عبد الله السلال، رئيس الجمهورية العربية اليمنية، المتعلقة بتثمين دور الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان أول من لبى النداء لدعم النظام الجمهوري، إذ قال في تصريحه: «أني من صنعاء أشكر أخي الرائد البطل جمال عبد الناصر والشعب المصري على تأييده لنا»[4].

وأشادت صحيفة (لواء العروبة)[5] أيضاً بالوقفة المشرفة التي أبداها الجيش المصري، بوقفه الى جانب اليمن ونجدته من شر الردة وخطر الانتكاس. فالجمهورية العربية المتحدة، كما رأت الصحيفة، لم «تكمل استعدادها العسكرية للدفاع عن نفسها فقط بل أعدت عدتها للدفاع عن مصالح العرب جميعاً، وإسناد ثوراتهم التحررية وقضاياهم الكبيرة».

---

(1) المصدر نفسه، العدد 172، 23 تشرين أول 1962.
(2) الأيام، (صحيفة)، العدد 163، 25 تشرين أول 1962.
(3) وعي الجماهير، (صحيفة)، العدد 23، 5 حزيران 1963.
(4) المصدر نفسه.
(5) لواء العروبة، (صحيفة)، العدد 1، 3 اذار 1963.

وهوما يعدّ دعماً غير محدود للموقف المصري المساند للثورة اليمنية، كما انه جاء تبنياً للسياسة المصرية واتجاهها القومي، وتحريضاً للنظام المصري للتدخل في أي بلد عربي أخر بحجة الدفاع عن القضايا العربية، وفي منح الثقة المطلقة للسياسات المصرية.

وأضافت (لواء العروبة)بأن مساندة الجيش اليمني في قضيته تعدّ صفحة مشرفة للجمهورية العربية المتحدة التي كانت، وما زالت، لها قيمها العظيمة التي تضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب.

وعدّت التحاق مصر بالسرعة الممكنة لنجد الشعب اليمني «امتحاناً عظيماً، أثبت أن قيادة الجمهورية العربية المتحدة قيادة مثقفة ورشيدة تحدت الخداع والتمويه والمؤامرات»[1].

وكانت لانتصارات الجيش المصري أيضاً حصيلة متميزة أكدت عليها (لواء العروبة)التي ثمنت التحاق الجيش المصري إلى جانب شقيقه الجيش اليمني مؤكدة في هذا المجال:

«ومضت شهور والخلفية الرجعية لم تحرز إلا الفشل ولم تنل من الثورة، ولم تستطيع الصمود أمام القوات المصرية»[2].

وبرغم أن القتال لم يكن قد انتهى، وأن قتال الإخوة داخل اليمن كان وما يزال جارياً فأن تدخل مصر في القتال لم يحقق نتيجة حاسمة سريعة، إلا أن الصحيفة، ومعها صحف أخرى، هللت لهذا القتال، ولهذا التدخل، وتحدثت عن انتصارات كبيرة من دون أن تكلف نفسها بالحديث عن المستقبل وعواقبه وما قد يحدث من جروح وآلام.

وقد انطلقت (لواء العروبة)في تأييدها لالتحاق الجيش المصري لدعم الجيش اليمني والولاء للثورة اليمنية ونظامها الجمهوري كونها من الصحف العراقية المستقلة، التي تتمنع بالرأي الحر الذي يسمح لها قول ما تؤمن به، وهذا ما أتضح بشكل جلي من خلال إشادتها الكبيرة بوقفة مصر ودعمه للنظام الجمهوري في اليمن.

وأوضحت (الوحدة)، بأن إحراز هذه الانتصارات لم يكن يتحقق لولا التحاق

(1) المصدر نفسه
(2) المصدر نفسه، العدد 2، 4 آذار 1963

الأخوة العرب للدعم والمناصرة، الذين ساهموا إلى حد كبير في تحقيق النصر والاستقرار، وكل هذا يعود إلى «فضل الجيش والشعب ومساندة عرب أعزاء هم رجال جمهورية مصر العربية، الذين هبّوا لنجدة الشعب اليمني والوقوف لمواجهة مؤامرات الأعداء»[1].

واختتمت الصحيفة رأيها بتصريح للسلال قال فيه: «أنني باسمكم في اليمن أحيي الجمهورية العربية المتحدة، التي قدمت كل ما تملك لمساندة الشعب اليمني في تحقيق حلمه الكبير»[2].

واكتفت (الجماهير)بمتابعة أخبار عودة الجيش، وبـ «وصول أول فوج إلى ميناء السويس على ظهر الباخرتين العربيتين مصر والسودان، بعد مساندته للجمهورية اليمنية»[3].

ولعل هذه المتابعة الخبرية كانت الأسلوب الأمثل لنقل أخبار القتال، والتدخل العربي في القتال في هذا البلد العربي، والتأثير في مجريات الحياة السياسية الداخلية، على الرغم من متطلبات الموقف القومي، إذ الواضح أن الانحياز لم يكن إلى الموقف القومي بقدر ما كان انحيازاً إلى الأسلوب في إدارة نظام الحكم.

كما أكدت صحيفة (العرب)بأن عودة الجيش المصري الذي يصل عدد رجاله إلى ستة ألاف جندي[4]«كانت وسط احتفالات شعبية كبيرة»[5]، وكان أول من استقبلهم الرئيس جمال عبد الناصر فضلاً عن مشاركة عدد من المسؤولين في الجمهورية المتحدة من عسكريين ورؤساء البعثات الدبلوماسية

وحشد كبير من المواطنين المصريين، وقد ألقى الرئيس المصري جمال عبد الناصر خطاباً ثمّن فيه الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش المصري تجاه الجيش اليمني، ودوره في فضح المحاولات الاستعمارية المتمثلة بالتآمر والتواطؤ مع الرجعية، لضرب الجمهورية اليمنية.

وبعد مضي عام على عودة الجيش المصري، قالت (العرب)بأن النصر في اليمن

(1) الوحدة، (صحيفة)، العدد 1، 4 آذار، 1963.
(2) المصدر نفسه
(3) الجماهير، (صحيفة)، العدد 63، 20 نيسان 1963
(4) العرب، (صحيفة)، العدد 46، 29 تموز 1963.
(5) المصدر نفسه، العدد 963، 16 تشرين أول 1963.

لم يتحقق لولا التحاق مصر وقواتها القريبة الى جانب الجيش اليمني، إذ «كان نصراً مؤزراً صنعه المصريون أنفسهم»[1]. فالجمهورية العربية اليمنية تحملت الكثير من الصعاب، وما هوّن عليها هذه الصعاب هو«مساندة القوات المصرية التي تطوعت لخدمة الثورة اليمنية»[2].

ولهذا نرى أن الصحيفة تصف استقرارهم نظام الحكم لصالح الثوريين الجمهوريين بالانتصار المؤزر مما لم يكن موقفاً غريباً، لأنها كانت ترى في الأمر معركة مع الاستعمار والعملاء وما إلى ذلك من شعارات، بيد أن الحقيقة أن الخندق الآخر كان أيضاً مؤلفاً من أناس يمنيين ومن عرب مؤازرين لهم. وهناك أيادٍ أجنبية قد ساندت بقاء الوضع الملكي، فقد كانت هناك بالتأكيد أيادٍ أخرى تقابلها بتغيير هذا الوضع لصالح الجمهوريين. وكل ذلك في ظل صراعات الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، بخاصة أن مصطلحي التقدمية والرجعية كان شعاراً ينتمي بالتأكيد إلى الطروحات السوفيتية.

ونفت الصحيفة في الوقت نفسه أن يكون التحاق الجيش المصري، لدعم الجمهورية العربية اليمنية، ذي غايات سيئة أوأطماع في أرض اليمن، فمساندة جمال عبد الناصر للقوات اليمنية جاءت «بسبب قوميته العربية، التي اختلجت في ضلوعه تجاه شعب عربي أراد أن يستنجد به، بعد أن ضاق ذرعاً بحكم إمامي متعفن»[3]. وبررت ذلك بأن مصر لم يكن لها يوماً ما مطمع إقليمي أومكسب سياسي في أي بلد، كما يتهمها خصومها وأعداؤها.

كان تأييد صحيفة (العرب)واضحاً لدخول الجيش المصري إلى جانب الجيش اليمني، وهذا ما برز من خلال اعتبار الصحيفة التدخل المصري تطوعاً لدعم الجمهورية اليمنية، إذ عدّت النصر في اليمن لن يتحقق إلا بوجود هذه المشاركة، التي عدّتها رسالة قومية يتطلب من مصر أن تؤديها.

ومن جهة أخرى، طالبت صحيفة (الشعب)في الذكرى الأولى للثورة اليمنية

(1) المصدر نفسه، العدد 355، 30 نيسان 1964.
(2) المصدر نفسه، العدد 953، 4 تشرين أول 1967.
(3) المصدر نفسه، العدد 983، 8 تشرين الثاني 1967.

الشعب العربي في اليمن، والعالم العربي، أن يذكر الوقفة المشرفة التي وقفها الرئيس عبد الناصر، وجيشه في الجمهورية العربية المتحدة، إذ خاض الجيش المصري معركة مسلحة، ودخل في قلب الميدان لإسناد الجيش اليمني، وعدّت (الشعب) التحاق الجيش المصري لإسناد الجمهورية العربية اليمنية دليلاً على «روحية الانتماء بين البلدين»[1]، وعدّت هذا الانتماء عاملاً قوياً على العزيمة والثقة للعديد من ثوار الأمة ومنهم أحرار العراق الذين قاموا بثورة الرابع عشر من رمضان ضد الدكتاتورية والشعوبية، لهذا فالمساندة المصرية جاءت من اجل «استعادة شعب اليمن حريته ضد الحكم ألإمامي، الذي لم يترك لليمن سوى الحرمان والفقر»[2]. ويظهر أن تأييد هذه الصحف لتدخل الجيش المصري يقع ضمن إطار تأييد الثورة اليمنية بشكل عام، وهوما يعني تأييد أية مبادرة أخرى، مثل ذلك التدخل، تسهم في تقوية الثورة.

وهوينبع من الموقف القومي العام المشروط بتعايشه مع النظام الجمهوري، وبالأسلوب السياسي الذي يفخر بتسمية نفسه بالتقدمية وبالدفاع عن هذا الخط الفكري.

ورأت (الأنباء الجديدة)أيضاً بأن الجمهورية العربية اليمنية خطت خطوات واسعة نحوالاستقرار، بسبب الموقف المشرف للجمهورية العربية المتحدة التي وقفت منذ اللحظات الأولى إلى جانب الثورة اليمنية (التي قدم شبابها التضحية والفداء في جبال اليمن وسهوله، فكان له الأثر الكبير في تحقيق الانتصار الكامل على عصابات الغد والخيانة الرجعية»[3].

وأيدت صحيفة (الوطن العربي)التحاق القوات المصرية، إلى جانب القوات اليمنية، من أجل الذود عن حياض الجمهورية اليمنية، وأن مساندة مصر جاءت «لتخليص الشعب اليمني من عصابات المرتزقة ومن أسرة آل حميد الدين»[4].

وهذا التبني للموقف المصري، ومن خلاله للموقف اليمني الجمهوري كان يقع ضمن

(1) الشعب، (صحيفة)، العدد 139، 26 أيلول 1963.
(2) المصدر نفسه، العدد 140، 27 أيلول 1963.
(3) الأنباء الجديدة، (صحيفة)، العدد 16، 26 أيلول 1964.
(4) الوطن العربي، (صحيفة)، العدد 2970، 26 شباط 1965.

إطار الانتماء إلى الخط الفكري السابق ذكره، والذي كان يتجاوب مع قطاعات غير قليلة من أبناء الشعب العربي عموماً، والعراقي خصوصاً باعتبار أن الصحف كانت موجهة للقراء العراقيين.

ومن جانب آخر أكدت صحيفة (صوت العرب)ضمن مقالها الافتتاحي المعنون (عراق الثورة يحيي ثورة اليمن)بأن الثورة اليمنية هي مناسبة تاريخية لوحدة النضال والصمود العربي ولإثبات حميمية الولاء للوحدة بين البلدان الشقيقة، فقيام الجمهورية في اليمن هي فرصة قومية كبرى سنحت للجمهورية العربية المتحدة، لكي تؤكد فيها على وحدة النضال ووحدة الثورة العربية ووحدة المعركة العربية فـــي كـل مكان. كما عدّت «الظـروف مواتية للجمهورية العربية المتحدة لأداء رسالتها القومية التاريخية المتمثلة بالوقوف إلى جانب الثورة من اجل خروج اليمن من العزلة»[1]. واختتمت مقالها قائلة: (حقاً أنها ثورة الأعجوبة).

وليس معلوماً فيما إذا كانت هذه الصحيفة، وربما صحف أخرى كذلك، مدركة لما كانت تقوله، فالحديث عن رسالة قومية تاريخية تحملتها مصر ليس حديثاً عادياً يمر مرور الكرام برغم أن الكثير كان يتم ترديده بكثرة، ومن دون أن يقف أي شخص من اجل التمعن فيه أوشرح محتواه على أرض الواقع وليس فوق مساحات اللافتات والشعارات، وكان ذلك يتناغم مع الحديث عن معركة تدور رحاها في كل أرجاء الأرض العربية بحسب هذه الصحيفة والصحف الأخرى كذلك.

في حين اكتفت صحيفة (الأخبار)بنقل أخبار الثورة اليمنية ونشر تصريحات السلال الخاصة بدور مصر في دعم واستقرار الجمهورية اليمنية، دون إبداء رأيها في هذا التدخل، إذ قال السلال «أن الجمهورية اليمنية لا تزال تسير بالروح الثورية التي تسير بها الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت السبب في استقرارها ودعمها من قبل قواتها المناضلة»[2]مما يدلل على أن هذه الصحيفة لم تقبل لنفسها السير فـي منهج

الصحف الأخرى ذات النفس القومي والشعوري لكنها لم تستطيع كذلك معارضة هذا الخط القوي.

ونشرت صحيفة (الثورة العربي)، التي يصدرها الاتحاد العربي الاشتراكي في

---

(1) صوت العرب، (صحيفة)، العدد 54، 26 أيلول 1965.

(2) الإخبار، (صحيفة)، العدد 146، 27 أيلول 1966.

العراق، تصريحاً للرئيس اليمني عبد الله السلال، ذكر فيه بأن بقاء القوات المصرية رهين بإيقاف تدفق الذهب والمرتزقة من الدول الأجنبية مؤكداً بـ«أن اليمن والجمهورية العربية المتحدة، تتعاونان من اجل البناء وتوفير حياة كريمة للشعب اليمني، كما تعاونا في الحرب والمعارك»[1].

ورأت بأن إسناد اليمن بالدماء والأرواح هوفرض يفرضه تاريخ الأمة العريق، وعلى هذا الأساس طالبت (الثورة العربية)«الجمهورية العربية المتحدة بالوقوف دائماً مع الأحرار في العالم ومنهم الأحرار في اليمن»[2].

ومن الواضح أن هذا الكلام، وما كان يشابهه، لم يكن يفكر في إحلال السلام والبحث عن فرص لحلول وسط لسيادة الأمان بين الإخوة اليمنيين فيما بينهم، أوبين الأقطار العربية ذات الأنظمة المختلفة، بل كان يرى الأمر معركة لابد أن تحسم لصالح الأفضل والأقوى، وهي التقدمية طبقاً لهذا الرأي، وأن الإسناد يكون بالدماء والأرواح، وهوموقف يستبعد الحلول السلمية الوسطى.

وعدّت صحيفة (المنار)المساندة المصرية سبباً لرسوخ الحكم الجمهوري في اليمن، وثمنت بشدة المشاركة الفعالة للجمهورية العربية المتحدة وعدتها أعظم تعبير عن روح الثورة العربية، و«أكبر تجسيد لمعاني الوحدة العربية»[3]، لان الجمهورية العربية المتحدة وقواتها المسلحة، حسب تعبير الصحيفة، «كانوا درعاً تكسرت على صلابته قوى كل المؤامرات والاعتداءات»[4]. وهوما يعني التأكيد على قومية الثورة، فضلاً عن ذلك عدّت أن الجمهورية العربية اليمنية تعززت قواتها ومعنوياتها بـ«معنونة الجمهورية العربية المتحدة، التي جعلت من الكفاح العربي، كفاح الدم والتضحية لصد كل المؤامرات»[5].

والصحيفة تفسر هنا امتزاج الدم المصري واليمني بالصورة التي تناسب منظورها

---

(1) الثورة العربية، (صحيفة)، العدد 694، 25 أيلول 1966.

(2) المصدر نفسه، العدد 969، 27 أيلول 1966.

(3) المنار، (صحيفة)، العدد 2970، 26 شباط 1965

(4) المصدر نفسه، العدد 3170، 27 أيلول 1965

(5) المصدر نفسه، العدد 3113، 31 تموز 1965.

الفكري والسياسي، وترى في هذا الامتزاج الدموي تعبيراً عن الكفاح العربي المشترك، وهي بذلك تتجاهل حقيقة أن الدماء في الطرف الآخر هي ايضاً دماء يمنية تمتزج مع دماء عربية من أقطار أخرى، وان تسمية المرتزقة والعملاء والأذناب لا يغير من هذه الحقيقة شيئاً.

وعلى هذا الأساس باركت (المنار)المساندة المصرية، للقوات اليمنية، التي وقفت جنباً إلى جنب مع الجمهورية اليمنية وعدّتها «خطوة كبيرة لترسيخ دعائم النظام الجمهوري في اليمن، بعد مرور ست سنوات على إعلان الثورة اليمنية»[1].

ووجدت (المنار)المساندة المصرية سبباً أساسياً لرسوخ النظام الجمهوري في اليمن الذي أيدته بشدة، جاء ذلك من خلال تثمينها هذه المشاركة التي اعتبرتها أعظم تعبير عن الثورة العربية وعن معاني وحدتها.

كما أعطت صحيفة (البلد)هي الأخرى رأيها في هذا التدخل إذ اعتقدت أن الثورة اليمنية وأهدافها في القضاء على الملكية لم يتحقق «لولا مساندة الإخوة المصريين»[2]الذين «أرسوا قواعدها وحمايتها من الثورات المضادة»[3].

وهذه الصحيفة تؤكد هنا، ولوبشكل غير مباشر، الحقيقة التي ظلت الصحف العراقية تغيّبها، ولا تتحدث عنها بشكل علني، وهي حقيقة أن الثورة اليمنية كانت بتحريض، وربما تخطيط، وبدعم مصري تام، وتجلى هذا التبنّي المصري في إرسال القوات المسلحة للحفاظ عليها، فالمصريون،

كما تقول الصحيفة، هم الذين أرسوا قواعد الثورة اليمنية وحموها من السقوط.

ويظهر من ذلك أن الصحف العراقية كانت تجد الأعذار والمبررات المشروعة للتدخل المصري، بل وتطالب الدول العربية الأخرى كذلك بالموقف نفسه، انطلاقاً من افتراض وجود صراع ضد أعداء يتطلب اتحاداً قومياً بوجهه.

(1) المصدر نفسه، العدد 3859، 27 أيلول 1967.
(2) البلد، (صحيفة)، العدد 1004، 27 أيلول 1967.
(3) المصدر نفسه، العدد 1042، 10 تشرين الثاني 1967.

ثانياً – الموقف من التدخل السعودي والاردني:

مثلما منحت الصحافة العراقية لنفسها الحق في إبداء رأيها الواضح من الثورة المنية وإعلان الجمهورية ومساندة مصر لها، تابعت ايضاً تدخل الأطراف الأخرى الرافضة للنظام الجمهوري المتمثل بالتدخل السعودي والأردني المؤيد لعودة الملكية.

عدّت صحيفة (الأيام)التدخل العسكري ضد اليمن من قبل قوات الملك سعود والملك حسين، والتي تعمل الآن تحت قيادة مشتركة، قد أصبح يشكل «عدواناً سافراً مرفوضاً يسيء إلى اليمن»[1]. ولعل من الغرابة أن يوصف الموقفان السعودي والأردني (بالعدوان السافر)في الوقت الذي يوصف التدخل المصري بالرسالة القومية التاريخية.

إزاء ذلك تابعت (الأيام)الانتصارات التي حققتها الثورة اليمنية والهزائم التي منيت بها قوات الأمير الحسن والقوات المساندة لها على الحدود السعودية اليمنية، بسبب مساندتها للملكيين ومحاولة عودة النظام الملكي إلى سابق عهده فقالت الصحيفة بهذا الصدد «لقد منيت قوات الأمير الحسن والقوات المساندة لها بهزائم جديدة إمام ضربات الثورة اليمانية، كانت حصيلتها استيلاء قوات الثورة على عدد من الأسلحة الثقيلة والخفيفة»[2].

ويبدوأن الصحيفة تشير إلى القوات السعودية والأردنية التي تدعم الملكية وتقف مع قوات الأمير الحسن المؤيدة للملكية وهوما يؤكد ان الصحف العراقية المؤيدة للثورة قد نظرت إلى الأمر كونه معركة حاسمة بين الرجعية والتقدمية، بين الملكية والجمهورية، وان الأحق للجماهير العربية الانحياز إلى الجمهورية والتقدمية.

وأكدت الصحيفة أن هذه الحشود الحدودية لم ترهب الجمهورية اليمنية، وسيلقى كل من تسول له نفسه دخول الأراضي اليمنية «شر الجزاء وهذا درس يتعظ منه المأجورون والعملاء والخونة»[3].

(1) الأيام، (صحيفة)، العدد 150، 10 تشرين أول 1962.
(2) المصدر نفسه، العدد 152، 12 تشرين أول 1962.
(3) المصدر نفسه، العدد 153، 14 تشرين أول 1962.

وهذا موقف تقنع فيه الصحيفة نفسها وكأنها في موضع الجهة الناطقة باسم الثورة اليمنية، وباسم القوات المصرية المسلحة، برغم بعد المسافات،

وهوموقف الحاسمة المفرط الذي تتبناه الصحيفة في دعمها للثورة وللمعارك الدائرة في اليمن.

وعلى هذا الأساس رفضت الصحيفة التدخل السعودي، ودعمه للملكيين، ووصفت هذا التدخل بالعدوان المسلح، وقالت بهذا الصدد أن «الثورة اليمنية ستسحق أي عدوان سعودي مسلح»[1]. وعلى ذلك رأت (الأيام) هذا العدوان تسللاً غير مبرر على الحدود اليمنية دبره كل من سعود وحسين للنيل من الثورة اليمنية.

كما أشادت بقدرة الجيش اليمني على التصدي لهذا العدوان سبب آثار الفزع والاضطراب في قصر سعود في الرياض وتلقيه الهزيمة الساحقة، لاسيما بعد تمكن قوات الجيش الجمهوري من استعادة المناطق الشرقية من البلاد حيث تقع مدينة مأرب، التي طهرت من أنصار الملكيين وعملائهم[2].

والملاحظ أن الصحيفة لا تتطرق إلى حقيقة أن القتال الفعلي تخوضه القوات المصرية، لا اليمنية، ولعلها تفعل ذلك حتى لا يقدم أي قارئ على عقد المقارنة والتحليل للحالة، فيكتشف أن القتال هوبين جيوش غير يمنية على ارض اليمن وان المقاتلين هم من غير اليمنيين، وحينذاك سيتوصل إلى رؤية واحدة مشتركة تنظر للتدخلات السعودية والأردنية والمصرية بمنظار واحد.

وحثت الصحيفة ايضاً سعود ملك المملكة العربية السعودية والملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بالتفكير ملياً ومراجعة النفس عند تأييد الملكية مؤكدة في هذا الصدد: «بأن الثورة اليمنية ستحمل سعود وحسين مسؤولية التأييد»[3].

كما رفضت صحيفة (المواطن) بشدة تدخل الأطراف الأخرى المساندة للملكية، وعدت هذا التدخل تحريضاً مباشراً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتدخلاً في شؤون اليمن الداخلية، ففي مقال لها يحمل عنوان: (العدوان السعودي

(1) المصدر نفسه

(2) المصدر نفسه، العدد 159، 21 تشرين اول 1962.

(3) المصدر نفسه، العدد 161، 23 تشرين اول 1962.

على اليمن)، أشارت فيه إلى البيان الذي أصدره اتحاد الطلبة العام في العراق بحق العدوان السعودي، على الجمهورية العربية اليمنية وإسقاط الملكية في اليمن، ورؤيته لهذا الحدث الداخلي الذي قام في اليمن ورفضه أي تدخل خارجي في شؤون اليمن يخالف روح العصر وشعوب العالم جمعاء، التي تدين المتدخلين وعدوانهم، وعدّ البيان الاعتداءات السعودية على أراضي اليمن «تحريضاً من الاستعماريين الانكلو-أمريكي الذي يلاقي استنكاراً من جميع الشعوب والحكومات المتحررة»[1].

يؤكد قول الصحيفة حكمنا السابق من أن الصحافة العراقية كانت تتحاشى ذكر التدخل المصري أثناء الحديث عن التدخل السعودي والأردني، وكانت تعدّ قتال الجيشين السعودي والأردني قتالاً في مواجهة الجيش اليمني، ولهذا كانت تجرؤ على مهاجمة هذا التدخل، من دون الوقوع في مطبّ وضع المقارنات، ووصف هذا التدخل بأبشع النعوت. والوقوف جنباً الى جنب، مع شعب اليمن في الدفاع عن بلاده من أي خطر.

ويبدوأن الصحيفة وهي تنشر بيان اتحاد الطلبة إنما رفضها التدخل السعودي والأردني المساند للملكية وهوما يعكس التناقض في سياسة الصحف العراقية التي تقبل التدخل المصري وترفض التدخل السعودي.

وأكدت في مقال آخر، عنوانه (أحداث اليمن وتطوره)، بأن احتضان السعودية بالدرجة الأولى، والأردن بالدرجة الثانية، بقايا الملكية يعد «محاولة خطرة لوقوف تيار التحرر في الوطن العربي من جهة، وإبقاء الأوضاع الشاذة المغايرة لروح العصر والمتمثلة بالأنظمة الفردية الاستبدادية من جهة أخرى»[2].

وطالبت الصحيفة الملك سعود، بالكف عن عدوانه ضد الحكومة الجديدة في اليمن، لاسيما بعد ان افتضح أمره بـ«هروب الطيارين السعوديين

بطائراتهم المحملة بالسلاح إلى الجمهورية العربية المتحدة، بدلاً من إيصال الأسلحة للملكيين اليمنيين وهروب الضباط السعوديين المرابطين في منطقة عسير الإقليم الواقع على حدود اليمن الشمالية العربية»[3].

(1) المواطن، (صحيفة)، العدد 168، 18 تشرين اول 1962.

(2) المواطن، العدد 171، 22 تشرين اول 1962.

(3) المصدر نفسه.

وعند هذه النقطة تلجأ هذه الصحيفة إلى تبرير موقفها، وخطابها المساند لمصر والنظام الجمهوري الجديد في اليمن والمعادي للنظامين الملكيين في السعودية والأردن، وذلك بالحديث عن هرب ضباط سعوديين وطيارين في سلاح الجو السعودي من دون إن تتطرق إلى حقيقة هذا التمرد في الجيش السعودي وهي ممارسات قام بها أشخاص يرتبطون بالأجهزة المصرية، وهم واقعون تحت تأثير الأفكار والسياسات القومية لجمال عبد الناصر.

لقد برز موقف صحيفة (المواطن)الرافض للتدخل السعودي والأردني إلى جانب الملكية بشكل واضح وذلك من خلال تكريس اغلب صفحاتها لهذا التدخل، بشكل يفوق الصحف العراقية الأخرى.

واكتفت صحيفة (الثغر البصرية)بنشر أخبار المناوشات الحدودية بين المؤيدين للملكية من السعودية والأردن، دون إعطاء أي رأي في هذا التدخل. فقد تابعت اشتباكات قوات الأمير الحسن والقوات المساندة لها مع قوات الجمهورية اليمنية والخسائر التي أصابت الطرفين، إذ أكدت (الثغر)بأن«حوالي 80 من جنود الحكومة اليمنية و20 من رجال القبائل الموالين للأمير الحسن والقوات المساندة له، قد قتلوا في الاشتباكات التي جرت على الحدود اليمنية السعودية»[1]. وابتعدت صحيفة (وادي الرافدين)عن إعطاء رأيها في المساندة السعودية والأردنية للقوات الملكية. إذ اكتفت الصحيفة بنشر تصريحات الرئيس اليمني عبد الله السلال لمراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في صنعاء المتعلقة بقدر الجيش اليمني على تحقيق الانتصارات أمام أي خطر تقوم به السعودية على الحدود اليمنية ووصفه تدخل القوات السعودية بالمتسللين، مؤكداً في هذا التصريح بـ «أن قوات حكومة الثورة في اليمن وجهت ضربة قاصمة للمتسللين من أتباع الملك سعود في صعدة وسد مأرب»[2]. واتهم السلال في تصريحة أيضاً الملك السعود بأنه هومن قام بتحريض الأمير الحسن لأجل الدخول إلى صعدة واحتلالها.

واكتفت صحيفة (الأخبار)بنشر الأنباء المتعلقة بالثورة اليمنية وتدخل الأطراف

(1) الثغر، (صحيفة)، العدد 8800، 13 تشرين أول 1962

(2) وادي الرافدين، (صحيفة)، العدد (20)، تشرين أول 1962.

الأخرى فيها والمتمثلة بالتدخل السعودي والأردني دون إعطاء أي رأي في التدخل. فلقد نشرت الصحيفة خبراً بارزاً تصدر الصفحة الأولى حمل عنوان «قلق سعود ولندن من أحداث اليمن»، أشار فحوى الخبر إلى أن الملك سعود يراقب بقلق التطورات في اليمن، ويرى «ان إطلاق الأصوات المنادية لقيام الجمهورية في اليمن من وراء حدوده لابد ان تقاتل»[1].

كما نشرت (الأخبار)نقلاً عن صحيفة (الأخبار)القاهرية، خبراً عنوانه (الأخبار القاهرية تبشر سعود وحسين بمصير الإمام البدر)، قالت فيه أن «سعود وحسين سيلقيا نفس المصير الذي بقيه الإمام محمد البدر على يد الشعب والجيش»[2].

وهوما يؤكد أن الصراع كان فكرياً بالدرجة الأساس، كما يؤكد ان مصر في ظل رئاسة الرئيس جمال عبد الناصر كانت تسعى لتكرار الوضع اليمني في أقطار عربية أخرى كالسعودية والأردن مثلاً.

ويلاحظ هنا أن الصحيفة كانت طرفاً محايداً للإحداث، واتضح ذلك من خلال عدم إبدائها أي رأي في التغير الذي حدث في اليمن والمتمثل بقيام النظام الجمهوري كما أنها لم تبد أي قبول أورفض للنظام الملكي. وذلك دليل على ان اتجاهين اثنين قد سادا الصحافة العراقية في تلك الفترة إزاء الثورة اليمنية: اتجاه مؤيد منحاز ومساند يلجأ للشعارات القومية والتقدمية والجمهورية. واتجاه آخر ينقل أخبار الثورة بحيادية ودون تدخل، بمسحة اقرب إلى التأييد خوفاً من اتهامها بتأييد الرجعية.

وقالت صحيفة (الأهالي)أن الذين أفزعتهم الثورة، ويمارسون حكماً ليس اقل تخلفاً من حكم أئمة اليمن «من أمثال سعود وحسين، لن يستطيعوا إعاقة مسيرة الإنسان، كما أن القوى التي يمد بهـا الاستعمـار مهما كانت عظمتها لن تخضع الشعوب العربية»[3]. فضلاً عن ذلك فان شعبي السعودية والأردن لا يرضيان بحكم معادٍ للاستقلال والتقدم وسيادة الشعوب في الأقطار العربية.

والحق أن السعي لتحقيق التغير في السعودية والأردن ظل حلماً بعيد المنال

(1) الأخبار، (صحيفة)، العدد 6119، 29 ايلول 1962.

(2) المصدر نفسه، العدد 61120، 30 أيلول 1962.

(3) العرب، (صحيفة)، العدد 52، 5 آب 1963.

للعاملين في الفكر القومي الثوري، مثلما ظل هاجساً يقلق مضاجع الحكام في هذين البلدين، وربما لم يخفّ هذا القلق إلاّ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار المد الثوري.

وهنا لم يختلف رأي (الأهالي)الناطقة باسم الحزب الوطني الديمقراطي، عن رأي الصحف العراقية ذات التوجه القومي. فالصحيفة على ما يبدومؤمنة بالثورة اليمنية وبكل أهدافها، ورافضة التدخل السعودي والأردني، لدعم النظام الملكي.

وعدّت صحيفة (العرب)، التحركات السعودية على الحدود اليمنية، بأنها محاولات يائسة ومشبوهة وكذلك بالنسبة لعمليات تسلل جند للإطاحة بالنظام الجمهورية. لذلك ومن اجل الحد من هذه المحاولات طالبت الصحيفة الجمهورية العربية اليمنية «باتخاذ موقف حازم يحد من هذه المؤمرات التي تسيء إلى اليمن»[1].

وهذه مطالبة كان يفترض توجيهها لمصر وقواتها المسلحة في اليمن، لأنه لوكان نظام الحكم الجديد في اليمن يستطيع القيام بعمل كهذا ما كان يستنجد بمصر لحمايته.
أما صحيفة (الطليعة)فقد طالبت في كلمتها المعنونة (مسؤولية الأقطار العربية المتحررة تجاه معركة البناء في اليمن)إلى مواجهة ما سمته بـ (التسلل الرجعي)من قبل السعودية والأردن، وعدته تآمر على الأمة العربية.

وحث في الوقت نفسه «الشعب العربي إلى إخضاع هذا التآمر الاستعماري والاتحاد مع اليمن في معركة واحدة ومصير واحد»[2].

منحت صحيفتا (العرب)و(الطليعة)التدخل السعودية والأردني لدعم الملكية وقفة خاصة، وطالبتا بالحد من هذه المحاولات والوقوف موقفاً حازماً تجاهها، مما يفسر رفض الصحفيتين الواضح لهذا التدخل واعتباره مؤامرة على الأمة العربية.

ورفضت صحيفة (الخليج العربي)خطط الاستعمار الموجهة لضرب الثورة بطريق غير مباشر، من «خلال تزويد الأنظمة العربية الرافضة للثورة بالمال والسلاح»[3].

ويبدومن رأي الصحيفة أنها تشير إلى السعودية والأردن ومساهمتها في دعم النظام

(1) الأهالي، (صحيفة)، العدد 733، 9 تشرين اول 1962.
(2) الطليعة، (صحيفة)، العدد 884، 8 تشرين أول 1963.
(3) الخليج العربي، (صحيفة)، العدد 534، 24 أيار 1967.

الملكي بالمال والسلاح لضرب النظام الجمهوري الذي يتعارض مع سياستها ونظامها الملكي.

ووصفت صحيفة (النصر)الدعم السعودي لليمن بالدناءة والمؤامرة التي تدبر ضد الوطن العربي، في الوقت الذي تعمل فيه السعودية على استئناف ضخ النفط إلى الدول التي ساهمت في العدوان على مصر.

وهنا تشير الصحيفة إلى حرب 1967 إذ قالت بهذا الصدد «لم يكف حكام السعودية أنهم استأنفوا ضخ النفط إلى الدول التي ساهمت مباشرة في العدوان على مصر بل أنهم راحوا يمضون في مؤامراتهم إلى أقصى درجة من الدناءة، يمكن أن يصلها أي إنسان إلى درجة توجيه طعنة فعلية إلى قواتنا على أيدي مرتزقتهم في اليمن»[1].

وأضافت أن دعم السعودية هذا يأتي في الوقت الذي يركز فيه كل الشعب العربي أنظاره على الجبهة مع (الكيان الصهيوني)، يعمل على الاستعداد وحشد القوى لمجابهة العدوان. لهذا رأت أن استئناف التسلل إلى اليمن تمهيد لجمع فلول الملكيين المبعثرة وشن هجوم مركز،على الثورة العربية، لغرض تعطيل جزء مهم من القوى التي يمكن أن يصبها الشعب العربي في مواجهة العدوان الانكلوأمريكي الصهيوني، ودعت في ذلك «الأقطار العربية إلى المجابهة للحد من التسلل»[2].

واتهمت (النصر)استمرار محاولات التسلل بأعداد كبيرة من البدووالسعوديين وقوات المرتزقة، بالمخطط الانكلو- أمريكي، الذي يستهدف ضرب المعركة التحررية في المنطقة، والقضاء على ثورة اليمن التقدمية فضلاً عن إنهاء كل عمل ثوري وتحرك مسلح.

فالتسلل إلى اليمن هو«تخطيط واسع بدأ منذ تزويد الخبراء الأمريكيين والبريطانيين للسعودية نصب قاعدة صواريخ (الهوك)ومجيء تريفليات ليكون الجناح الاستعماري».

وفسرت في ذلك السياسة التي تميز بها حكام المملكة العربية السعودية بأنها جاءت بسبب سلطتها الرجعية الملحقة بالامبريالية لان «المملكة العربية السعودية في إرهابها

(1) النصر، (صحيفة)، العدد 77، 13 تموز 1967.
(2) المصدر نفسه.

الدموي للجماهير يعود بسبب ارتباطها بالعجلة الاستعمارية، التي تريد قمع الحركات الوطنية»[1].

وفسرت في ذلك السياسة التي تميز بها حكام المملكة العربية السعودية بأنها جاءت بسبب سلطتها الرجعية الملحقة بالامبريالية لان (المملكة العربية السعودية في إرهابها الدموي للجماهير يعود بسبب ارتباطها بالعجلة الاستعمارية، التي تريد قمع الحركات الوطنية»[2].

وهنا تفترض الصحيفة أن إرهاب المواطنين موجود في السعودية فقط، وليس في الأقطار العربية الأخرى وخصوصاً تلك التي تدافع الصحيفة عنها، ثم أنها بذلك تفترض أن إيجاد نظام جديد بديل في السعودية سوف يزيل إرهاب المواطنين ويوفر الرخاء للسعوديين على الرغم من ان الصحيفة وغيرها لم تجرؤ ابداً على وصف حال السعوديين بالجوع والحرمان كما فعلت مع اليمنيين.

وعلى هذا الأساس طالبت الصحيفة السعودية بالكف عن هذه السياسة وتغيير موقفها المتواطئ مع المصالح الاستعمارية، والحقيقة أن هذا الموقف للصحافة العراقية إنما كان انعكاساً للموقف الرسمي العراقي من الثورة اليمنية وتأييد التدخل المصري ورفض التدخل السعودي والأردني، وهوانعكاس آخر للسياسة العراقية وطبيعة علاقات الحكومة العراقية مع تلك الحكومات المعينة بالموضوع وبخاصة حكومة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

ورفضت صحيفة (النصر)بشدة الدعم السعودي للملكية، وجاء هذا الرفض في الوقت الذي شغل الساحة العربية العدوان المصيري على مصر والمتمثل بحرب 1967، وتوجيه الشعب العربي أنظاره إلى الجبهة مع الكيان الصهيوني.

وحيث لا تستطيع الصحيفة الإجابة عن سؤال مهم وهوانه إذا كان الاستعمار قد استطاع النجاح في شن العدوان على الجبهة مع الكيان الصهيوني وإلحاق هزيمة حزيران بالعرب فلماذا لم يستطع هذا الاستعمار كذلك في اليمن.

وهكذا عدّت الصحيفة هذا التدخل في ظل هذه الظروف مؤامرة دبرها العدوان

(1) النصر، العدد 60، 27 تموز 1967.
(2) المصدر نفسه.

الانكلوأمريكي الصهيوني الذي برز بشكل واضح من خلال استمرار السعودية ضخ النفط إلى الدول التي ساهمت مباشرة في العدوان على مصر، كما أن التسلل السعودي إلى اليمن عدّته الصحيفة تخطيطاً سابقاً لأوانه بدأ منذ تزويد الخبراء الانكليز السعودية بمستلزمات نصب قاعدة صواريخ (الهوك).

الفصل الرابع

موقف الصحافة العراقية من التطورات السياسية

في اليمن بعد عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧

المبحث الأول
المناوشات الحدودية والمساعي الرامية لايقافها

بَعدْ تأزم الموقف بين الملكيين والجمهوريين بدأت الدوائر العالمية، تسعى لحل القضية اليمنية والاعتراف بالأمر الواقع، إذ حاول الرئيس الأمريكي كيندي[1]والأمم المتحدة التدخل في القضية. ففي التاسع والعشرين من نيسان عام 1963، أعلن يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة عن خطة فك الارتباط بين السعودية والجمهورية العربية المتحدة في اليمن، وتلخصت بان توقف السعودية مساعداتها للملكيين وتمنع استخدام أراضيها لغرض محاربة الجمهورية، وفي الوقت نفسه تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها تدريجياً وتترك لليمنيين أمر تقرير مصيرهم [2].

وفي السابع والعشرين من أيار عام 1963 وصل مراقبوالأمم المتحدة إلى اليمن لمراقبة سير الاتفاقية لمدة أربعة أشهر، وهم مزودون بأسلحة خفيفة وملاحين أرضيين

---

(1) بعث الرئيس الأمريكي كيندي في 17 تشرين الثاني 1962 إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، رسالة يدعوه فيها إلى تنفيذ خطة انسحاب تتضمن:
انسحاب القوات الأجنبية من اليمن وعلى مراحل
إنهاء المساندة الخارجية للملكيين
سحب القوات التي دخلت بعد ثورة اليمن إلى المنطقة المجاورة للحدود السعودية اليمنية على مراحل، للمزيد عن مراسلات كيندي ينظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط1، 1988، ج1، ص 640 – 641، احمد يوسف احمد، السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالي 1962 – 1967، مجلة المستقبل العربي، العدد (40)، السنة (5)حزيران، 1982، ص 69.

(2) الهدف، (صحيفة)، العدد 274، 27 تشرين الثاني 1962 ؛ الزمان، (صحيفة)، العدد 7625، 9 كانون الثاني 1963.

وجويين وهيأة إشراف وخدمات. وقد تولى مهمة تحمل النفقات كل من الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية، لكونه جزءاً من التزامهم الدولي[1].

وبعد مضي أربعة أشهر على عمل البعثة غير المجدي قررت الأمم المتحدة إنهاء مأموريتها[2]، إذ أن طبيعة ظروف اليمن والمتمثلة بوجود نقاط تقاطع وعرة على الحدود السعودية – اليمنية، الذي يصل طوله إلى حوالي 500كم، واستمرار تسلل المجموعات الصغيرة للملكيين إلى داخل اليمن قد أدى إلى إيقاف عملها، كما بذلت الجامعة العربية مساعيها لإيقاف رحى الحرب بين الطرفين ففي تشرين أول عام 1963 توجه وفد من الجامعة العربية إلى السعودية والأردن واليمن لإجراء محادثات بهذا الشأن إلا ان الزيارة لم تثمر عن شيء[3].

وبرغم المساعي الرامية لإنهاء الحرب أدركت القيادة المصرية فيما بعد بأنها لا ترغب باستمرار صراعها مع الملكيين، لشعورها بان الحرب قد استنزفت قدرات الجيش المصري وبالتالي جعلته غير قادر على المواصلة في حسم هذه المعركة لصالحه، لذلك اتجهت القيادة المصرية إلى تبني خيار جديد متمثل بالتسوية السلمية وتجنب العمل العسكري، بعد أن تعرض الجيش المصري إلى مشاكل كثيرة.

وفي خضم الرؤية المصرية للأحداث اليمنية، عدّت فئات جمهورية، وعلى رأسها رجال الحركة الوطنية وكبار شيوخ القبائل ورجال الدين، السياسة المصرية الرامية إلى التسوية اسلوباً امثل لحل القضية اليمنية، فبدأت أولى بوادر المعارضة الجمهورية للسياسة المصرية كافة، مستغلة التدخل المصري في شؤون اليمن الداخلية والتعامل غير المألوف مع القبائل اليمنية، فاتسعت الانشقاقات في صفوف الجمهوريين[4].

وقد عزز مؤتمر عمران الذي عقد في (2) أيلول 1963 التأزم داخل النظام الجمهوري وبينه وبين الحليف المصري[5].

إذ دعا المؤتمر، الذي اشترك فيه حوالي 500 شخص من مشايخ وعلماء وممثلي

(1) الزمان (صحيفة)، العدد 7642، 29 كانون الثاني1963.
(2) إدجار أوبلانس، المصدر السابق، ص 71
(3) مجموعة من المؤلفين السوفيت، المصدر السابق، 135.
(4) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص 173.
(5) محمد الشعبي، مؤتمر حرض ومحاولة السلام باليمن، دار الكتاب، دمشق، 1980، ص15.

حكومة الجمهورية العربية اليمنية والقوى الوطنية ووفد نقابات جنوب اليمن، جميع الأشخاص والقبائل التي وقفت إلى جانب الأسرة الملكية العودة، إلى البلاد والمشاركة في بناء الحياة الجديدة، فضلاً عن ذلك جاء في قراراته بان مصر وقفت بقواتها إلى جانب اليمن في مهمة جليلة هي حماية المكتسبات الثورية للشعب اليمني، وناشد المؤتمر ايضاً جميع الدول الإسلامية مساعدة الجمهورية اليمنية في حل المهام الصعبة، والتي تقف حائلاً أمام تنفيذ أهدافها وفي مقدمتها إدانة النشاط التخريبي للامبريالية والرجعية العربية ودعمهم الملكيين[1].

كما اتخذ المؤتمر قراراً يقضي بتكوين جيش من القبائل يمثل القوة العسكرية التي يكسرون بها قوة الضباط ومن معهم من وحدات الجيش الرسمي[2].

وعلى الرغم مما جاء في المؤتمر من قرارات أنصب جوهرها على الولاء لثورة 26 أيلول فإنه اخفق في التأثير على سير الأحداث، بسبب انعقاده في أجواء انعدمت فيها الثقة بين الجمهوريين الشباب والجمهوريين الكبار والمشايخ والسياسيين التقليديين، إضافة إلى دعوات المؤتمر كانت في ظل الهجمات الملكية على الجمهورية[3].

لذا يمكن القول بأن احد الأسباب المهمة لانعقاد المؤتمر هوازدياد التدخل المصري في الشؤون الداخلية اليمنية، والذي اضعف إلى حد كبير النظام الجمهوري اليمني الذي بدأ يشعر بتداعيات هذا التدخل وتأثيراته المهمة في المجالات كافة.

وإزاء هذه الأحداث لم تتوقف الجهود الرامية لإيقاف رحى الحرب بين الجمهوريين والملكيين من قبل الزعماء العرب، ففي أواخر عام 1964 حاول الرئيس العراقي عبد السلام عارف[4]والرئيس الجزائري احمد بن بلا العمل وسيطين بين السعودية ومصر، وأثمرت جهودها إلى عقد مؤتمر اركويت السري بين الجمهوريين

(1) مجموعة من المؤلفين السوفيت، المصدر السابق، ص 142 –143.
(2) الخليج العربي، (صحيفة)، العدد 36، 26 أيار 1967.
(3) احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص 131.
(4) جاءت الجهود العراقية والجزائرية لحل الأزمة اليمنية مباشرة بعد عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة، في كانون الثاني 1964، الذي وضع فيه المؤتمرون الخطوط العامة لمشروع عربي لتحويل مياه الأردن داخل الأقطار العربية، ووضع خطة لإنشاء قيادة عربية موحدة مهمتها حماية تنفيذ المشروعات العربية، وإقامة كيان فلسطيني مستقل يستطيع تمثيل الشعب الفلسطيني، للمزيد عن حيثيات المؤتمر ينظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص 732.

والملكيين، وقد ترأس الوفد الجمهوري القاضي الزبيري بينما ترأس وفد الملكيين احمد محمد الشامي، وحضره ممثلون عن مصر والسعودية، وكان أهم ما توصل إليه المؤتمر: الاتفاق على وقف إطلاق النار ابتداءً من الثامن من تشرين الثاني 1964، والموافقة على عقد مؤتمر وطني يتكون من 63 عالماً و63 زعيماً قبلياً ولجنة إعداد من 18 عضواً في مدينة يمنية، وذلك في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، فضلاً عن مشاركة 43 ضابطاً ومثقفاً، إلا أن هذا المؤتمر لم يتم انعقاده بسبب انتهاك الملكيين لعملية وقف إطلاق النار[1].

وفي ضوء هذه التطورات السياسية واستمرار الانشقاقات في صفوف الجمهوريين تم للفترة من الثاني من أيار ولغاية الخامس منه عام 1965 عقد مؤتمر خمر، في مدينة خمر الواقعة شمالي صنعاء، ضم جميع القبائل والفئات اليمنية باستثناء الملكيين، الذين تخلفوا عن الحضور بسبب انعقاده في منطقة جمهورية.

كانت من مقررات المؤتمر الأساسية[2]:

1. إنهاء حالة الحرب بمختلف السبل والوسائل.
2. السعي وراء المودة والإخاء والصداقة الشريفة مع الأشقاء والجيران وتحديداً العلاقات مع مصر، فضلاً عن إعلان الولاء للحكم الجمهوري[3].

وانطلاقا مما يجري في الساحة السياسية اليمنية – المصرية من تعقيدات سياسية، علمت السعودية من جانبها على استقطاب المعارضين للقوات المصرية والمنشقين عن النظام الجمهوري في اليمن، فقامت بتهيئة السبل الكفيلة لعقد مؤتمر موسع لجميع المنشقين الجمهوريين والقوى الملكية في مدينة الطائف، لمناقشة السبل الكفيلة لإنهاء الحرب الدائرة في اليمن.

وفي العاشر من أب عام 1965 توصل المجتمعون في الطائف إلى اتفاقية سلام، عرفت بميثاق الطائف، تضمنت حلولاً وسيطة لا جمهورية ولا ملكية، تتمثل بإقامة دولة واحدة جديدة تعرف باسم الدولة اليمنية الإسلامية[4].

(1) الفجر الجديد، (صحيفة)، العدد 988، 5 أيار 1965، زياد طارق عبد خليل السامرائي، العلاقات السياسية الأردنية المصرية، 1945 – 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2002، ص 182.
(2) احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص 133.
(3) الفجر الجديد، العدد 987، 3 نيسان 1965.
(4) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص 177.

كان الغرض الذي تبتغيه السعودية من المؤتمر هوعودة الملكية بالدرجة الأولى، مستغلة في ذلك سلسلة الانشقاقات بين صفوف الجمهوريين، لاسيما أن إقامة هذا المؤتمر لم يجعل الرئيس المصري جمال عبد الناصر يتحلى عن الحل السلمي، بسبب ازدياد حجم معارضة الجمهوريين للتدخل المصري والمطالبة بمغادرته ارض اليمن.

ومن اجل استمرار المباحثات وإزالة كل أسباب الخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتوثيق الروابط بين شعبهما وتأكيد الرغبة في حماية هذه الروابط[1]. تم عقد اجتماعات مكثفة، للفترة من الثاني والعشرين من آب ولغاية الرابع والعشرين منه، بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في جدة، تمخض عنها توقيع اتفاقية جدة التي نصت على انسحاب القوات المصرية من اليمن عند حلول أيلول 1966 وإنهاء الدعم العسكري السعودي للملكيين وإقامة حكومة يمنية مؤقتة وتكون قوة عسكرية مشتركة من الجمهورية العربية المصرية والعربية السعودية[2].

وكان وقع اتفاقية جدة على الملكيين كبيراً جداً إذ أمر الإمام البدر، الرابض بالقرب من جبل القارة، الملكيين الالتزام بوقف إطلاق النار ابتداءً من الخامس والعشرين من أب 1965 والاحتفاظ بالمواقع الحالية إلى أن يتم التعرف على نتائج مؤتمر حرض[3].

وفي الوقت الذي حظيت فيه اتفاقية جدة بقبول الملكيين أثارت سخطاً كبيراً لدى الجمهوريين، بسبب احد شروطها الخاص بإعطاء الشعب اليمني حق تقرير مصيره واختيار النظام الذي يريده في استفتاء شعبي، مما جعل الجمهوريين يدركون حجم التدخل المصري الكبير في شؤونهم، حتى أن الرئيس اليمني عبد الله السلال عبر عن اتفاقية جدة وشروطها بالقبول: «أن اتفاقية جدة نصت على أن يؤكد الشعب اليمني رأيه في النظام الذي يريده وشعبنا في اليمن أعلن رأيه يوم 26 أيلول 1962، واني واثق من أن الشعب اليمني الذي اختار النظام الجمهوري وضحى من اجله طوال ثلاث سنوات، قادر على ان يؤكد صحة اختياره لهذا النظام بالوسائل السلمية»[4].

(1) الخليج العربي، (صحيفة)،العدد 15، 25 أب 1965.
(2) الفجر الجديد، (صحيفة)، العدد 108، 25 آب 1965.
(3) المصدر نفسه.
(4) محمد الشعبي، المصدر السابق، ص 43.

وبالرغم من ذلك لم يجد السلال مخرجاً إلا الموافقة هووحكومته، في العشرين من تشرين أول 1965، على مؤتمر الجند الذي ضم مختلف القوى السياسية في الجمهورية العربية اليمنية لمناقشة اتفاقية جدة[1]، التي أكدت على أن الجمهورية قائمة وإنها النظام الأمثل للحكم الشعبي للبلاد واستبعاد أسرة حميد الدين في مؤتمر حرض وان الوحدة الوطنية هدف مقدس[2].

وفي هذا الإطار واستناداً إلى ما دعت إليه اتفاقية جدة بضرورة تعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، والعمل من اجل عقد مؤتمر جمهوري في مدينة حرض اليمنية، ابتداءً من الثالث والعشرين من تشرين الثاني 1965، فقد تم عقد المؤتمر في موعده المحدد، إلا أن الفريقين المجتمعين الملكي والجمهوري لم ينجحا في التوصل إلى حل باستثناء الاتفاق على معاودة الاجتماعات في العشرين من شباط 1966 [3].

إزاء فشل اتفاقية جدة ومؤتمر حرض، بادر الملك فيصل في السابع من كانون الأول 1965 إلى زيارة إيران والأردن والمغرب، تمهيداً لقيام حلف إسلامي يبغي من خلاله إفشال كل محاولات مصر السلمية[4].

وأدى تزايد التأييد للحلف الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل إلى إصدار القيادة المصرية قراراً بإرسال المزيد من قواتها إلى اليمن، فتدفقت القوات بعد إعلان الملك فيصل مضامين حلفه.

عززت دعوة الملك فيصل لإنشاء هذا الحلف ازدياد الدعم الأمريكي والبريطاني من الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية[5]. كما كانت لصفقات الأسلحة الأمريكية والبريطانية،التي رافقت تحرك فيصل للحلف الإسلامي، الأثر البالغ في تزايد شكوك الرئيس جمال عبد الناصر، في أهداف هذا التحرك من جهة، وفي ارتباطه بالولايات

(1) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص 179
(2) احمد جابر عفيف، المصدر السابق، ص 147
(3) الجمهورية، (صحيفة)، العدد 815، 6 نيسان 1966 ؛ إبراهيم فنجان صدّام الإمارة، المصدر السابق، ص 71.
(4) فرد هاليداي، المصدر السابق، ص 62.
(5) الثورة العربية، (صحيفة)، العدد 694، 25 أيلول 1966.

المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة أخرى، إذ نظر الرئيس عبد الناصر إلى هذه الدعوة على أنها سلسلة من محاولات الاستعمار الغربي لإنشاء أحلاف،تابعة له في المنطقة شبيهاً بميثاق بغداد ومشروع إيزنهاور، وقال: أن الجوهر الإسلامي غير وارد بدليل أن أقوى أنصار الحلف هم أعداء الإسلام، أوعلى الأقل لم يعرف لهم تعاطف مع الإسلام[1].

وإزاء هذه التطورات بدأت مصر بإتباع سياسة عسكرية جديدة، أصبحت تعرف فيما بعد بـ (إستراتيجية النفس الطويل)، التي تقضي بسحب القوات المصرية من المناطق الشمالية والشرقية والغربية النائية، التي يركن بعضها في مثلث صنعاء الحديدة – تعز[2].

وكانت سياسة النفس الطويل تعني الحسم والاستمرار في اليمن، واحد أهداف خطة النفس الطويل قائمة على الحد من انتشار القوات إلى اقل ما يمكن لدرجة قد تصل إلى انعدام الانتشار وإبقاء القوات متجمعة في مناطق مركزية يمكنها التحرك في إي اتجاه[3].

رافق هذه العملية إتباع سياسة هجومية أكثر نشاطاً ضد المملكة العربية السعودية، حيث بدأت الهجمات الإعلامية ضد نظام الحكم السعودي. وفي ضوء هذه الأحداث، كانت الساحة العربية تشهد تطورات مهمة انعكست أثارها بشكل أوبآخر على مستجدات الساحة اليمنية، إذ أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب من عدن والجنوب الغربي في 16 كانون الثاني 1968، وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها[4]، الأمر الذي اثر على السياسة المصرية التي رأت ضرورة تأخير الانسحاب المعنوي، حتى رحيل القوات البريطانية من الجنوب اليمني عام 1968.

(1) إبراهيم فنجان صدّام الإمارة، المصدر السابق، ص72
(2) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص233.
(3) صلاح قبضايا، العملية 9000، وزارة الحربية، دائرة التوجيه المعنوي، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، اليمن، 1968، ص 91-92.
(4) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني 1945-1967، جامعة بغداد، 1979 ص 454 ؛ برزان إبراهيم التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على أقطار الخليج العربي والمحيط الهندي، بغداد 1982، ص 44-45.

احدث الإعلان البريطاني رد فعل كبير لدى السعودية التي خشيت من اتساع المد الثوري في المنطقة، مما أدى إلى زيادة التعقيد في العلاقات السعودية - اليمنية وتضاؤل فرص الحل السلمي[1] خصوصاً بعد استئناف الهجمات الجوية على مواقع الملكيين، حتى أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قال في الأول من أيار عام 1966 «بان القوات المصرية قد تحتل جزءاً من المملكة العربية السعودية، في حالة وقوع إي عدوان ينطلق من الأراضي السعودية»[2].

أدت هذه السياسة الجديدة لكل من السعودية ومصر الى زيادة التوتر، إذ قامت الطائرات المصرية بغارتين على نجران في السابع والعشرين من كانون

الثاني 1967، وذلك بعد محاولة تسلل قام بها الملكيون في نجران وتصدت لها القبائل المؤيدة للجمهورية بنجاح[3].

وفي ظل حملات التصعيد العسكري بين الجانبين المصري والسعودي كان يلوح في أفق الساحة العربية عدوان (صهيوني)على مصر، إذ بدأت الإذاعات السعودية تطلق أخبارها بوجود حالة طوارئ بين القوات المصرية و(الصهيونية)في شرم الشيخ[4].

وبالفعل حصل العدوان (الصهيوني)على مصر عام 1967، بعد ان تمكن (الكيان الصهيوني)من استدراج القيادة المصرية إلى مواجهة عسكرية لم تكن مصر مستعدة لها[5]. فاضطرت على أثرها وبسبب خسارة عائدات قناة السويس إلى الاعتماد على السعودية والكويت للحصول على معونة مقدارها (110)ملايين جنيه إسترليني سنوياً.

دفعت هذه الأسباب الرئيس عبد الناصر إلى إن يوافق في مؤتمر الزعماء العرب في الخرطوم في آب 1967، فيما سمي اتفاقية الخرطوم، على سحب قواته من اليمن في **الأول من كانون أول1967[6]. وقد اتفق الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في**

---

(1) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص 183

(2) إبراهيم فنجان صدّام الإمارة، المصدر السابق، ص 76.

(3) الأهرام، (صحيفة)، العدد 29268، 28 كانون الثاني 1967.

(4) احمد حرموش، عبد الناصر والعرب، قصة ثورة 23 يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1976، ج3، ص257.

(5) جمال محمد عبد الله، التنافس السوفيتي الأمريكي حيال مصر 1967 - 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص 83.

(6) البلد، (صحيفة)، العدد 966، 8 آب 1967.

هذه الاتفاقية على ما يأتي[1]:

1. إحياء اتفاقية جدة المعقودة بين السعودية ومصر في 1965/ 8/ 24 والرجوع إليها.
2. يتم تنفيذ بنود الاتفاقية بواسطة أقطار عربية، تختار مصر أحداها وتختار السعودية الدولة الثانية ويختار مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم الدولة الثالثة أوبالاتفاق بين الدولتين[2].

وقد انبثق عن الاتفاقية لجنة ثلاثة شكلت من العراق والسودان والمغرب مهمتها وضع الخطة التي تضمن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن، ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها المملكة العربية السعودية، كما تكون من مهامها بذل المساعـي لتمكين اليمنيين من التحالف

وتحقيق الاستقرار في العلاقة بين كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتذليل ما يعرقل عملها[3].

وبناءَ على ما ورد في هذه الاتفاقية وافق الرئيس جمال عبد الناصر على سحب قواته من اليمن في الخامس عشر من تشرين أول 1967 لينتهي الانسحاب في الخامس عشر من كانون أول 1976 [4].

عدّت السعودية مؤتمر الخرطوم وما تمخض عنه مكسباً مهماً لأنه يقضي بإحلال السلام في اليمن[5]ويضع حداً للخلافات[6].

---

(1) علي محمد العلفي، نصوص يمانية، قدمها سفيان احمد البرطي، صنعاء، 1976، ص 63.

(2) مثل الجمهورية العربية المتحدة د. محمود رياض وزير الخارجية آنذاك ومن السعودية عمر السقاف الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السعودية، أما الدولة الثالثة فهي السودان التي مثلها محمد احمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. للمزيد من التفاصيل ينظر: البلد، (صحيفة)، العدد 989، 10 أيلول 1967 ؛ الحياة (صحيفة)، العدد 6591، 5 تشرين أول 1967.

(3) البلد، (صحيفة)، العدد 989، 10 أيلول 1967 ؛ الأهرام، صحيفة)، العدد 29484، 1 أيلول1967.

(4) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 237.

(5) عمر الجاوي، حصار صنعاء، مؤسسة صوت العمال، عدن، 1975، ص 5.

(6) البلد، العدد 982، 4 أيلول 1967.

المبحث الثاني
الموقف من مساعي السلام

أ- الموقف من اتفاقية جدة وما تمخض عنها:

كان لاتفاقيات السلام بين الجانبين المصري والسعودي لحل القضية اليمنية صداها في اغلب الصحف العراقية التي راحت تعبر عن محتوى الاتفاقية وغايتها وكل ما تمخّض عنها، وفيما يخص اتفاقية جدة فقد عدّتها صحيفة (الفجر ا لجديد)منطلقاً جديداً للشعب العربي في معالجة أوضاعه بروح الأخوة الصادقة والنوايا الحسنة.

وهنا يلاحظ أن الصحف العراقية، برغم تمسكها بالنظام الجمهوري القائم حديثاً في اليمن اثر الثورة، قد بدأت بالنظر بعين الصواب والموضوعية لما يحدث في اليمن من تطورات نتيجة الثورة، فقد عادت الصحف العراقية تنظر إلى الخندق الأخر، المتمثل بشكل رئيسي بحكومتي السعودية والأردنية كجزء من الحالة العربية الواحدة، بعد توجيه كثيرة من الاتهامات والشتائم لهما.

ودعت (الفجر الجديد)قوى الشعب العربي الى التلاحم يداً واحدة «لأجل إزالة السحب العالقة في الأفق العربي والعمل المشترك بمواجهة أعداء الأمة العربية ولانتزاع الحقوق المغتصبة»[1].

وقالت الصحيفة أن محادثات جدة، بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل السعود، تلقى اهتمام الشعب العربي في مختلف أقطاره كما أنها في الوقت نفسه تثير القلق في الأوساط الاستعمارية والصهيونية«التي تخشى أي تضامن بين الحكومات العربية لان المستعمرين والصهاينة يدركون مدى ما يلحقه هذا التضامن العربي من أخطار في خططهم ومؤامراتهم»[2].

(1) الفجر الجديد، (صحيفة)، العدد 1078، 22 آب 1965.
(2) المصدر نفسه، العدد 1080، 24 آب 1965.

واللافت للنظر أن الصحيفة حينما تذكر الملك فيصل كزعيم عربي، إلى جانب الرئيس عبد الناصر، فإنهما يصبحان معاً، في نظر الموقف الجديد للصحافة العراقية، مصدري خطر لما سمته الصحيفة (بالمستعمرين والصهاينة).

وعدّت (الفجر الجديد)المحادثات حدثاً تاريخياً فريداً في حياة الأمة العربية وحاضرها المشوب بكل أنواع التحدي الذي تواجهه من أعدائها.

وقالت أن الأهمية التاريخية للمحادثات تأتي في ظل الظروف التي يعيشها العرب ومن التصميم الذي يبرز ألان في جميع الأقطار العربية «لإحباط المستعمرين ومأجوريهم واستعادة الأجزاء السلبية من الوطن العربي وتحرير ما تأخر تحريره من أقطار العروبة»[1].

فنجاح المحادثات الأخوية العربية بين الرئيس ناصر والملك فيصل – كما رأت الصحيفة – لن ينعكس صداها على الوضع العربي الراهن فحسب، بل يتعداه إلى الأجيال العربية الصاعدة والتي تنهض بمسؤولية الدفاع عن الكيان الثوري الوحدوي، وعن كرامة الفرد العربي وحريته واستقلاله.

وفي هذه الإشارة عودة إلى تذكر الحقيقة، التي كانت فيما مضى غائبة، وهي حقيقة انتماء الأطراف المتصارعة إلى وضع عربي واحد والى أخوة مسؤولة عن الدفاع عن الكيان العربي وكرامة الإنسان العربي، وفي هذا الكلام الجديد تغيب مصطلحات التقدمية والرجعية والعملاء وغير ذلك.

وأضافت (الفجر الجديد)«أن محادثات جدة ستنير الطريق أمام الشعب العربي في مواصلة سيره الحثيث لإتمام تحرره ووحدته، كما أنها ستضع الأسس القوية لنجاح مؤتمر القمة العربي القادم الذي سينعقد في الخرطوم»[2].

أن اهتمام الصحافة العراقية باتفاقية جدة إنما انطلق من الأهمية التي أولاها العراق حكومة وشعباً لهذه المحادثات التي تضمنت نقاطاً لها أهميتها القصوى «ليس بالنسبة لإعادة السلام إلى ارض اليمن وإنهاء المصادمات التي استمرت ثلاث سنوات وإنما بالنسبة إلى الأمة العربية ومسيرتها الوحدوية الثورية في المستقبل وتماسكها

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.

وصمودها بوجه المؤامرات التي تحاك ضدها في الداخل والخارج على السواء»[1].

وعدّت الصحيفة ايضاً أن وقف إطلاق النار حالاً واستتباب السلام يعد مطلباً أساسياً ليس للشعب اليمني وحده، بل ولبقية أشقائه في مختلف أرجاء الوطن العربي.

وبرغم الأهمية القصوى لتطورات الثورة في اليمن، وخصوصاً من جهة تورط عدة أقطار عربية في القتال على أرضه، فالواضح أن الصحيفة لم تتخلص من لغة المبالغة والتهديد، ذلك لان ربط مصير الأمة العربية جميعاً واستقرارها وتماسكها بما يحدث في ارض اليمن هوأمر مبالغ فيه، خصوصاً إذا ما قورن ذلك بما يحدث على ارض فلسطين.

فإحلال السلام في اليمن «سيفتح أمام الشعب اليمني مجالات واسعة لتعبئة جهوده وإعداده لمعركة البناء والأعمار، من اجل توفير الحياة السعيدة له»[2]. كما أن إحلال السلام فيه سيزيد من مساهمة شعب اليمن في حركة التحرر القومي التي تمثل كل جزء من أجزاء الوطن العربي، وسيضاعف الكفاح المنشود الذي تخوضه الأمة العربية ضد الاستعمار والصهيونية للقضاء على التخلف وتحقيق التقدم والازدهار، والصحيفة في ذلك إنما تنطلق من سياسة قومية واضحة.

وعلى الرغم من أن الصحيفة تتذكر العمل الأكثر أهمية، والمطلوب القيام به في اليمن، وهوالبناء والأعمار وتحقيق الرفاهية للإنسان اليمني إلاّ ان ذلك لم يخرج عن إطار لغة الحديث عن المعركة وبقية الشعارات الأخرى التي تقطع الطريق مسبقاً أمام أية تنمية حقيقية.

وعلى هذا الأساس رأت الصحيفة أن عودة السلام إلى اليمن سيحدث تطوراً سريعاً وخطيراً في حياة هذا القطر العربي الذي بدأ السير نحوالتحرر من كل قيود الماضي ومخلفاته التي إعاقته عن اللحاق بالركب المتحرر وحالت بينه وبين مواكبه العالم المتطور والمزدهر.

ولتحقيق كل هذا يتطلب استتباب الأمن والاستقرار في اليمن مما سيؤدي إلى أن يكون ذلك من الدعائم الأساسية لوحدته الوطنية، ولزيادة تلاحمه مع القوى العربية

(1) الفجر الجديد، العدد 1081، 25 آب 1965.
(2) المصدر نفسه.

والسير معها نحوالهدف الأسمى وهوتحرير الأجزاء السلبية فلسطين العزيزة.

ويبدوواضحاً أن هذا الاهتمام باستتباب الأمن والاستقرار في اليمن، الذي أبدته الصحيفة، مرتبط بالإبقاء على الأمر الواقع، وبقاء الثوار العسكريين على رأس الحكم اليمني، والتبرير جاهز وهوالتهيؤ لتحرير فلسطين الذي هواكبر من الشعارات في ظل عدوان الخامس من حزيران عام 1967 على العرب إذ صار التحرير امراً ابعد من الحكم.

وباركت الصحيفة في العدد اللاحق[1]هذا الاتفاق، وعدّته انتصاراً حقيقياً لا للجمهورية العربية المتحدة أوللمملكة العربية السعودية فحسب، بل نصراً للشعب العربي كله الذي يتأمل بالنتيجة المثلى «منذ اللحظات الأولى لزيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى الملك فيصل»[2]، تلك الزيارة التي لم تنحصر آثارها على القضايا المتصلة بإقرار السلام في اليمن فحسب، بل تعدته إلى وضع أسس راسخة للتضامن العربي الذي باتت الأمة العربية اليوم أحوج ما تكون إليه في مواجهة الاستعمار والصهيونية.

وأيدت (الفجر الجديد)النجاح الذي أحرزه اتفاق جدة وتكلل بعودة السلام إلى اليمن، واثنت في الوقت نفسه على «تضافر الجهود العربية التي كانت السبب في إحراز نجاح الاتفاق وإزالة كل العقبات التي تقف في طريقه»[3]. وذلك في حضور واضح، عند محرر الصحيفة، للعقل والمنطق والكلام المتوازن الدقيق برغم أن المطلوب كان هوسيادة هذه اللغة نفسها منذ اندلاع الأعمال العسكرية.

فاتفاقية جدة قد برهنت، كما رأت الصحافة العراقية، على أن الأمة العربية، أقوى من مؤامرات ومخططات المستعمرين من الصهاينة، لذا فإبرامها سيفتح عهداً جديداً من التضامن العربي المخلص، لاسيما بعد اتحاد كلمة العرب في التقدم والازدهار. فضلاً عن أن تنفيذها «سيسهل وضع الأسس الصحيحة لتحرير الشعب العربي وسيقضي على الدسائس والمؤامرات الصهيونية، التي تهدف إلى تمزيق الكفاح العربي وتفتيت التضامن العربي»[4].

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) الفجر الجديد، العدد 1083، 27 آب 1965.
(4) المصدر نفسه.

فمباحثات جدة «فتحت الباب على مصراعيه لكل المؤمنين بالتضامن العربي»[1] ودعتهم لمواجهة كل ما تتعرض له الأمة العربية من مؤامرات ومناورات المستعمرين وأعوانهم.

وكررت الصحيفة، في عدد آخر[2]، بأن مباحثات جدة ستنهي حديث الحرب والتسلل والمؤامرات، وسوف يسود حديث السلام وتعزيز المصير واحترام قرار الشعب اليمني، وقالت: «أن اتفاقية جدة أكدت حق الشعب اليمني وتقرير مصيره عن طريق الاستفتاء، كما أنها ستعيد التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية لصيانة السلام»[3].

كما رأت صحيفة (الوطن العربي) أن اتفاقية جدة أثلجت قلوب الأشقاء والأصدقاء، وأعمت بصيرة الزنادقة وأثخنت قلوبهم بالجراح، لذلك «فنجاحها يعني رفع الكرب عن النفس وإزاحة الغمة عن الصدور»[4].

وإذا كان القارئ يعلم مسبقاً علم اليقين أن أي حديث، للصحيفة، عن العملاء والأذناب كان المقصود به هم الملكيون ومن كانوا يدعمونهم في السعودية والأردن، فإنه سيحتار من جديد عند تسمية الزنادقة والأعداء،

خصوصاً بعد أن صارت السعودية والآخرون معها، جزءاً من التضامن العربي طبقاً للصحيفة نفسها، وبقية الصحف.

وانطلقت (الوطن العربي) قائلة: «أن عراق الثورة يعّدها مباحثات سلام بحق»[5]، كما عبرت الصحيفة عن ارتياحها لهذا الاتفاق، الذي سيجعل العالم العربي يعيش بسلام، وتعود إلى التأكيد: «كان الدم العربي الذي سيجعل العالم العربي يعيش بسلام، لن يستخدم إلا ضد الاستعمار والصهيونية»[6]. واختتمت الصحيفة رأيها بالدعاء أن يكلل الله مساعي الخيرين دائماً بالنجاح.

---

(1) الفجر الجديد، العدد 1085، 30 آب 1965.
(2) المصدر نفسه، العدد 1108، 26 أيلول 1965.
(3) المصدر نفسه.
(4) الوطن العربي، (صحيفة)، العدد 44، 27 آب 1965.
(5) المصدر نفسه
(6) المصدر نفسه، العدد 46، 22 أيلول 1965.

وقالت صحيفة (الخليج العربي) في كلمتها حقائق وراء مباحثات السلام أن مباحثات جدة جاءت بعد انتصارات عسكرية حاسمة تركت أثراً كبيراً عند أعداء الثورة، كما أنها جاءت في أعقاب ثلاثة أعوام من الكفاح «برهن فيها شعب اليمن انه حريص على التمسك بإرادته في اختيار المصير الذي يريده»[1].

وتنطلق الصحيفة هنا من انحياز مطلق للثورة ومن موقف يرى ان اتفاق السلام سيثبت الأمر الواقع المتمثل في سيطرة الثوار على السلطة.

وهذا الموقف من الصحيفة بعيد عن الموضوعية والكلام المتزن الذي أوردته الصحف السابقة، بل أنها (تشمت) صراحة بالطرف المقابل، وتؤكد انه ما كان ليوافق على الاتفاقية لولا (الانتصارات) التي حققها الثوار ومعهم القوات المصرية.

وقالت صحيفة (صوت العرب) أن اتفاقية جدة، التي توصل إليها جمال عبد الناصر والملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، هي «اتفاقية جادة للسلام»[2]، ونبهت «على ضرورة الإرادة الحرة للشعب اليمني»[3].

والصحيفة تنطلق من موقف قومي عقلاني ومنطقي يرى ان القتال بين العرب لابد أن يتوقف وان السلام لابد ان يستتب لكي يتفرغوا لتحرير الأراضي السلبية ومقاومة الأعداء الأجانب.

أما صحيفة (الثورة العربية) فقد عدت اتفاقية جدة بأنها من الاتفاقيات المهمة في الوطن العربي، فالاتفاقية نشرت السلام في ربوع اليمن ومكنت شعبه من أبداء إرادته الحرة. وفيما يخص مؤتمر حرض الذي أكدت عليه اتفاقية جدة فقد قالت بان المؤتمر يضم جميع قوى الشعب اليمني وأهل الحل والعقد و«سيؤدي دوره الكبير في تدعيم السلام فضلاً عن ذلك سيقرر نوع الحكم»[4]. كما أن هذا المؤتمر، الذي يحضره ممثلوشعب اليمن وقادته، هوخطوة لتأكيد الوحدة الوطنية في اليمن، ولضمان السلام والاستقرار على تلك الأرض العربية الطيبة، من اجل الانطلاق في

---

(1) الخليج العربي، (صحيفة)، العدد 14، 24 آب 1965.
(2) صوت العرب، (صحيفة)، العدد 36، 25 ايلول 1965.
(3) المصدر نفسه، العدد 40، 9 ايلول 1965.
(4) الثورة العربية، (صحيفة)، العدد 403، 1 تشرين الثاني 1965.

طريق الحرية والتقدم لهذا الشعب العربي المناضل، «وفسح المجال لإرادة الشعب لتقرير مصير اليمن العربي ومسيرته نحوأهدافه المقدسة»[1]، سيما بعد إعلان النظام الجمهوري الذي إقامته الثورة والذي منح اليمن الحرية والمستقبل والحياة الكريمة وارتباط بالشعب واستوعب أهدافه ومطامحه طبقاً للصحيفة.

وبالتأكيد فإن الصحيفة ى تذكر كيف وبأي شكل حققت الثورة لليمن الحرية والمستقبل، كما لا تذكر كيف أن نظام الحكم الجديد يمثل الإرادة الحرة لشعب اليمن أومدى حرية هذه الإرادة وكيفية تعبيرها عما تريده أوترفضه.

وتمنت الصحيفة لمؤتمر حرض النجاح والتوفيق في مهمته التاريخية، وان «يكون عاملاً من عوامل دعم الاستقرار والسلام على ارض اليمن»[2]، وهوما يعني أن الصحيفة منحازة إلى جانب الجمهوريين وترى اتفاقيات السلام من منظور اعترافها بالثورة والجمهورية والأوضاع الجديدة.

وقالت (الثورة العربية)، في عددها اللاحق[3]، بان العالم كله يهتم من شرقه إلى غربه بهذا المؤتمر الذي جاء تنفيذاً لاتفاقية جدة ويشترك به (50) عضواً منهم (25) يمثلون الجمهوريين، كما يشترك فيه أعضاء لجنة السلام اليمنية ومن المراقبين من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وأضافت بان مؤتمر حرض لا يمكن أن يعدّ مؤتمراً محلياً ولا مؤتمراً إقليمياً يضم مجموعة من الدول أوبعض الأطراف المعنية، بل انه «مؤتمر مهم وخطير يتابعه العالم بأسره، لان مقرراته وأعماله والنتائج التي سوف يسفر عنها يتوقف عليها مستقبل الأحداث»[4].

ويمكن هنا ملاحظة المبالغة والتهويل غير المنطقيين للصحيفة في تغطيتها للمؤتمر، وذلك لأنه برغم الأهمية غير القليلة لأي مؤتمر يتوصل إلى السلام في هذه المنطقة المهمة من العالم، لكن ذلك لا يسمح بالقول ان العالم بأسره، بما فيه دول

(1) المصدر نفسه، العدد 422، 22 تشرين الثاني 1965.
(2) المصدر نفسه.
(3) الثورة العربية، العدد 423، 23 تشرين الثاني 1965.
(4) المصدر نفسه.

وشعوب لم تسمع باليمن، تعدّ المؤتمر امراً مهماً وخطيراً فذلك كلام لا يمكن أن يدخل إلا في إطار الحماسة المفرطة.

وأوضحت الصحيفة ان اتفاقية جدة، التي وقعها الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود جاءت لتأمين الاستقرار في اليمن، ولتعزيز الاستقرار بين الدول العربية وسد الثغرات في الصف الأول وقطع الطريق أمام كل الخلافات بين العرب. وقلت الصحيفة بأنه «إذا ما التزم المجتمعون في حرض باتفاقية جدة وطبقوها نصاً وروحاً، فإن العرب في كل أنحاء وطنهم سيقطعون الطريق على المؤامرات الاستعمارية ويعززون حركات التحرر»[1].

ونبهت (الثورة العربية)إلى ضرورة عدم تعرض مؤتمر حرض الى الانتكاسات والعقبات والعراقيل، لأنه إذا تعرض لها فان المستعمرين والمعتدين وأعداء الشعب العربي سيكونون المستفيدين الوحيدين.

كذلك كررت الصحيفة التأكيد على أهمية المؤتمر وأهدافه، التي لا تنحصر داخل حدود اليمن ولا تنحصر بمصالح الشعب اليمني فحسب، بل تتجاوزها إلى مختلف أنحاء الوطن العربي وكل الأحداث العالمية التي ترصد هذه الأهداف.

وحثت في هذا الصدد «كل المجتمعين في مدينة حرض والمخلصين في الوطن العربي إلى تهيئة الجوالمناسب لنجاح المؤتمر وتوفير الأسباب والتسهيلات لكي تحقق اتفاقية جدة أهدافها»[2].

ونبهت (الثورة العربي)في عددها التالي[3]إلى كيفية إحراز المؤتمر تقدماً ناجحاً من خلال توصل المندوبين المشتركين فيه إلى جدول الأعمال والقواعد والأسس الخاصة بتأليف الحكومة المؤقتة.

وحذرت إزاء ذلك من الإشاعات التي تروج لها الدوائر الاستعمارية والصهيونية التي يقلقها نجاح هذا المؤتمر، وقالت بهذا الخصوص «لكن الدوائر الاستعمارية والصهيونية، التي يقلقها نجاح المؤتمر ويثير مخاوفها، تروج يومياً الإشاعات والأخبار

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) الثورة العربية، العدد 431، 2 كانون أول 1965.

الملفقة عن اجتماعات حرض وتتحدث عن الخلافات والاتفاقات بين المندوبين»[1].

ولا تذكر الصحيفة سوى كلام عام غير محدد عن طبيعة تلك الإشاعات التي يفترض أن الدوائر الاستعمارية والصهيونية تروجها. ولا تذكر، كذلك، ماذا تعني بدقة بالدوائر، ويبدو أن هذا الكلام إشارة غير دقيقة إلى الأخبار التي تنشرها وسائل الأعلام العالمية التي ستتحدث، بالتأكيد، خلال نشراتها الخبرية عن المؤتمر وستشير، كجزء من خدمتها الخبرية، إلى الخلافات الموجودة فعلاً، وهي الخلافات التي فرضت الحاجة إلى عقد مؤتمر سلام.

واختتمت رأيها بان اتفاقية جدة، التي تم بموجبها إحلال السلام في اليمن، ستبقى ضربة قوية للقوى الاستعمارية والصهيونية، وطعنة لآمال الاستعمار و(الكيان الصهيوني)، إذ هيأت جواً من الاستقرار، وأتاحت الفرص لتقوية الجبهة العربية ضد (الكيان الصهيوني) والقوى التي لا يهمها سوى أن يظل الوطن العربي ممزقاً تتلقفه الأطماع، للحيلولة دون استتباب السلام في اليمن والإبقاء على الخلافات بين العرب. ومن هذا المنطلق جاءت اتفاقية جدة «لإيقاف الخسائر المادية، وإراقة الدماء العربية مدة من الزمن»[2]. وهو موقف اتخذته الصحيفة، وغالبية الصحف الأخرى، ضمن موجة سادت ضمن مرحلة الحرب الباردة وتنامي الحركات الثورية وطغيان الشعارات والخطابات والتفكير بعقلية التشكيك والمؤامرات وتناول الظواهر والأحداث بهذا الأسلوب، ويبدو من متابعة صحيفة (الثورة العربية) لاتفاقية جدة وما تمخض عنها إنها مؤيدة لكل بنودها الداعية للسلام، فالاتفاقية كما رأتها الصحيفة أشاعت جواً من الإصرار العربي والصمود أمام التهديدات (الصهيونية) التي تشهدها المنطقة العربية في تلك الفترة.

وعدت صحيفة (المنار) قضية اليمن محوراً اساسياً، دارت حوله أكثر الاجتماعات العربية في السنين الماضية، وانطلاقاً من هذه الحقيقة عدتّ (المنار) أن موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على توقيع اتفاقية جدة يمثل

موقفاً نبيلاً ورائعاً هدفه «توفير السلام لشعب اليمن وضمان الاستقرار والاطمئنان والحرية»[3].

(1) المصدر نفسه، العدد 997، 26 ايلول 1976.
(2) المصدر نفسه.
(3) المنار، (صحيفة)، العدد 3133، 21 اب 1965.

ووضعت الصحيفة في هذا الجانب عدة نقاط أشارت فيها إلى الأهداف الحقيقية للرئيس جمال عبد الناصر من توقيعه اتفاقية جدة، ولعل أبرزها الحرص على الثورة اليمنية وعلى تمكين الشعب اليمني، بإرادته الحرة، من (بناء مستقبله) فضلاً عن سعيه لإقرار السلام.

وضمن هذا الكلام فإن الصحيفة لا تتطرق ابداً إلى معطيات القتال والسياسة على الأرض، والتي دفعت الرئيس عبد الناصر إلى القبول بالسلام، أودفعت الطرف المقابل إلى ذلك، بل تظل تلف وتدوير ضمن كلام واسع لا يقترب من حقائق الواقع والأسباب الحقيقية التي أثرت في تغيير السياسات والمواقف.

وبينت بان الجمهورية العربية المتحدة لا تملك أية ضمانات لنجاح المحادثات، وراحت تؤكد بان الرئيس عبد الناصر لم يذهب إلى اليمن فاتحاً ومغتصباً، بل ذهب منقذاً ومؤيداً لحماية شعب اليمن من جهالة قوم يمثلون براثن العصور الحجرية[1].

وهكذا فإن الحديث عن الرئيس جمال عبد الناصر كمنقذ للشعب اليمني لا يقترب ابداً من الأسباب الحقيقية التي دفعت به لإرسال القوات المصرية، دون إشارة من قريب أوبعيد لأهداف أخرى لها.

وعلى هذا الأساس أكدت الصحيفة بأن المهمة التي يقوم بها الرئيس عبد الناصر في المملكة العربية السعودية تمثل مهمة تاريخية وجليلة، فهو الرجل الذي قاد الكفاح القومي التحرري في الوطن العربي وتصدى للاستعمار من المحيط إلى الخليج، و«جعل من الوحدة العربية إرادة الجماهير ومصيرها ومستقبلهم وحطم الأحلاف والعملاء والفساد في العالم العربي»[2].

كما ذكرت (المنار) بأن الرئيس عبد الناصر يعمل اليوم للإخوة والتضامن، ويحمل رسالة السلام والكفاح المشترك، لذلك فحمله هذه الرسالة إنما يعبر عن أماني الشعب العربي كله، ويتكلم بلسان مائة مليون عربي يناضلون من اجل مستقبل أحسن وحياة أفضل في ظل هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها الأمة العربية.

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه، العدد 3134، 22 آب 1965.

وفسرت في ذلك رحلته إلى السعودية بأنها تنبثق عن حاجة الأمة العربية إلى الجبهة المتماسكة والنضال المشترك وحشد الطاقات والإمكانيات، من اجل إحباط المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تدبر في أكثر من مكان في الأقطار العربية.

وضمن هذا الحديث عن مؤامرات استعمارية وصهيونية لا تكشف الصحيفة، أوالصحف الأخرى، عن أية مؤامرة ولا تقدم أدلة موثقة عنها، بل يبدووكأن الصحيفة، ومعها الصحف الأخرى، هاوية لمثل هذه الأحاديث لأنها تمنح الرأي الذي لا يحتاج إلى جهد صحفي حقيقي يعكس الأخبار والتقارير والمقابلات التي تتطلب ملاكات من الصحفيين المتمرسين ممن ينقلون مثل هذه المعلومات.

فالمستعمرين والصهاينة، كما تقول الصحيفة، يحاولون بالمؤامرات والأكاذيب والعملاء فتح الثغرات في صفوف الأقطار العربية ومحاولة إشغالها في خلافات جانبية، يبعدها عن ميدان المعركة الحاسمة، لذلك ومن اجل الرد على المؤامرات طالبت (المنار)بـ «التصدي لها، وكشف المناورات وسد جميع الثغرات وتسوية كل الخلافات، كي يقف الشعب العربي في جبهة واحدة يدافع عن استقلاله ويعمل لوحدته ومستقبله»[1]. وهذا يعني تكرار أقوال عامة لا تحدد شيئاً ولا تسمي الأشياء بأسمائها، بل الحديث من دون حدود عن صراع تاريخي واعتداء متربصين وتعبئة جماهيرية متواصلة.

ودعت في ذلك القادة والمسؤولين العرب إلى العمل المشترك و«الوقوف في طريق المؤامرات الاستعمارية»[2]، والسعي لإحلال سلام حقيقي في اليمن وهذا يمثل نصراً عظيماً لكل الأقطار العربية ومكسباً كبيراً للشعب العربي، فضلاً عن انه «سيسد آخر باب أمام المستعمرين الذين يحاولون التسلل إلى تضامنا وتماسكنا ووحدتنا»[3].

وواصلت (المنار)أهميتها باتفاقية جدة للسلام، التي عدّتها انتصاراً جديداً للتضامن العربي وضربة قاصمة للاستعمار والصهيونية، وذلك من خلال تكرار تأكيدها على رحلة الرئيس جمال عبد الناصر إلى السعودية كونها انطلقت من إرادة الملايين

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المنار، العدد 3135، 23 آب 1965.

من العرب الذين سعوا للسلام. فالصحيفة أكدت أكثر من مرة على أن اتفاقية جدة «ستجعل من قوى التحرر في كل جزء من أجزاء الوطن العربي تناضل من اجل الحرية والتقدم»[1].

وعدّت (المنار)بأن وحدة الصف العربي والسلام الشامل الذي دعت إليه اتفاقية جدة سيكون له الدور الكبير في الاستعداد لعودة الأرض السليبة فلسطين، ولمعركة الوحدة الكبرى من شرق الوطن العربي إلى مغربه، وحث على مزيد من الجهود والاستعدادات لمجابهة التحديات الاستعمارية والصهيونية.

وأضافت الصحيفة: «قدمت الجمهورية العربية المتحدة الدليل القاطع والبرهان الحاسم على أنها تسعى للسلام وتتبنى قضايا الشعوب وتعمل للتضامن العربي وتؤمن بإرادة الجماهير وتتحدى الاستعمار في كل مكان وتواجه الأزمات بقوة وجبروت»[2].

ولا تشير الصحيفة، بالطبع، عند حديثها عن جبروت وقوة الجمهورية العربية المتحدة إلى مدى النجاح الذي حققته هذه القوة على الأرض الواقع،لان تجربة القوة على ارض اليمن لا تشبه ابداً الاستعداد لقضايا كبيرة مثل قضيتي تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية.

بيد أن اتفاق جدة الذي سعت إليه جاء منبثقاً «من المبدأ الذي لم تتخلَ عنه الجمهورية العربية المتحدة وهوأن اليمنيين هم الذين يقررون مصيرهم ويختارون حكومتهم دون تدخل المستعمرين»[3]. كما أن حل القضية اليمن على أساس الاستفتاء وجمع الصفوف وتوحيد الكلمة وإحلال السلام بالتفاهم المشترك بين الأطراف العربية جميعاً يعد انتصار للشعب العربي كله، ونكسة للكيان الصهيوني الذي عليه أن يواجه ألان جبهة عربية صلبة بلا ثغرات ولا خلافات.

وستثبت الأيام، حسب رأي (المنار)، أن اتفاق جدة كان تحولاً حاسماً في كفاح الأمة العربية لتحقيق أمالها وأهدافها الكبرى، بيد أن قول الصحيفة هذا يبقى قولاً عاماً على التنبؤ فقط.

(1) المصدر نفسه، العدد 3137، 25 آب 1965.
(2) المصدر نفسه، العدد 3138، 26 آب 1965.
(3) المصدر نفسه.

وتابعت (المنار)في عددها اللاحق[1]اتفاقية جدة ورؤيتها لها من خلال النظر على أن هذه الاتفاقية أنهت الحرب الدائرة في اليمن بمزيج من المرونة والصلابة التي امتاز بها الرئيس عبد الناصر، والتي مهدت إلى حد كبير لانتصار الشعب اليمني بالكامل، فقالت: «أن الرئيس عبد الناصر لم يتنازل بل انتصر، ولم يساوم في قضية اليمن وإنما استطاع بمزيج من المرونة أن يجنب إراقة دماء اليمنيين»[2]. كما ان الرئيس عبد الناصر وضع المبادئ فوق كل الاعتبارات، وفي مقدمة هذه المبادئ انتصار الثورة في اليمن وإفساح المجال أمام الشعب اليمني، لكي يقرر مصيره بنفسه.

وتأسيساً على ذلك وصفت (المنار)اتفاقية جدة بضربة معلم و«ضربة للأصابع الأجنبية التي تؤدي دورها على الحدود اليمنية السعودية وضربة للآمال المعشعشة في رؤوس الذين طردهم شعب اليمن ولكنهم عاشوا على صدقات المستمرين»[3].

وهنا تعود الصحيفة إلى إبداء انحيازها المطلق ضد الطرف الأخر، والحديث عن أصابع أجنبية على الحدود اليمنية السعودية في إشارة اتهام إلى الملكيين اليمنيين والسعوديين والأردنيين، إلى كيل الاتهامات إلى هؤلاء برغم أن الظرف مرتبط باتفاقية السلام والحاجة تدعوإلى لغة هادئة وموزونة.

وعلقت الصحيفة على ما تطلقه الإذاعات والصحف الصهيونية من تعليقات تسيء إلى اتفاقية جدة، وعدّت هذه التعليقات «ليس بالأمر العجيب بل كان متوقعاً ومنتظراً لان «إسرائيل» لا يهمها ان يكون العرب متضامنين ومتكاتفين»[4].

لذلك لم تستغرب أن تطلق إذاعة وصحف (الكيان الصهيوني)تعليقاتها التي تنضح بالحقد والضغينة على العرب، واعتبرت هذه التعليقات هوساً مسموماً هدفه الدس والتشكيك على ما حققه الشعب العربي من انتصارات[5].

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن صحيفة (المنار)أيدت اتفاقية جدة وكل ما تمخض عنها، واتضح ذلك من متابعتها المستمرة لهذا الاتفاق وبنوده الداعية للسلام

(1) المصدر نفسه، العدد 3140، 28 ايلول 1965.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه، العدد 3141، 29 آب 1965.
(5) المصدر نفسه، العدد 3143، 31 آب 1965.

في اليمن. فالصحيفة، كما هوواضح في إعدادها المتلاحقة، أيدت الاتفاقية من اجل إرساء دعائم السلام والاستقرار، ليس فقط في اليمن، بل في كل المنطقة العربية، مثلما عدّت الاتفاقية خير وسيلة للرد على التهديدات الصهيونية للمنطقة العربية.

وهوتأييد يقع ضمن باب الرغبة القوية في بقاء الأمر الواقع على حاله وبقاء العسكريين في سدة الحكم كونهم مدعومين من الجمهورية العربية المتحدة التي تمثل قيادة الفكر القومي الذي تؤمن به الصحيفة.

وقالت صحيفة (النصر)ان ذهاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى السعودية، وتوقيع اتفاقية جدة، كان له دافع مهم وغاية سامية يرحب بها العرب جميعاً، وتتمثل هذه الغاية بـ«تجنب هدر الم العربي في جبال وسهول اليمن، كما كان دافعه الحفاظ على الجهد العربي من الضياع»[1].

ب- الموقف من اتفاقية الخرطوم:

كتبت الصحافة العراقية عن اتفاقية الخرطوم ونتائجها من خلال حرص بعض الصحف على أن يكون لها صوتها الخاص بالتأييد الواضح لكل ما جاء في بنود هذا الاتفاق.

فقد قالت صحيفة (النصر)ضمن مقالها الافتتاحي المعنون «الطريق إلى حل حقيقي للمشكلة اليمنية»بأنه لوكنا نعترف اليوم بوجود مشكلة يمنية، هي بحاجة إلى تصفية، فليس هذا تسليماً منا بالأمر الواقـــع الـــذي تحاول الرجعية أن تفرضه في اليمن ولا هواعتراف بأن هذه المشكلة ذات جذور حقيقية فنحن «كنا وما زلنا نؤمن بأن ما يسمى بالمشكلة اليمنية لم يكن إلا صراعاً افتعلته واصطنعته الرجعية العربية من خلال تحريضها للعناصر المضادة للثورة وإمدادها بالمال والسلاح وتشجيعها على أعمال التسلل والتخريب»[2].

وهذا الموقف يعدّ عودة إلى الكلام السابق الذي ينظر إلى الواقع العربي كخندقين متعارضين وجبهتين لابد أن تنتصر الواحدة منها على الأخرى، وعودة إلى كيل

(1) النصر، (صحيفة)، العدد 7، 9 تموز 1966.
(2) المصدر نفسه، العدد 107، 26 آب 1967.

الاتهامات عن ما أسمته الصحيفة بـ (الرجعية العربية).

وطالبت الصحيفة بأن يكون مؤتمر الخرطوم مناسبة تدفع الحكومات العربية جميعاً إلى ميدان المعركة الجدية ضد العدوان الصهيوني الذي إرادته أمريكا بسرعة من اجل طعن وتدمير الثورة العربية التي تشكل ثورة اليمن جزءاً لا يتجزأ منها.

ورأت انه إذا كانت الطريقة التي اتبعتها الرجعية في المساومة على الثورة اليمن هي طريقة في بحث مسألة تصفية الجو العربي «فنحن نهتف من أعماق قلوبنا وكلنا ثقة بأن الملايين من أبناء الشعب العربي يهتفون معنا ولتسلم ثورة اليمن ولتدرك جيداً ان الرجعية هي عدوتنا»[1].

وعندما تؤكد الصحيفة أن (الرجعية العربية) هي عدوة العرب، فإنها بذلك تقفز على حقائق ومعطيات وثوابت وتحديات سابقة فيما يخص الاستعمار والصهيونية، إذ كيف تكون (الرجعية العربية) لوحدها مصدر الخطورة والعداوة للوجود العربي وإهمال مصادر الخطر الأخرى التي تعدّ الصهيونية والاستعمار في مقدمتها؟!.

ونفت صحيفة (الحياة) أن يكون هناك أي مجال للشك تجاه مهمة المراقبين الذين تتبعوا كل ما صدر عن مؤتمر الخرطوم ونتائجه الخاصة بقضية اليمن، لان مهمة اللجنة التي انبثقت عن المؤتمر قد حددت مهمتها «بالإشراف على انسحاب الجيش المصري من اليمن، والتأكد من عدم قيام المملكة العربية السعودية بتقديم مساعدات للملكيين»[2].

وعدّت صحيفة (البلد) اتفاق الخرطوم وما تمخض عنه امراً ضرورياً لحسم النزاع حول اليمن، في وقت تتطلع فيه الأمة العربية متفائلة إليه «فهو يعد أولى الخطوات السديدة والعملية في إقامة الجبهة العربية الموحدة الحقيقية ضد العدوان الإسرائيلي الانكلوا أمريكي والعمل في القضاء على نتائج ذلك العدوان»[3].

وكررت الصحيفة دعوتها بالترحيب الصادق بالاتفاق لحل مشكلة اليمن على النحوالذي يحد من سفك الدماء وتخريب المواقع بتبديد القوى وزرع الأحقاد،

(1) المصدر نفسه، العدد 113، 1 ايلول 1967.
(2) الحياة، (صحيفة)، العدد 6595، 10 تشرين اول 1967.
(3) البلد، (صحيفة)، العدد 965، آب 1967.

وعدته أسلوباً أمثل لتمكين الشعب اليمني من العيش بسلام[1].

وطالبت الصحيفة اللجنة الثلاثية التي انبثقت عن الاتفاقية بـ «تصفية الخلافات وتنقية الجو ضمن إطار ميثاق التضامن العربي»[2].

ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة (الجمهورية) في مقالها الافتتاحي الذي يحمل عنوان (رأي الجمهورية) قضية اليمن في اللجنة الثلاثية إذ أشارت إلى ان مهمة اللجنة لا تعني المساس بالوضع الجمهوري القائم والنظام الثوري لا من قريب ولا من بعيد، وإنما مهمتها تتناول إيقاف المناوشات الملحة، في ظروف يعرف العرب خطورتها ويقدرون جمع القوى واتحاد الكلمة لمجابهة المؤامرات والتحديات الاستعمارية الصهيونية.

وتضع هذه الصحيفة النقاط على الحروف فيما يخص موقفها من تطورات الاتفاقية الساعية لحل المشكلة اليمنية، فهي تؤكد أنها تؤيد هذا السعي لأجل إيقاف القتال هناك، والتفرغ لبناء جبهة عربية واحدة متماسكة بوجه الأعداء الخارجين وخصوصاً الكيان الصهيوني، لكنها تربط ذلك، فيما يبدو، بشرط

ضروري هوبقاء النظام الجمهوري بقيادته العسكرية، وان المطلوب هوتوقف المعارك على الحدود لكي يستقر النظام الجديد.

وعلى هذا الأساس أكدت الصحيفة «أن الأوساط القومية تتطلع إلى نجاح اللجنة الثلاثية في مهمتها للتمكن من وضع حد نهائي للحوادث التي لا يستفيد منها إلا الأعداء»[3].

فالعرب بحاجة في ظل هذه الظروف إلى استقرار اليمن، من اجل التفرغ لبناء حياة جديدة تجعله لا يتوانَ عن أداء دوره القومي.

والحديث عن الدور القومي الذي تطلب الصحيفة أداءه من اليمن، وربط هذا الدور مع الحياة الجديدة لليمن، لا يبقى مجالاً للشك أن الصحيفة إنما تفكر في بقاء حالة التعبئة، ولا تفكر بتوقير حياة معيشية مناسبة لليمنيين.

(1) المصدر نفسه، العدد 982، 1 أيلول 1967.
(2) المصدر نفسه، العدد 996، 18 أيلول 1967.
(3) الجمهورية، (صحيفة)، العدد 1319، 17 ايلول 1967.

ودعت (الجمهورية) إلى أن تتوصل اللجنة الثلاثية إلى علاج للوضع السائد وحسم المعضلات و«إحلال السلام في اليمن، الذي يطمح إليه كل أبناء الوطن العربي الشرفاء»[1]. والصحيفة بهذا الموقف، إنما تريد بقاء الأمور على حالها التي أيدتها بتثبيت النظام الجمهوري.

وأشادت صحيفة (الثورة العربية) باتفاقية الخرطوم، وعدتها خطوة كبيرة تقدمت بها الجمهورية العربية المتحدة «لتحقيق التضامن العربي وإرساء دعائم العمل العربي المشترك»[2].

فالاتفاقية جاءت لاختيار الإخلاص العربي تجاه الهدف الواحد، لاسيما وان كل عربي يتطلع لحل القضية اليمنية، من اجل بقاء وديمومة الثورة في اليمن، لذلك فـ «الجهود التي تبذل لنجاح اتفاقية الخرطوم هي لحل المشكلة اليمنية، وليست الثورة، فالثورة يجب ان تبقى وتحرر وتتطور لصالح شعب اليمن»[3]. فالصحيفة ترى أن الثورة عمل مشروع وحالة قائمة بينما صلب المشكلة يكمن في رفض الملكيين للثورة واندلاع الأعمال المسلحة.

على أن الصحيفة لا تذكر الكيفية التي توصلت بها إلى أن (كل عربي) يتطلع إلى بقاء الثورة والنظام الجمهوري في اليمن، فما كان الملكيون يستطيعون المقاومة وتهديد النظام الجديد، وهو تهديد استدعى استقدام القوات المصرية، لولم يكونوا يمتلكون انصاراً ومؤيدين داخل اليمن وخارجها من بين العرب، وهو الأمر الذي ساعدهم على الصمود طوال تلك السنوات ويبدو أن تسميتهم بالمرتزقة والأذناب والعملاء لا تنفي هذه الحقيقة.

من مظاهر الأمة العربية لسد كل الثغرات في كيانها الداخلي و«إزالة أسباب ضعفها، من اجل لمّ شمل العرب والتوجه نحو الهدف الكبير والعمل العربي المخلص الموحد والمشترك»[4].

(1) المصدر نفسه، العدد 1321، 19 ايلول 1967.
(2) الثورة العربية، (صحيفة)، العدد 951، 3 آب 1967.
(3) المصدر نفسه، العدد 979، 5 ايلول 1967.
(4) المصدر نفسه.

وأضافت الصحيفة أن خير ما يمثل تحقيق هذا الهدف العربي هو إجماع الآراء على إزالة ما بقي من خلاف بين بعض الحكومات العربية واستئصال أسبابها، ومن تلك القضايا قضية اليمن.

واختتمت (الفجر الجديد) رأيها بأن أهم الأسباب لنجاح قضية اليمن هو تفهم الحكومات العربية حقائق الظرف الراهن، وسعيها الجدي لترسيخ قواعد التضامن والتعاون لان «تسوية قضية اليمن بمؤتمر الخرطوم يشكل فوزاً حقيقياً للمؤتمر ودعوة صادقة للتعاون المنشود بين مختلف الحكومات العربية بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية»[1].

ولا تكلف الصحيفة نفسها الإشارة إلى الأسباب الواقعية التي دفعت الأطراف المتصارعة إلى القبول بصيغة الاتفاق، لأن الحديث عن نزوع هذه الأطراف إلى تحقيق التضامن والتعاون لا يفسر الاختلافات الكبيرة بين الأطراف العربية مثلما لا يفسر غياب هذا النزوع خلال سنوات القتال التي سبقت هذه الاتفاقية.

وتحدثت (الأيام) عن النتائج التي خرج بها مؤتمر الخرطوم والتي أهمها تحقيق التضامن العربي، الذي فُقد لسنوات طويلة ؛ وعلى هذا الأساس فـ «حل المسألة اليمنية يمثل مبادرة تستحق الثناء لأنها جاءت لوضع الأمور في نصابها الصحيح»[2].

وراحت الصحيفة تأمل ان توضع مقررات القضية اليمنية موضع التنفيذ لان هذه القرارات، كما تراها، ستعيد الحياة مجدداً إلى التضامن العربي ووحدة العمل العربي، من اجل مواجهة اخطر وأشرس تحد استعماري واجهه العرب. وطالبت صحيفة (الخبر) الملوك والرؤساء العرب بضرورة حل كل القضايا العربية ومنها القضية اليمنية، وذلك باتخاذ كل الخطوات الكفيلة التي تزيل أثار العدوان (الصهيوني) على الأمة العربية وتستعيد ارض فلسطين العربية، فالاتفاق على حل القضية اليمنية «سيعزز الصف العربي ويوحد الكلمة ويزيل كل الخلافات التي تعكر وحدة المسيرة الواحدة للشعب العربي»[3].

(1) المصدر نفسه.
(2) الأيام، (صحيفة)، العدد (37)، 7 ايلول 1967.
(3) الخبر، (صحيفة)، العدد 20، 29 اب 1967.

ينبع موقف الصحافة العراقية من مؤتمر الخرطوم من موقفها من الثورة نفسها، فهي – أي الصحافة العراقية – تريد من مؤتمر الخرطوم الانتصار للجمهورية وللثورة والإبقاء على الوضع القائم والعمل علـــى استقرار اليمن والنظام الثوري الجديد من خلال منع السعودية من مساعدة الملكيين، ورفض المناوشات المسلحة وإيقافها.

وبهذه الصورة فإن الصحيفة تعلن عن وفائها لموقفها السابق، الذي يبدوثابتاً، والذي أعلنته مع بقية الصحف العراقية، بتأييد الثورة والوقوف معها طوال سنواتها العصيبة التي استنجدت خلالها بالقوات المصرية لحماية وجودها إزاء التهديد الذي كان أنصار الحكم السابق ما زلوا يشكلونه.

ورأت (الخبر)بان القرارات الخاصة بحل القضية اليمنية يجب أن تنفذ بلا تردد وان تلتزم بها الدول المعنية، لان هذه القرارات تعدّ «قائدة للعمل الموحد واساساً للكفاح، من اجل إزالة أثار العدوان وتصفية مخلفات النكسة»[1].

فالخطر الاستعماري، كما أكدت الصحيفة، لم ينته بنتائج عدوان الخامس من حزيران، بل سيستمر بمؤامرات ومخططات جديدة، لذلك يتطلب مجابهته بجبهة متراصة موحدة وبعمل عربي موحد مشترك، لان الشعب العربي لا يمكن أن يحقق النصر على أعدائه أويجابه الأخطار إلا إذا خاض المعركة بقيادة موحدة.

وثمنت صحيفة (الخبر)الجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية، المنبثقة عن اتفاق الخرطوم، لأجل استقرار اليمن السعيد وتحقيق الحياة الحرة والكريمة لشعبه، وأكدت بان مشكلة اليمن ستحل في أطار هذه المبادرة التي يتطلب فيها تحديد المسؤوليات القومية على مستوى الحكومات والشعوب العربية ولدعم القومية عموماً، وطالبت في هذا المجال «ترك الخلافات الجانبية والوقوف صفاً واحداً لمجابهة أطماع الامبريالية، والسير بخطى حثيثة في طريق التقدم والبناء والتحرر»[2].

وأضافت (الخبر)بان مائة مليون قلب عربي يخفق اليوم لاتفاق الخرطوم ونتائجه الايجابية التي ستكون بالتأكيد منطلقاً لمستقبل أفضل وغدٍ مشرق سعيد.

أما صحيفة (المنار)فقد ذكرت أن الوطن العربي بحاجة اليوم إلى تكريس قواه

---

(1) المصدر نفسه، العدد 22، 12 ايلول 1967.

(2) المصدر نفسه، العدد 25، 3 تشرين اول 1967.

وتسخير طاقاته لمجابهة التحدي الاستعماري وإزالة أثار العدوان الصهيوني والوقوف بصلابة أمام المؤامرات والمخططات التي تستهدف الوجود القومي للأمة العربية، ومن هنا يأتي اتفاق الخرطوم لحل مشكلة اليمن «من اجل الرد على المخططات الاستعمارية وإزالة الخلافات بين اليمنيين لتمكينهم من الاستقرار والعمل على تطوير بلادهم وتقدمها»[1].

ولعل هذه هي المرة الأولى التي تشير فيها صحيفة عراقية إلى القتال الدائر على ارض اليمن على مقاليد السلطة باعتباره «خلافات بين اليمنيين»بعد أن كان يذكر كونه جزءاً من الكفاح العربي ضد المستعمرين والصهاينة، وبعد أن كان هذا القتال، في غالبية الصحف العراقية، صراعاً بين التقدمية والثورية والجمهورية والإرادة الحرة وبين العملاء والأذناب والاستعمار والصهيونية.

وأكدت المنار أن العرب يحتاجون في هذه الفترة بالذات إلى العمل للرد على العدوان الصهيوني على مصر الذي يمثل أقسى وابغض عدوان شهدته المنطقة العربية لهذا طالبت الصحيفة بعدم التفريط بأي جهد عربي مهما كانت الأسباب والدوافع ودعت الدول المعنية «إلى الالتزام بقرارات اتفاق الخرطوم والخطوات الموضوعية فيه وتحمل المسؤولية الكاملة لتنفيذه»[2].

وأكدت (المنار)على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها اتفاق الخرطوم بسبب ازدياد التوتر في المنطقة، نتيجة استمرار العدوان الصهيونية الامبريالي على البلاد العربية.

وبينت أن وجود نظام حكم وطني مستقر في اليمن سيوحد جهود جميع أبناء البلاد ويسير بهم بخطوات جديدة نحوالتقدم وتعزيز التضامن ودعم الجهد العربي المشترك. ولكي يتحقق ذلك دعت(المنار)إلى«إزالة العقبات وان تتعاون الجهات العربية كافة وتحديداً ذات العلاقة للقضاء على النوايا الاستعمارية التي تسعى لتمزيق الكيان العربي»[3].

كما طالبت في الوقت نفسه بان تكون هناك ضمانات تمنع القبائل من أداء أي عمل

---

(1) المنار، (صحيفة)، العدد 101 / 3836، 4 ايلول 1967.

(2) المصدر نفسه، العدد 102 / 3837، 5 ايلول 1967.

(3) المصدر نفسه، العدد 115 / 3850، 18 ايلول 1967.

يؤدي إلى الفوضى والتصادم والاضطراب، بعد انسحاب القوات المصرية، وذلك من خلال عقد مصالحة وطنية بين اليمنيين. وهوالأمر الذي قد يفسَّر بأن القبائل اليمنية، وهي التي تشكل غالبية السكان، لا تؤيد النظام الجمهوري، ووجود الخشية من أن تكون القوات المصرية هي التي تحميه من لسقوط.

وأضافت: «أن عمل اللجنة الثلاثية التي انبثقت عن اتفاق الخرطوم ينطلق من قناعة يؤمن بها أعضاؤها وهي أن اليمن لليمنيين»[1]. وهي نفس قناعة طرفي اتفاق الخرطوم. وعلى هذا الأساس رأت انه لا يمكن تنفيذ هذا الاتفاق ما لم يوافق على بنوده اليمنيون أنفسهم، فهووسيلة مهمة لإحلال السلام في بلدهم، لذلك رحبت (المنار) باتفاق الخرطوم في سبيل ضمان السلام في المنطقة العربية، وعدّت أن نجاح مقرراته سيوفر الأمن والاستقرار لليمنيين، وأيضاً للساحة العربية التي تشهد حالة من التوتر بسبب التهديدات الصهيونية.

وعدت صحيفة (الأخبار) الحلول التي حددتها اللجنة الثلاثية التي انبثقت عن اتفاق الخرطوم «حلولاً ستحقق للمصالحة العربية العليا نصراً»[2].

وراحت (التآخي) تعبر عن قضية اليمن بوصفها قد شغلت الرأي العام العربي واستنزفت المزيد من الطاقات والجهود والأموال في كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما ان الشعب اليمني نفسه ذاق الشقاء والبؤس خلال الحرب الأهلية، فضلاً عن ما أداته هذه القضية من تعطيل الكثير من الأعمال المشتركة التي تستوجبها ظروف المنطقة.

فالقضية اليمنية، كما تراها الصحيفة، قد «عقّدت الوضع العربي الراهن وأدت إلى تفرقة الصف وزادت من وحدة التوتر بين الأقطار العربية»[3] وهذا ما دفع وحسب رؤية (التآخي) إلى انصراف بعض النشاطات إلى حل هذه المشكلة.

(1) المصدر نفسه، العدد 115 / 3850، 18 ايلول 1967.
(2) الأخبار، (صحيفة)، العدد 379، 18 أيلول 1967.
(3) التآخي، (صحيفة)، العدد 123، 1 أيلول 1967.

ورأت (التآخي) بأن اتفاق الخرطوم سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات العربية ويسود الأمل في توثيق عرى التضامن والانصراف الجدي للبناء وإلى حل المشاكل القومية.

لهذا فأن حل هذه المشكلة، عن طرق المفاوضات، يؤكد من جديد عقم سياسة اللجوء إلى العنف والقوة والحرب بين الأخوة الأشقاء وكذلك بين أبناء الوطن الواحد.

ولعل هذه هي الحقيقة التي كان لابد لجميع الأطراف أن تدركها منذ اليوم الأول لاندلاع الأزمة اليمنية، وعند قرار الأطراف الأخرى بالتدخل العسكري المباشر فيها، وحيث خرج الجميع، من هذه المعركة العربية، خاسرين في وقت كانت القوات الصهيونية تستعد لابتلاع المزيد من الأرض العربية.

وباركت (التآخي) هذه الخطوة الإيجابية التي أقدمت عليها كل من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية، وتمنت كل الخير والتوفيق للشعب اليماني الشقيق، وهوعلى أبواب حياة سلمية يتمتع خلالها بإرادته الحرة وبحقه في تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتضيه.

وانطلق الصحيفة ترجو «أن تسود روح الألفة والمحبة والإخاء والتضامن بين مختلف البلدان العربية، والانصراف بطاقاتها وإمكاناتها لإزالة آثار نكسة حزيران 1967»[1].

وعلى هذا الأساس رأت (التآخي) بأن المشكلة اليمنية، قد برهنت من جديد على إمكانية تعايش الأقطار العربية المختلفة، وأن أي حل جذري لمشاكلها وإزالة آثار النكسة لا يتم إلا بتضامن عربي واسع وشامل وبنكريس كل الجهود للوقوف بوجه التحديات الأجنبية.

واختتمت (التآخي) رأيها بأن اتفاق الخرطوم سيوحد الكلمة العربية بشكل واضح خدمة للقضية القومية.

ومن هذا يتبين لنا بأن (التآخي) قد عبرت بصراحة فيما يخص اتفاق الخرطوم وحل

(1) المصدر نفسه.

القضية اليمنية، إذ عدّت الصحيفة التوصل إلى حل هذه المسألة سيكون حافزاً لتهيئة العرب لمواجهة العدوان (الإسرائيلي)، وإزالة آثار نكسة حزيران التي أصابت العرب جميعاً.

ولذا طالبت الصحيفة العرب بالتلاحم وتعبئة الجهود، لأن تلاحم القوى العربية وتوحيد الصفوف سيخلق بالتأكيد حالة من التضامن العربي بين الدول العربية، لمواجهة أي عدوان على الأمة العربية.

الخاتمة

تباينت مواقف الصحافة العراقية للمدة من عام 1962 ولغاية عام 1967 من التطورات السياسية للقضية اليمنية التي ظهرت بعد قيام الثورة على يد الجيش اليمني في عام 1962، وقد أحلت تطورات هذه القضية الرأي العام العربي، وبضمنه الرأي العام العراقي، الذي تشكل الصحافة إحدى وجوه التعبير عنه.

أن تباين موقف الصحافة العراقية من هذه التطورات مردُّهُ إلى تباين مرجعيات الصحف العراقية التي كانت تصدر في ظل قانون مطبوعات كان يسمح بصدوره صحف حزبية ومستقلة وأخرى تمثل وجهة نظر الحكومات العراقية – فمواقف الصحف العراقية كانت انعكاساً لسياسات الأشخاص والجهات التي كانت تصدرها، ولكن ظهر بشكل عام موقف قومي بارز تمثل في الصحف القومية التي ساندت الثورة من منطلق كونها تجسيداً للتوجهات القومية في مواجهة الرجعية والملكية. فقد كان الوضع السياسي العربي منقسماً بين الاتجاه القومي الذي يتبع مواقف الرئيس المصري جمال عبد الناصر وموقف الملكيات التي سميت من الطرف الآخر بالرجعية لأنها كانت تتخذ دائماً موقف توصف بالمعتدلة لكونها بعيدة عن المصلحة القومية وقريبة من المعسكر الأمريكي المساند للكيان الصهيوني. ولهذا فقد اختارت غالبية الصحف العراقية اتخاذ موقف قومي واضح مساند للثوار الجمهوريين ومساند للتدخل المصري في اليمن ومندد بالملكيين الذين تمسكوا بالمقاومة المسلحة ومن ورائهم النظامان السعودي والأردني.

وعلى الرغم من هذا فقد ساندت الصحف العراقية الاتفاقيات والمفاوضات التي كانت تعقد لأجل وضع حدّ للحرب والفوضى والتدخلات المصرية والسعودية والأردنية، لكن هذه المساندة كانت مشروطة بالإبقاء على الوضع الراهن حيث تمسك الثوار الجمهوريون بالحكم.

لقد حدثت تطورات سياسية عديدة، من عام 1962 ولغاية عام 1967، نتيجة المناوشات المسلحة بين الجمهوريين والملكيين والمواقف المختلفة المتضادة من الأطراف التي تدخلت في القضية، ومن ثم الجلسات والمفاوضات والاتفاقيات والزيارات المختلفة التي أعلنت بين هـــذه الأطراف... وإزاء ذلك كله تابعت الصحف العراقية، مثل: الأيام والهدف والمواطن والمنـــار، وأبـــدت بعض التحليلات عـــن طريـــق المقالات الافتتاحية والتحليلية والأخبار والتقارير وغير ذلك، متخذة مواقف مؤيدة للجانب الجمهوري، وبسياسة قومية واضحة وذات طابع شامل.

وفي الوقت نفسه ظهرت صحف، مثل: الأخبار ووادي الرافدين وصوت الأحرار والمستقبل، اقتصرت على مجرد نقل الأخبار والتقارير بشكل حيادي وموضوعي، وأحياناً بطابع مؤيد للثورة تحسباً من القوميين. وعلى الرغم من أن هذا الموقف يعكس المرجعيات الإيديولوجية لهذه الصحف والجهات والأشخاص الذين يصدرونها، فإن هذا الموقف يشكل نوعاً من الازدواجية لأن نقل أخبار التطورات السياسية للثورة اليمنية بشكل موضوعي ومحايد يعكس نوعاً من النظرة المتجاهلة (اللاأبالية) تجاه القضايا القومية العربية أوعدم الإيمان بها أصلاً، لكنها برغم ذلك لم تحاول الإساءة إلى الموقف القومي بل يمكن إن يحسب بعض التغطية الصحيفة الواسعة والمستخدمة لمصطلحات وتعابير تستخدمها الصحف القومية تبنّياً لهذا الاتجاه. كما كانت هناك صحف أخرى، مثل: لواء الحرية وكل شيء والنهضة، أهملت الحدث تماماً ولم تتطرق إليه متجاهلة التطورات السياسية المختلفة في المدة التي تناولها البحث. وهـــي صحف يمكن وصفهـــا بالجريئة لأنها تجاهلت التطـــورات السياســـية لقضيـــة عربية ساخنة، وبهذا التجاهل فإنها تكون قد تجرأت على عدم الأخذ بنظر الاعتبار اهتمام قرائها العراقيين المهتمين بمتابعة القضايا القومية.

ولكن بشكل عام فإن معظم الصحف العراقية، وخاصة البارزة والمعروفة منها مثل: الهدف والأيام والمنار، قد اتخذت الموقف المساند والمتفهم للقضايا القومية، ومن بينها قضية اليمن.

وصفوة القول فإن الصحف العراقية قد ركبت الموجة العاطفية السائدة في تلك الحقبة، وهي الموجة التي شاعت خلال مدة الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين،

وكان انحياز الشعوب المقهورة والمستضعفة، وبضمنها الشعب العربي، إلى جانب الشعارات المرفوعة التي تصف نفسها بالتقدمية والنزوع لبناء الحياة ومحاربة الاستعمار والوقوف بحزم بوجه القهر والاستلاب، وتقديم الدماء والأرواح بغية إنهاء مؤسسات ومظاهر الرجعية التي تتبع هذا الاستعمار طبقاً لهذا الفهم، وهي بالتأكيد كانت شعارات مثالية وكانت الجماهير العربية مؤمنة بها ومقتنعة وتناضل في سبيل تحقيقها بكل صدق وجدّ. أن ذلك كله لم يكن سوى جزءاً من تطلعات قومية، وقد سارت الصحافة العرقية في هذا المسار وأدت دوراً غير قليل في تغذية التفكير بهذا الاتجاه، ولعل متابعـة التغطية الصحفيـة والموقف الصحفي للصحافة العراقية بشأن تطورات الثورة اليمنية يبين، بجلاء واضح، أن العصر كان عصر الحماسة الثورية، وأنه في خضم هذه الحماسة لم يكن هناك مجال حقيقي للحديث عن الاحتياجات اليومية للمواطنين وضرورة رفع مستواهم المعاشي، وبالتالي الحياتي، وحتى الحديث عن بناء الوطن كان جزءاً من الحديث عن المعركة والقتال والصراع.

ولعل أحد مكامن الغرابة في موقف هذه الصحافة هوالتناقض الظاهر في تقييمها للأمور، فقد صورت التدخل المصري المسلح في الصراع الدائر على السلطة بين الجمهوريين والملكيين بأنه جزء من رسالة قومية تاريخية لمصر وأن الجيش المصري يؤدي واجباً مقدساً كضرورة حتمية، بينما صورت التدخل السعودي والأردني باعتباره عدواناً سافراً مرفوضاً ينبغي الوقوف بوجهه بقوة، بل أن معظم الصحف العراقية قد تبنت وجهة النظر المصرية واليمنية، ودافعت عنها من جهة كونها تنتمي إلى هذه المعركة المصيرية للعرب كما صورتها إحدى الصحف. وتجلى هذا الموقف المنحاز للصحف العراقية في تناولها لاتفاقيات إحلال السلام وإيقاف القتال، ومنها اتفاقية جـدة ومؤتمـر الخرطـوم، حيث كـانت الصحـف تتوجه لإيقاف القتال ولكن بشرط أن ينتهي لصالح استقرار نظام الحكم الجمهوري الجديد.

وعلى أية حال، فإن هذا الموقف القومي العربي ذا الاتجاه التقدمي الجمهوري الثوري للصحافة العراقية لم يكن منفصلاً عن جوّ عام كانت تعيشه الأقطار العربية في زمن كانت فيه تلك الأقطار، قد استقلت حديثاً أوفي طريقها للاستقرار وحيث الصراعات والتهديدات التي تواكبها، وحيث هذه الحماسة الثورية لحسم الأمور على الصورة المطلوبة.

المصادر والمراجع

- **الوثائق غير منشورة :**

وثائق دار الكتب والوثائق :

1. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم المة 4830 / 311، كتاب المملكة المتوكلية اليمنية، وزارة الخارجية، المرقم 4/ 10/ 2934ح، والمعنون إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية حول الإعلام الرسمي بتعيين سيف الإسلام البدر ولياً للعهد والمؤرخ بتاريخ 4 آذار 1955 و 14. ص 23.
2. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4830، كتاب المفوضية العراقية في جدة والمرقم 152/ 7/ 2 والمعنون ((مساعدات سعودية إلى اليمن)) والمؤرخ بتاريخ 1955/ 4/ 18. و 18 و ص3.

- **المؤلفات :**

باللغة العربية :

1. أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، ط1، 1963.
2. أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة العربية، دار العودة - بيروت، 1978.
3. أحمد عبد الرحمن المعلمي، الثورة المصرية في الأداب اليمني – القاهرة، ط3، 1986.
4. أحمد كمال الطوبجي، القوات المسلحة العربية والسلام في اليمن، الدار القومية للطباعة والنشر، د. م، د. ت.
5. أمين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، ط1، 1977.
6. أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، قصة ثورة 23 يوليو، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر – بيروت، ط1، 1976، ج3.

7. أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن، دار الفكر – دمشق، 1982.
8. إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني 1945 – 1967، جامعة بغداد، 1979.
9. أحمد محمد، قصة يونيو، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ط1، 1976.
10. برزان التكريتي، الصراع الدوري في منطقة الخليج العربي وتأثيره على أقطار الخليج العربي والمحيط الهندي، بغداد، 1982.
11. بلا، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة 26 سبتمبر، دار العودة – بيروت، ط1، 1986.
12. حسن إبراهيم حسن، اليمن البلاد السعيدة، دار المعارف، مصر، د.ت.
13. خالد بن أحمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت، 1985.
14. خالص الأشعب، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982.
15. سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839 – 1967، د.م، د.ت.
16. سلمى عدنان محمد، اليمن وأمن الخليج العربي في الدوريات العربية – جامعة البصرة، 1980.
17. علي محمد العلفي، نصوص يمانية، قدم لها سفيان أحمد البرطي، صنعاء، 1976.
18. عمر الجاوي، حصار صنعاء، مؤسسة صوت العمال – عدن، 1975.
19. علي هود باعبّاد، التعليم في الجمهورية العربية اليمنية ماضيه – حاضره – مستقبله، دراسة شاملة، منشورات جامعة صنعاء، ط1، 1985.
20. عادل نور الدين محمد نور الدين، اليمن ماضيه – حاضره ومستقبله، مطبعة التحرير – اليمن، 1964.
21. عدنان ترسيسي، اليمن وحضارة العرب، منشورات مكتبة الحياة – بيروت، د.ت.
22. عبد الفتاح إسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، الجبهة القومية –

بيروت، ط 1، 1972.

23. محمد حسنيين هيكل، سنوات الغليان، مطابع الأهرام التجارية – القاهرة، ط1، 1988، ج1.
24. محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا للطباعة – اليمن، 1976.
25. محمد علي الشهاري، اليمن : الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال دار بن خلدون – بيروت، ط1، 1972.
26. مكرم محمد أحمد، الثورة في جنوب جزيرة عدن واليمن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – فرع الساحل – القاهرة، 1968.
27. محمد الشعبي، مؤتمر حرض ومحاولة السلام في اليمن، دار الكتاب – دمشق، 1980.
28. مفيد محمد نوري وآخرون، دراسات في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل – العراق، د.ت.
29. محمد أنعم غالب، اليمن، دار الكاتب العربي – بيروت، ط2، د.ت.
30. محمود كامل المحامي، اليمن شماله وجنوبه : تاريخه وعلاقته الدولية، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، 1968.

- **المعربة :**

1. ادجار اوبلانس، اليمن والحرب عام 1970، ترجمة وتعليق عبد الخالق محمد لاشيد، دار الرقي – بيروت، ط1، 1985.
2. فردهاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، تعريب د.محمد الرميحي – الكويت، ط1، 1976.
3. مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر 1970 – 1982، ترجمة محمد علي البحر مراجعة د. محمد احمد علي، مكتبة مدبولي القاهرة،د.ت.

- **المصادر الأجنبية :**

1- ERICMACRO، Yemen and the Western world، London، 1968.
2-ROBIR BIDWELL LONG، main west view، the two yemens، without date.

- **الرسائل الجامعية غير المنشورة :**

1. إبراهيم فنجان صدّام الإمارة، الولايات المتحدة الأمريكية وحرب اليمن 1962–1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1995.
2. جمال حزام النظاري، عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 1996.
3. جلال إبراهيم عبد الله فقيره، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي، 1968 – 1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.
4. جمال محمد عبد الله، التنافس السوفيتي الامريكي حيال مصر، 1967 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989.
5. جمعة عليوي فرحان الخفاجي، العلاقات العراقية اليمانية، 1932 – 1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 1989.
6. شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن، الشطر الشمالي، 1918 – 1962، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1981.
7. طارق عبد الله سعيد بن دحمان، الاتحاد السوفيتي وحرب اليمن 1962 – 1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1997.
8. زياد طارق عبد خليل السامرائي، العلاقات السياسية الاردنية المصرية 1945 – 1967، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2002.
9. عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، العلاقات اليمنية – السعودية 1932 – 1970، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، 1996.
10. عبد الله سعيد الكاندا، سلطات رئيس الدولة في الجمهورية اليمنية، 1904 – 1974، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1987.
11. عصام نجم الشاوي، السياسة الخارجية لليمن في عهد الإمام أحمد 1948

– 1962 رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 1999.

12. محسن محمد نحسن الحلفي، تطور العلاقات السياسية اليمنية المصرية، 1945 – 1962، دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2001.

- **المقالات**

1. أحمد يوسف أحمد، السياسة الامريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية 1962 – 1967، مجلة المستقبل العربي، السنة (5)، العدد 40، حزيران 1982.
2. د. طارق نافع الحمداني، عبد الله فارغ عزعزي، ثورة اليمن 1962 الخلفية التاريخية، مجلة دراسات تاريخية، بغداد، السنة (2)، العدد (1)، كانون الثاني، آذار 2000.
3. نقولا زيادة، الجمهورية العربية اليمنية، مجلة شؤون عربية، العدد (23)، شباط 1982.

- **الصحف :**

1. صوت الشعب، العدد 918، 22 شباط 1948 ؛ العدد 1919، شباط 1948 العدد 1922، 28 شباط 1948.
2. الساعة، العدد 966، 23 شباط 1948 ؛ العدد 968، 25 شباط 1948 العدد 981، 9 آذار 1948.
3. السجل، العدد 280. 25 شباط 1948 ؛ العدد 311، 1 نيسان 1948 العدد 340، 18 أيار 1947.
4. لواء الاستقلال، العدد 324. 16 آذار 1948.
5. اليقظة، العدد 217، 12 نيسان 1955.
6. الزمان، العدد 107، 12 نيسان 1961.
7. الايام، العدد 144، 3 تشرين اول 1962 ؛ العدد 150، 10 تشرين أول 1962 ؛ العدد 152، 12 تشرين أول 1962 ؛ العدد 153، 14 تشرين أول 1962 ؛ العدد

155، 16 تشرين أول 1962 ؛ العدد 156، 17 تشرين أول 1962 ؛ العدد 159، 21 تشرين أول 1962 ؛ العدد 161، 23 تشرين أول 1962 ؛ العدد 163، 25 تشرين أول 1962 ؛ العدد 370، 7 أيلول 1967.

8. الهدف، العدد 261، 12 تشرين أول 1962 ؛ العدد 268، 16 تشرين أول 1962 ؛ العدد 269، 22 تشرين أول 1962 ؛ العدد 274، 27 تشرين اول 1962 ؛ العدد 275، 4 كانون أول 1962 ؛ العدد 276، 11 كانون أول 1962.

9. المواطن، العدد 163، 12 تشرين أول 1962 ؛ العدد 166، 16 تشرين أول 1962 ؛ العدد 968، 18 تشرين أول 1962 ؛ العدد 171، 22 تشرين أول 1962 ؛ العدد 172، 23، تشرين أول 1962 ؛ العدد 173، 24 تشرين أول 1962.

10. المستقبل، العدد 560، 26 أيلول 1962 ؛ العدد 559، 28 أيلول 1962 ؛ العدد 560، 29 أيلول 1962.

11. العهد الجديد، العدد 539، 28 أيلول 1962 ؛ العدد 540، 30 أيلول 1962.

12. صوت الاحرار، العدد 1195، 8 أيلول 1962 ؛ العدد 1196، 9 ايلول 1962.

13. الرياض، العدد 51، 21 تشرين أول 1962 ؛ العدد 52، 22 تشرين أول 1962.

14. الاخبار، العدد 6118، 28 أيلول 1962 ؛ العدد 6119، 29 أيلول 1962 ؛ العدد 6120، 30 أيلول 1962 ؛ العدد 146، 27 أيلول 1966 ؛ العدد 379، 8 أيلول 1967.

15. الدستور، العدد 1268، 23 تشرين أول 1962.

16. الثغر، العدد 8800، 13 تشرين أول 1962.

17. وادي الرافدين، العدد 20، 8 تشرين أول 1962 ؛ العدد 269، 22تشرين أول 1962.

18. الاهلي، العدد 733، 9 تشرين أول 1962.

العرب، العدد 52، 5 آب 1963 ؛ العدد 46، 29 تموز 1963 ؛ العدد 94، 23 أيلول 1963 ؛ العدد 97، 26 أيلول 1963 ؛ العدد 98، 28 أيلول 1963 ؛ العدد 963، 16 تشرين أول 1963 ؛ العدد 140، 9 كانون أول 1963 ؛ العدد 355، 30 نيسان 1964 ؛ العدد 947، 27 أيلول 1967 ؛ العدد 953، 4 تشرين أول 1967 ؛ العدد 983، 8 تشرين أول 1967.

1. الزمان، العدد 2625، 9 كانون أول 1963 ؛ العدد 7642، 29 كانون أول 1963.

2. الطليعة، العدد 1838، 15 آب 1963 ؛ العدد 1856، 5 أيلول 1963.

3. الوحدة، العدد 1، 4 آذار 1963 ؛ العدد 1875، 27 أيلول 1963 العدد 884، 8 تشرين أول 1963.

4. لواء العروبة، العدد 1، 3 آذار 1963 ؛ العدد 2، 4 آذار 1963.

5. الشعب، العدد 99، 10 آب 1963 ؛ العدد 139، 26 أيلول 1963 ؛ العدد 140، 27 أيلول 1963.

6. وعي الجماهير، العدد 5، 17 شباط 1963 ؛ العدد 23، 26 حزيران 1963.

7. الجماهير، العدد 63، 20 نيسان 1963.

8. صوت الجماهير، العدد 8، 23 أيلول 1963.

9. التضامن، العدد 7، 30 آذار 1963.

10. الانباء الجديدة، العدد 16، 26 أيلول 1964.

الفجر الجديد، العدد 111، 27 أيلول 1964 ؛ العدد 847، 8 تشريخ ثاني 1964ر ؛ العدد 987، 3 نيسان 1965 ؛ العدد 988 ؛ 5 أيار 1965 ؛ العدد 1078، 22 آب 1965 ؛ العدد 1080، 24

1. آب 1965 ؛ العدد 1081، 25 آب 1965 ؛ 1082، 26 آب 1965 ؛ العدد 1083، 27 آب 1965 ؛ العدد 1085، 30 آب 1965 ؛ العدد 1108، 26 أيلول 1965 ؛ العدد 111، 30 آب 1967.

2. الوطن العربي، العدد 2970، 26 شباط 1965 ؛ العدد 41، 11 آب 1965 ؛ العدد 44، 27 آب 1965 ؛ العدد 46، 25 أيلول 1965.

3. المنار، العدد 2970، 26 شباط 1965 ؛ العدد 3113، 31 تموز 1965 ؛ العدد 3134، 21 آب 1965 ؛ العدد 3135، 23 آب 1965 العدد 3137، 25 آب 1965 ؛ العدد 3138، 26 آب 1965 ؛ العدد 3140، 28 آب 1965 ؛ العدد 3141، 29 آب 1965 ؛ العدد 3143، 31 آب 1965 ؛ العدد 3169، 26 أيلول 1965 ؛ العدد 3170، 27 أيلول 1965؛ العدد 3836، 4 أيلول 1967 ؛ العدد 3837، 5 أيلول 1967 ؛ العدد 3850، 28 أيلول 1967 ؛ العدد 3860، 28 أيلول 1967.

4. صوت العرب، العدد 36، 5 أيلول 1965 ؛ العدد 40، 9 أيلول 1965 ؛ العدد

56، 26 أيلول 1965 ؛ العدد 403، تشرين ثاني 1965.

5. الثورة العربية، العدد 422، تشرين ثاني 1965 ؛ العدد 423، 23 تشرين ثاني 1965.

الحياة، العدد 65، 13 أيلول 1966 ؛ العدد 966، 5 تشرين أول 1967 ؛ العدد 43، 2 كانون أول 1965 ؛ العدد 694، 25 أيلول

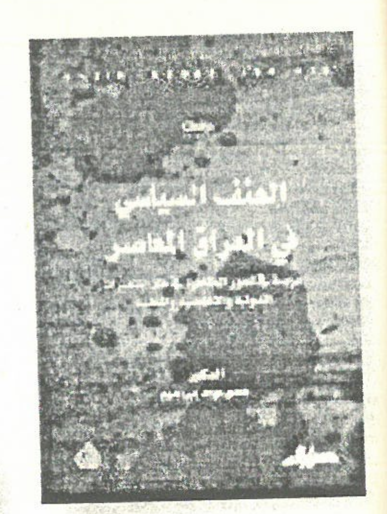
1. 1966 ؛ العدد 695، 26 أيلول 1966 ؛ العدد 696، 27 أيلول 1966 ؛ العدد 951، 3 آب 1967 ؛ العدد 979، 5 أيلول 1967 ؛ العدد 997، 26 أيلول 1967.
2. الخليج العربي، العدد 14، 25 آب 1965 ؛ العدد 15، 25 آب 1965 ؛ العدد 444، 30 كانون ثاني 1967 ؛ العدد 466، 1 شباط 1967 ؛ العدد 533 11 أيار 1967 ؛ العدد 534، 24 أيار 1967 ؛ العدد 536، 26 أيار 1967.
3. الجمهورية، العدد 815، 6 نيسان 1966 ؛ العدد 1319، 17 أيلول 1967 ؛ العدد 1319، 17 أيلول 1967 ؛ العدد 1321، 19 أيلول 1967 ؛ العدد 1328، 26 أيلول 1967.
4. البلد، العدد 965، 7 أيار 1967 ؛ العدد 966، 8 آب 1967 ؛ العدد 980، 1 أيلول 1967 ؛ العدد 989، 10 أيلول 1967 ؛ العدد 996، 18 أيلول 1967 ؛ العدد 1004، 27 أيلول 1967، العدد 1042، 10 تشرين ثاني 1967.
5. الخبر، العدد 20، 29 آب 1967 ؛ العدد 22، 2 أيلول 1967 ؛ العدد 25، 3 تشرين أول 1967.
6. التآخي، العدد 123، 1 أيلول 1967.
7. النصر، العدد 7، 9 تموز 1966 ؛ العدد 77، 13 تموز 1967 ؛ العدد 90، 27 تموز 1967 ؛ العدد 8، 17 آب 1967 ؛ العدد 107، 26 آب 1967 ؛ العدد 113، 1 أيلول 1967.
8. الثورة، العدد 209، 13 آب 1967.

- **الصحف العربية :**

1. الاهرام، العدد 9484، 1 أيلول 1967 ؛ الأهرام، العدد 9487، 3 أيلول 1967 ؛ العدد 9490، 28 كانون أول 1967.
2. ام القرى، العدد 1945، 16 تشرين ثاني 1962.


المملكتين الأردنية والسعودية
دراسة في تاريخ العلاقات السياسية


اليمن


العنف السياسي
في العراق المعاصر


المعجزة الماليزية


التصدع الكبير



YEMEN FROM MONARCHY TO REPUBLICAN GOVERNMENT

دراسات
STUDIES



من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري

تمثل الكتابة في قضايا عربية أدت أدواراً غير قليلة في تشكيل الخريطة العربية، للأعوام اللاحقة على قيامها، أهمية لا تقل أهمية عن الكتابة في قضايا تاريخية تخص مراحل زمنية مؤثرة. ذلك أن هذه القضايا، التي نقصدها، قد استطاعت تغيير الأوضاع وتغيير مسيرتها إلى وجهة أخرى مختلفة تماماً، ومن هنا تأتي دراستها والاقتراب منها.

ولعل الثورة اليمنية التي اندلعت عام 1962، تجسد هذا الموضوع خير تجسيد، فقد أصبحت هذه الثورة موضع اهتمام العديد من الأقطار العربية التي انخرطت في أحداثها، فضلا عن الاهتمام الدولي غير القليل، لاسيما أن الثورة قامت في زمن الحرب الباردة. ومن هنا تكمن أهمية الكتابة عن ثورة غيرت أوضاع بلد عربي بصورة جذرية، فقد تحولت الإمامة، أوالملكية بتعبير أصح، إلى جمهورية، فخرجت اليمن من عزلتها وأصبحت لأقطار عربية أخرى، مثل مصر، دور في تثبيت دعائمها بالمساعدات العسكرية والثقافية المباشرة، بالاتفاق مع قادة الثورة، الذين يمثلون صفوة ضباط الجيش اليمني.


ISBN 978-0-9940966-5-4



56 Laurel Cres. London. Ontario. Canada
Tel: +2666783972
N6H 4W7
opuspublishers@hotmail.com



لبنان - بيروت / الحمرا
تلفون: 350549 1 961+ / 541980 1 961+
daralrafidain@yahoo.com
www.daralrafidain.com



مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية MCMD
بغداد - بيروت
٠٠٩٦٤٧٨١٤١٤٠٧٦٠ / ٠٠٩٦٤٧٩٠١٤٢١٦٧٧
www.masratiraq.orq / info@masaratiraq.org